

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة القرآن الكريم و تأصيل العلوم

## مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية تصدرها كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية



السنة الأولى - العدد الثاني

ربيع الأول ١٤٤١هـ - ديسمبر ٢٠١٩م

تصميم المجلة والغلاف

محي الدين علي فضل الله - ٠١١١٢٣٩٢٣

E-mail: mohie62@gmail.com

الطابعون: مطبعة الفرقان - الخرطوم



قال تعالى:

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا  
لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ  
وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم  
بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾

(الأعراف: ٩٦)

## المشرف العام

د . محمود مهدي الشريف خالد

## مدير التحرير

د . وصال عبد الله محمد أحمد محمد صالح

## رئيس هيئة التحرير

د . عبد المجيد الهادي عبد العزيز

## أمين التحرير

د . إبراهيم علي جماع الباشا

## التدقيق اللغوي

د . سعيد محمود موسى

## هيئة التحرير

- |                                       |   |
|---------------------------------------|---|
| ١- د . محمد بشير محمد الخليفة         | ٢- د . حبيب الله عبد الله عوض الله عبد الرحمن |
| ٣- د . الباقر إبراهيم موسى عبد الجليل | ٤- د . رمزي عوض الجيد سعد قسم السيد           |
| ٥- د . حذيفة أحمد الأمين أحمد         | ٦- د . سماح عبد الله محمد عبد الله            |
| ٧- د . حنان عبد الله حسب الرسول       | ٨- د . هدى محمد الأمين عبد الله               |
| ٩- د . زبيدة نور الدين عبد الله صالح  | ١٠- د . أحمد مروان محمود أحمد                 |
| ١١- د . مزاهر الأمين بابكر التلب      | ١٢- الصفتي علي أحمد محمد عثمان                |
| ١٣- د . هنيدي ميرغني محمد عمر         | ١٤- د . شذى عثمان حسين معوض                   |

## الهيئة الاستشارية

- |                                     |                                    |
|-------------------------------------|------------------------------------|
| ١- أ.د. حسن حاج علي أحمد            | ٢- أ.د. إكرام محمد صالح دقاش       |
| ٣- أ.د. عمر محمد علي أحمد           | ٤- د . سليمان حامد أحمد حميد       |
| ٥- أ.د. حسن الساعوري                | ٦- د . وصال عبد الله محمد أحمد     |
| ٧- د . محمد عوض الكريم الحسن        | ٨- أ.د. حسن محمد ماشة عربان مطر    |
| ٩- أ.د. أميرة محمد النعمة علي       | ١٠- أ.د. محمد فرح عبد الحلیم إدريس |
| ١١- د . عبدالمجيد الهادي عبد العزيز |                                    |

المراسلات

باسم السيد/ رئيس تحرير مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - الحماحيصا - السودان  
دائرة البحوث والنشر  
Faculty Of economic Administrative Sciences  
Department Of Research & Publishing

العنوان

الحماحيصا - أركويت - مربع ٩٠ - شرق السكة حديد  
الموقع الإلكتروني: <http://www.uofq.edu.sd>  
بريد إلكتروني: [Wisalabdalla1972@gmail.com](mailto:Wisalabdalla1972@gmail.com)

## قواعد النشر

- تلتزم المجلة بوضع معايير نشر أكاديمية تتناسب مع مكانة الجامعة، لتحقيق طموحات المفكرين والباحثين، وتغطية السمنارات والندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية وعروض الكتب وتمثل هذه القواعد في الآتي:
- ١- نشر البحوث التي تخدم قضايا التأسيس العلمي في كافة التخصصات، السياسة والاقتصاد والحاسبة والعلوم الإدارية.
  - ٢- نشر البحوث التي تتوافق مع أهداف الجامعة والكلية.
  - ٣- البحوث المستوفية للقواعد العلمية المتعارف عليها، على ألا يكون قد سبق نشرها في أى مجلة.

## ضوابط النشر

- ١- يُقدم الباحث ثلاث نسخ مطبوعة على برنامج (Word)، نمط خط (Simplified Arabic)، بحجم (١٦) للمتن، و(١٢) للهوامش، وبهوامش (٢)، علوي وسفلي وأيسر، (٣) أيمن، وتخزن في قرص مرن "CD"، لا تزيد عدد صفحات البحث بما فيها الأشكال والرسوم والملاحق عن (٣٠) صفحة.
- ٢- يقدم الباحث ملخصا باللغة الانجليزية والعربية لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة.
- ٣- يتم توثيق وإثبات المصادر والمراجع وفق المنهج العلمي.
- ٤- على الباحث أن يرفق سيرته الذاتية لأول بحث يقدمه، مع تدوين اسمه ودرجته العلمية على البحث المقدم إلى المجلة.
- ٥- تسلم البحوث إلى مدير التحرير، أو ترسل لموقع المجلة الكتروني.
- ٦- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتحكيم.
- ٧- نشر مقالات وبحاث للأساتذة والباحثين.
- ٨- الآراء المنشورة لاتعبر إلا عن رأي أصحابها. ولا تلتزم المجلة برد الموضوعات في حالة عدم نشرها.
- ٩- للمجلة الحق في الحذف وإعادة الصياغة مع عدم الإخلال بجوهر الموضوع.

## المحتويات

الصفحة	مقدم الموضوع	الموضوع
٧		المحتويات
٩		افتتاحية العدد
١١	البروفيسور/ حسن محمد ماشه عرمان	التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي
٥٣	الدكتور/ حذيفة أحمد الأمين أحمد	أثر ثقافة الجودة ودوره في تطوير مؤسسات التعليم العالي «جامعة السودان أنموذجاً»
٩١	الدكتور/ عبدالمجيد الهادي عبدالعزيز	الاقتصاد الإسلامي مفهوماً ونظاماً وعلماً
١٢٩	الدكتورة/ وصال عبدالله محمد أحمد	الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية
١٥١	الدكتورة/ هدى محمد الأمين عبدالله	أثر النظم الإلكترونية في معالجة المشكلات الإدارية «دراسة تطبيقية على كلية العلوم الرياضية والحاسوب جامعة الجزيرة»
١٨٥	الدكتور/ إبراهيم علي جماع الباشا	قياس أثر إنتاج الصمغ العربي على صادرات السودان الزراعية (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م)
٢٠٩	الدكتور/ محمد بشير محمد الخليفة	عقد السلم وأثره في التنمية الاقتصادية
٢٥٩	الدكتور/ مصطفى إسماعيل محجوب	تطور المعاملات المالية الإلكترونية وأثره على المحاسبة الحكومية «تجربة حزمة الدفع الإلكتروني في السودان ٢٠١٩م»
٢٨٩	الدكتور/ محمد خالد محمد عبدالله الدكتورة/ أماني صلاح محمد شريف	دور الإعلام في التأثير على القرار السياسي في دول العالم الثالث





## افتتاحية العدد

الحمد لله الذي جعل كتابه مصدر هداية للأمة ، ورسم فيه منهج حياتهم وكمالهم، وأصلي وأسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبة أجمعين.

ويسعدنا أن نتقدم بالعدد الثاني للمجلة "جمادى الآخر ١٤٤١هـ/ ديسمبر ٢٠١٩م" ، ونشكر الله بأن مكنتنا من إظهاره، ونتناول في هذا العدد مواضيع غزيرة، ومتنوعة على المستوى الكمي والكيفي، بنوع من الترتيب المنطقي الذي يربط التخصصات المختلفة ببعضها البعض.

في هذا العدد من المجلة جاء الموضوع الأول بعنوان [التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي] - أ.د. / حسن محمد ماشه عرمان.

أما الموضوع الثاني فقد كان بعنوان [أثر ثقافة الجودة ودوره في تطوير مؤسسات التعليم العالي «جامعة السودان أنموذجاً»] - د. حذيفة أحمد الأمين أحمد.

كما تناول الموضوع الثالث عنوان [الاقتصاد الإسلامي مفهوماً ونظاماً وعلماً] - د. عبد المجيد الهادي عبد العزيز.

الموضوع الرابع كان بعنوان [الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية] - د. وصال عبدا لله محمد احمد محمد صالح.

الموضوع الخامس فقد أتى تحت عنوان [أثر النظم الإلكترونية في معالجة المشكلات الإدارية «دراسة تطبيقية على كلية العلوم الرياضية والحاسوب جامعة الجزيرة»] - د. هدى محمد الأمين عبدالله.

الموضوع السادس كان بعنوان [قياس أثر إنتاج الصمغ العربي على صادرات السودان الزراعية (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م)] - د. إبراهيم علي جماع الباشا.

جاء الموضوع السابع بعنوان [عقد السلم وأثره في التنمية اقتصادية] - د. / محمد بشير محمد الخليفة.

أما الموضوع الثامن فقد كان بعنوان [تطور المعاملات المالية الالكترونية و أثره علي المحاسبة الحكومية «تجربة حزمة الدفع الالكتروني في السودان ٢٠١٩م»] - د. مصطفى إسماعيل محجوب.

وأخيراً الموضوع التاسع تحت عنوان [دور الإعلام في التأثير على القرار السياسي في دول العالم الثالث] - د. محمد خالد محمد عبد الله / د. أماني صلاح محمد شريف شاطر.

رئيس التحرير

# التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي

البروفيسور/

حسن محمد ماشه عرمان

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية



## مستخلص البحث

يهدف البحث إلى محاولة إبراز مفاهيم ومبادئ وأهداف وخصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام. وبيان كيفية الاستفادة من هذه المفاهيم في تحقيق التنمية الإسلامية. وتتلخص مشكلة البحث في الحاجة إلى دراسة علمية وصفية تتناول نظرة الإسلام للتنمية الاقتصادية والتي من خلالها يمكن الإجابة على هل هناك مفهوم إسلامي محدد للتنمية الاقتصادية؟ وهل للتنمية في الإسلام مبادئ تلتزم بها وأهداف تسعى لتحقيقها وخصائص تميزها عن الأفكار الوضعية السائدة؟ وافترضت الدراسة أن للتنمية الاقتصادية في الإسلام مفاهيم محددة ومبادئ ملزمة وأهداف تريد تحقيقها وخصائص تميزها عن المفهوم الوضعي. استخدم الباحث المنهج التاريخي الوصفي الاستنباطي، وأوصت الدراسة بمراعاة مبادئ وأهداف وخصائص التنمية الإسلامية ضرورة من أجل تحقيق التنمية في الإسلام.

## Abstract

The aim of the research is to try to highlight the concepts, principles, objectives and characteristics of economic development in Islam. And how to use these concepts in achieving Islamic development. The problem of research is the need for a descriptive scientific study dealing with Islam's view of economic development, through which it is possible to answer whether there is a specific Islamic concept for economic development. Is the development of Islam principles committed to the goals and seek to achieve the characteristics of distinguishing them from prevailing perceptions of the situation? The study assumed that the economic development in Islam has specific concepts, binding principles, objectives that it wants to achieve, and characteristics that distinguish them from the positive concept. The researcher used the historical, descriptive and deductive approach, and recommended the study to take into account the principles and objectives and characteristics of Islamic development necessary for the development of Islam

## المقدمة

أصبح البحث عن أفكار تأصل للتنمية الاقتصادية هدف تنشده كل مجتمعات العالم الإسلامي المعاصر، من أجل البحث عن أفكار تنموية متسقة مع قيم الشريعة الإسلامية. وهذا لا يتم إلا من خلال التمسك بالقيم التنموية التي أرساها الله تعالى في كتابه الكريم وفسرتها السنة المطهرة، واجتهد فقهاء المسلمين في إبرازها، والدعوة للعمل بمقتضاها. وهذا يقتضي دراسة هذه القيم التنموية من حيث المفاهيم والمبادئ والأهداف والخصائص، لإبرازها للمجتمع للعمل بها كبديل إسلامي للقيم الوضعية السائدة.

### مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الحاجة إلى دراسة علمية وصفية تتناول نظرة الإسلام للتنمية الاقتصادية والتي من خلالها يمكن الإجابة على هل هنالك مفهوم إسلامي محدد للتنمية الاقتصادية؟ وهل للتنمية في الإسلام مبادئ تلزم بها وأهداف تسعى لتحقيقها؟ وهل هنالك خصائص للتنمية الإسلامية تميزها عن الأفكار الوضعية السائدة؟

### فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن للتنمية الاقتصادية في الإسلام مفاهيم محددة ومبادئ ملزمة وأهداف تريد تحقيقها وخصائص تميزها عن المفهوم الوضعي.

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى محاولة إبراز مفاهيم ومبادئ وأهداف وخصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام. وبيان كيفية الاستفادة من هذه المفاهيم في تحقيق التنمية في المجتمع المسلم. لكي تكون نموذجاً عملياً للمجتمع الإنساني يهتدي بها.

### منهجية البحث:

يستخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي والاستنباطي على ضوء ما سبق تقع الدراسة في أربعة مباحث: المبحث الأول يتناول مفهوم العمارة في الإسلام. وفي المبحث الثاني يتم تناول مبادئ التنمية الاقتصادية في الإسلام وفي المبحث الثالث أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام والمبحث الأخير يتناول خصائص التنمية في الإسلام.

## المبحث الأول

### مفهوم التنمية في الإسلام

لم يرد لفظ (التنمية الاقتصادية) في الكتاب والسنة. ولكن كثيراً ما تناول القرآن الكريم السلوك الاقتصادي وإحاط به، وفرض أن يكون هذا السلوك رشيداً في مجال الكسب والإنتاج والإستهلاك. ولم يستخدم القرآن الكريم مصطلح (النمو أو التنمية)، ولكن هنالك العديد من المصطلحات التي تدل على النمو أو التنمية والتي منها: الإعمار، والابتغاء من فضل الله، والسعي في الأرض، وإصلاح وإحياء الأرض وعدم فسادها، والحياة الطيبة، والتمكين. ويعتبر مصطلح العمارة، والتعمير من أصدق المصطلحات تعبيراً عن التنمية الاقتصادية في الإسلام<sup>(١)</sup>.

لقد جاء في الإسلام لفظ "عمارة الأرض" كمفهوم ذي دلالة أوسع من المفهوم الوضعي للتنمية التي تنحصر في الإنتاج المادي وتغفل الحاجات الروحية ويختل فيها التوزيع، ولا يتمتع كل الأفراد بحد الكفاية في الدخل<sup>(٢)</sup>. قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوَبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦٠]. فالآية تؤكد على وجوب عمارة الأرض. واستعماركم فيها يعني أمركم بعمارته بما تحتاجون إليه.

(١) حسن محمد مانشا، رؤية الإسلام لحل المشكلة الاقتصادية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية العدد الأول ٢٠٠٨م جامعة القرآن والعلوم الإسلامية الخرطوم السودان ص ١٤٧.

(٢) د. محمد عجيمية ود. علي الليثي: التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها سياستها، مطبعة دار الجامعة - الإسكندرية - مصر ١٩٩٨م، ص ٣٥.



كما قال الجصاص أن ذلك فيه الدلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغرس والابنية<sup>(١)</sup>. والطلب المطلق من الله تعالى يكون على الوجوب<sup>(٢)</sup>. فاستعمركم فيها أي جعلكم عمارها وسكانها. قال مجاهد: ومعنى استعمركم أمركم من قوله أعمار فلانا داره فهي له عمري. وقال قتادة: أسكنكم فيها. وقال الضحاك: أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن وغرس أشجار. وقيل المعنى ألهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار. وقال ابن العربي: قال بعض علماء الشافعية: الاستعمار طلب العمارة، والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب. فقوله تعالى استعمركم فيها، أي خلقكم لعمارتها<sup>(٣)</sup>. وقال الشوكاني في فتح القدير: هو أنشأكم من الأرض أي ابتداء خلقكم من الأرض لأن كل بني آدم من صلب آدم وهو مخلوق من الأرض، واستعمركم فيها أي جعلكم عمارها وسكانها<sup>(٤)</sup>. ويقول الزمخشري في الكشاف هو أنشأكم من الأرض: لم ينشئكم منها إلا هو ولم يستعمركم فيها غيره، وأنشأكم منها.. أي خلق آدم من التراب، واستعمركم فيها أمركم بالعمارة. والعمارة متنوعة إلى واجب وندب ومباح ومكروه. وكان ملوك فارس قد أكثروا من حفر الأنهار وغرس الأشجار وعمروا الأعمار الطوال مع ما كان فيهم من عسف الرعايا فسأل نبي من أنبياء زمانهم ربه عن سبب تعمييرهم فأوحى إليه "إنهم عمروا بلادى فعاش فيها عبادي"<sup>(٥)</sup>.

ولقد استخدم على بن أبي طالب لفظ العمارة للدلالة على معنى أعمق للتنمية الاقتصادية بمفهومها المعاصر في خطابه لواليه في مصر مالك بن الحارث الأشتر، جاء فيه: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب خراجها، لأن ذلك لا يدرك

(١) أحمد بن علي الرازي أبو بكر الجصاص، أحكام القرآن، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٠٥، ج٤/ص٣٧٨.

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر ١٩٦٤، ج٩/ص٥٦.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج٩/ص٥٦.

(٤) حمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، فتح القدير لناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت الطبعة: الأولى، ج٢/ص٥٠٧.

(٥) محمود بن عمر الزمخشري أبو القاسم جار الله، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، المحقق: خليل مأمون شبيح، الناشر: دار المعرفة سنة النشر: ١٤٣٠ - ٢٠٠٩، ج٢/ص٣٨٤.

إلا بالعمارة. ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً<sup>(١)</sup>. كذلك استخدم قاضي القضاة "أبي يوسف" لفظ العمارة في نصيحته لأمير المؤمنين هارون الرشيد جاء فيها: "إن العدل وإنصاف المظلوم، وتجنب الظلم مع ما في ذلك من الأمر، يزيد به الخراج، وتكثر به عمارة البلاد". وكذلك فإن "أبو يوسف" في كتابه (الخراج) جعل الإعمار والتنمية في مقابل الخراب (الفقر - التخلف) والفساد ونادي بدور بأن تتقدم الدولة في العمران. كما دعا إلى تقاسم تكاليف (النمو) بين الفرد والدولة، من أجل تخفيف كاهل التنمية، وسحب المواطن عن الكسل والاتكال، والدفع به للمساهمة في دور عمراني مع بقية أفراد المجتمع<sup>(٢)</sup>. ويرى "الماوردي": "أن من مستلزمات السلطان عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها. غير أنه يلزمها بالعدل، حيث ينعدم نجاح المشروع الإنمائي إذا لم يصطبغ بالعدل الشامل الذي يعمر البلاد وينمي الأموال فتتوفر الحاجات للمجتمع على الدوام<sup>(٣)</sup>".

ويقول المقرئزي: "عندما يتقلص العدل مع هيمنة الفساد والحبور والاعتصاب في كل مواطن الحكم والإدارة يتوقف الإعمار وتحدث الأزمات ويحل البوار بالديار"<sup>(٤)</sup>.

ولقد جاء في القرآن ما يؤكد أن عمارة الأرض والعدل في توزيع الإنتاج بين المجتمع يؤدي إلى استدامة التنمية (العمارة) قال تعالى: ﴿أَوَاسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكُمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]. وأن التقاعس عن عمارة الأرض وهيمنة الفساد والإسراف وعدم العدالة في توزيع الإنتاج يؤدي إلى التخلف (الخراب والفقر). قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ

(١) الشريف الرضي، "نهج البلاغة"، شرح الإمام محمد عبده، الأعلمي للمطبوعات - بيروت - بدون ت ج ٣ ص ٩٦. الخراب: ضد العُمران.

يخربون بيوتهم من قرأها بالتشديد فمعناه يهدمونها لسان العرب ج ١ ص ٣٤٧.

(٢) أبو يوسف: كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ، ص ١١.

(٣) الماوردي (أدب الدنيا والدين) تحقيق مصطفى السقا، ط ٥، مكتبة مصطفى البالي ١٩٨٧م، ص ١٣٩-١٤١.

(٤) المقرئزي "تاريخ المجاعات في مصر" دار ابن الوليد، بدون تاريخ، ص ٤٩ وما بعدها.

مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلَهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرِّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ  
 وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿[الأنعام: ١٤١]﴾، ﴿ثُمَّ صَدَقْنَاَهُمُ الْوَعْدَ  
 فَأَنْجَيْنَاهُمْ وَمَنْ نَشَاءُ وَأَهْلَكْنَا الْمُسْرِفِينَ ﴿[الأنبياء: ٩]﴾، ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا  
 فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا • وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ  
 بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴿[الإسراء: ١٦-١٧]﴾. ويقوم مفهوم عمارة الأرض في الإسلام على  
 شرط أساسي هو الخلافة في الأرض. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ  
 فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَيَنْحُسُّ فِيهَا بِحَمْدِكَ وَيَقْدِرُ لَكَ  
 قَالِ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿[البقرة: ٣٠]﴾. وتبعية الاستخلاف تعني تسخير الموارد الطبيعية  
 (الأرض) للإنسان ليعمل على إنتاج الطيبات من السلع والخدمات لتوفير حاجات الخلق  
 المستخلفين. وتمكين الإنسان من هذه السلع والخدمات، تمكين استعمال أو ملكية  
 إنتفاع، قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَكَانَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ ﴿[الأعراف: ١٠]﴾. وعمارة الأرض لا تقوم إلا بالعمل لأن العمل هو شرط الملكية. وكل عمل ابن  
 آدم محاسب عليه. قال تعالى: ﴿قَالُوا أَوْزِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمَنْ بَعْدِ مَا جِئْنَا قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ  
 أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿[الأعراف: ١٢٩]﴾.

ويتبع الاستخلاف أيضا إتباع الضوابط التي وضعتها الشريعة لتنظيم شؤون الإنتاج  
 والتي يمكن حصرها في الآتي:

١- الإيمان بأن الله هو المالك الحقيقي لهذه الأرض وهو المتصرف فيها كيفما شاء  
 والإنسان مستخلف عليها. فعليه استخدامها وتنميتها بالقدر الذي يمكنه من عمارة  
 الأرض التي استخلفه الله فيها وأمره بعمارته قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ  
 خَلْقَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيُبْلِغَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ  
 وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿[الأنعام: ١٦٥]﴾. جاء في تفسير ابن كثير: أي جعلكم تعمرونها جيلا

بعد جيل وقرناً بعد قرن وخلفاً بعد سلف<sup>(١)</sup>. جاء في تفسير الزمخشري: جعلكم خلائف الأرض لأن محمداً - صلى الله عليه وسلم- خاتم النبيين فخلفت أمته سائر الأمم أو جعلهم يخلف بعضهم بعضاً أو هم خلفاء الله في أرضه يملكونها ويتصرفون فيها ورفع بعضكم فوق بعض درجات في الشرف والرزق ليلوكم فيما أتاكم من نعمة المال والجاه كيف تشكرون تلك النعمة.

٢- الإيمان بأن الله سخر للإنسان ما في الكون لخدمة الإنسان ولمزاولة النشاط الاقتصادي وأن كل ما يحتاجه من موارد لإشباع حاجاته المتجددة من الطيبات (دون إسراف أو تقتير) متوفرة في أي زمان كان. وأن الإسراف و التقتير كفران بالنعمة وظلم للنفس الإنسانية، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ • وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ • وَأَتَاكُم مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لظُلُومٌ كَهَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٢-٣٤]. جاء في تفسير القرطبي: الله الذي خلق السموات والأرض أي أبداعها واخترعها وأنزل من السماء. أي من السحاب ماء فأخرج به من الثمرات أي من الشجر ثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار يعني البحار العذبة لتشربوا منها وتسقوا وتزرعوا. والبحار المألحة لاختلاف المنافع من الجهات. وسخر لكم الشمس والقمر دائبين أي في إصلاح ما يصلحانه من النبات وغيره. والدءوب مرور الشيء في العمل على عادة جارية وقيل دائبين في السير إمتثالاً لأمر الله والمعنى يجريان إلى يوم القيامة لا يفتران. روى ابن عباس: وسخر لكم الليل والنهار أي لتسكنوا في الليل ولتبتغوا من فضله في النهار كما قال: ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله. وقوله تعالى وأتاكم

(١) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ - ج ٢ - ص ٢٠٠.

من كل ما سألتموه أي أعطاكم من كل مسئول سألتموه وإن تعدوا نعمة الله، أي نعم الله لا تحصوها ولا تطيقوا عدها ولا تقوموا بحصرها لكثرتها. وهذه النعم من الله، فلم تبدلون نعمة الله بالكفر وهلا استعنتم بها على الطاعة إن الإنسان لظلم كفار<sup>(١)</sup> وجاء في تفسير الزمخشري: الظلوم يظلم النعمة بإغفال شكرها، كفار شديد الكفران لها، وقيل ظلوم في الشدة يشكو ويجزع كفار في النعمة يجمع ويمنع، والإنسان للجنس فيتناول الإخبار بالظلم والكفران من يوجدان منه<sup>(٢)</sup>.

٣- أن يؤدي الخلق حقوق المال للمجتمع في صورة الصدقات المفروضة، وعلى رأسها الزكاة والصدقات التطوعية والكفارات وغيرها من النفقات، تحقيقاً لعدالة التصرف في المال وإقامة للتكافل الاجتماعي. قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦٠]. والحديث عن النبي (ص) قال: " اليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تعول ، وخير الصدقة عن ظهر غنى ، ومن يستعف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله "<sup>(٣)</sup>.

٤- استغلال الموارد في مساعدة الإنسان على عبادة الله تعالى. فعمارة الأرض لا تركز على الحاجات المادية فقط. وإنما هنالك الحاجات الروحية التي هي أصل الحياة قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ • مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ ﴾ [الذاريات: ٥٦-٥٧]. ولقد جاء في تفسير القرطبي: ليعبدون ليزلوا ويخضعوا ويعبدوا. ما أريد منهم من رزق من صلة أي رزقا بل أنا الرزاق والمعطي. وقال ابن عباس وأبو الجوزاء أي ما أريد أن يرزقوا أنفسهم ولا أن يطعموها. وقيل المعنى ما أريد أن يرزقوا عبادي ولا أن يطعموهم، إن الله هو الرزاق<sup>(٤)</sup>. فعمارة الأرض

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق - ج ٩، ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

(٢) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج ٢/ص ٥٢٣.

(٣) أبي الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، ب، ج ٢/ص ٥١٨.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج ١٧/ص ٥٦.

توازن بين متطلبات الروح وحاجات الجسد لضمان حياة فاضلة مقبولة عند الله تسهل الطريق إلى الجنة.

٥- تنمية المال عن طريق السعي والضرب في الأرض والإبتقاء من فضل الله قال تعالى: ﴿ إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الجمعة: ١٠]. جاء في تفسير القرطبي: فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض هذا أمر بإباحة، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ يقول إذا فرغتم من الصلاة فانتشروا في الأرض للتجارة والتصرف في حوائجكم وابتغوا من فضل الله، أي من رزقه<sup>(١)</sup>.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تعريف التنمية الاقتصادية في الإسلام بأنها هي: " استغلال المجتمع لخيرات الأرض (النعم التي سخرها الله تعالى له) بالعمل الصالح تنفيذاً لشرط الخلافة والتمكين، وتحويلها إلى سلع وخدمات لإشباع الضروريات عند حد الكفاية لكافة أفرادها عبر تشغيل كامل وتوزيع عادل ".  
كما يمكن تعريف التخلف الاقتصادي بأنه هو: " عدم قدرة المجتمع (المستخلف) للوفاء بحاجاته الضرورية؛ مما أدى إلى نقص في حد الكفاية النسبي لأفراده، بسبب عدم قيامه بواجب الخلافة (عمارة الأرض) وعزوفه عن استثمار الموارد المتاحة (الخيرات والنعم المسخرة له) ".

## المبحث الثاني

(١) تفسير القرطبي، مرجع سابق، ج ١٨/ص ١٠٨.

## مبادئ التنمية في الإسلام

يمكن حصر مبادئ التنمية الاقتصادية في الإسلام فيما يلي:

### أولاً: الملكية المزدوجة :

الملكية في الإسلام مزدوجة، فهي ملكية فردية (القطاع الخاص) و ملكية جماعية أو ملكية الدولة (القطاع العام). ولقد وضع الإسلام القواعد التي تنظم الملكية وتحميها. فإذا لم يحسن الفرد استثمار ماله أو إنفاقه في مصلحته ومصلحة الجماعة، فإن ذلك يعرضه لفقدان الملكية، قال (صلى الله عليه وسلم): "من أحيا أرضة ميتة فهي له" والموات والميتة والموتان بفتح الميم والواو الأرض الدارسة. قاله أبو محمد في المغني: هي الأرض التي لم تحي بعد<sup>(١)</sup>. فضلاً عن أن الإسلام دعا إلى استغلال الملكية الفردية لصالح المجتمع ونهى أن تكون الملكية الفردية سبباً في ضرر المجتمع. فلقد نهى الإسلام عن إكتناز المال وحبسه عن الإنتاج والتداول وعدم إنفاقه في سبيل الله، وذلك لأهمية الاستثمار في عمارة الأرض ولأهمية التوزيع العادل للثروة عن طريق الإنفاق. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]. ولذلك قيد الإسلام الملكية الفردية بقيود كثيرة، فيحق لصاحبها أن يتصرف فيها ضمن حدود وقيد لا يجوز له أن يتعداها<sup>(٢)</sup>.

ولقد وضع القرآن الكريم العديد من المفاهيم التي تنسب الملكية إلى الله تعالى، أو إلى الجماعة، بينما مفاهيم أخرى تنسب الملكية للأفراد. أما الآيات التي تنسب الملكية إلى الله كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٧]. وقوله تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْخَلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٧]. وقال تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ

(١) شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (المتوفى: ٧٧٢هـ) شرح الزركشي على مختصر الخرقى، الناشر: دار العبيكان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.. (الحديث روته عائشة رضي الله عنها عن النبي قال: من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها. قال عروة: قضى به عمر في خلافته) رواه البخاري في شرح الزركشي ج ٢/ص ١٩١.

(٢) فخري كامل - التنمية الاقتصادية - دار النهضة العربية - بيروت - ١٩٨٦م - ب ط - ص ٦٣.

﴿مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣]. أما الآيات التي تنسب الملكية إلى الأفراد قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الذاريات: ١٩]. والحكمة من نسب الإسلام الأموال إلى الله وللجماعة والفرد هي:

- ١- إن إضافة ملكية المال إلى الخالق ضمان لتوجيه المال إلى نفع العباد أي توجيهه لتحقيق أهداف التنمية الإسلامية المستدامة. كما أن إضافة ملكية المال إلى الأفراد ضمان لتوجيه المالك للانتفاع بما يملكه من مال وفق الحدود التي شرعها الله له، أي الحدود التي لا تضر بمصالح الآخرين.
- ٢- إن الإسلام دين المسؤولية قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٧]، ولا يقبل الإسلام أن مسؤولية البشر عن المال الذي سخره الله لهم مسؤولية غير محدودة لذلك عمد إلى إقرار الملكية الفردية ليسأل كل فرد عن حق الجماعة والمال بين يديه، وجعل ولي الأمر مسئولاً عن حق الجماعة وأموال الأفراد.
- ٣- إن الإسلام دين الفطرة وفطرة الإنسان تتوقف على التملك، لذلك عمد الإسلام إلى ربط المال بملكية الأفراد حتى يحفزهم على تنمية المال الذي بحوزتهم وبالتالي يسهموا في عمارة الأرض ويحققوا واجب الاستخلاف.
- ٤- يقوم تحقيق التنمية الاقتصادية في الإسلام على أساس تعاون الفرد والمجتمع والدولة معا بحيث يكمل كلاهما الآخر ولا يغني أحدهما عن الآخر. ومن هنا كان اعتراف الإسلام بالملكية المزدوجة (الخاصة والعامة). فكلاهما على قدم المساواة يتحملان معا مسؤولية عمارة الأرض، كل في مجاله، بحيث يكمل كل منها الآخر.

## ثانياً: الحرية الفردية المقيدة:

الحرية في النظام الإسلامي محدودة بحدود من القيم المعنوية والأخلاقية



التي أوصي بها الإسلام. فالإسلام يسمح للأفراد ممارسة حرياتهم ضمن القيم والمثل الأخلاقية، ولا يعترف الإسلام بسعادة فردية تقوم على شقاء أو ضرر الآخرين<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: العمل أساس الملكية:

العمل هو أساس الملكية في الإسلام. لذلك حث الإسلام المسلمين على العمل بالانتشار في الأرض والمشى في مناكبها والأكل من رزق الله. وهو حث على العمل. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ تُشْجَرُونَ﴾ [الملك: ١٥]. والأمر المباشر بالعمل بقوله تعالى: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]. كما حثت السنة الشريفة على المبادئ والقيم التي تخدم التنمية عندما تؤكد قيمة العمل كأساس للملكية. قال (صلى الله عليه وسلم): ((ما من مسلم غرس غرساً فبأكل منه إنسان أو طير إلا كان به صدقة))<sup>(٢)</sup>. وقال (صلى الله عليه وسلم) ((ما أكل أحد طعاماً قط من أن يأكل من عمل يده وأن نبي الله داؤود كان يأكل من عمل يده))<sup>(٣)</sup>.

لكي يكون العمل صالحاً، يتطلب ذلك الإيمان الذي يضع العامل تحت رقابة الله تعالى، وهي فوق رقابة رب العمل حيث يرجو أجر الآخرة قبل أجر الدنيا. فيؤدي عمله بأمانة وإخلاص وإتقان وإحسان ابتغاء وجه الله وبذلك تجتمع الثروة المادية مع الثروة الروحية<sup>(٤)</sup>. ولذا دعا الإسلام للعلم والإيمان معاً. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَبِيجًا﴾ [النساء: ١٢٤]. وقال تعالى: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩]. فالإيمان دافع أساسي للعمل، علاوة على أنه دافع المصلحة الشخصية. كما أن الإيمان ضمان لزيادة إنتاجية العمل وجودته. وأن قيمة الزيادة والجودة يمثلان في الحقيقة قيمة الثروة المادية

(١) شوقي دنيا، تمويل التنمية إلى الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة - ط١ - بيروت - ١٩٨٤م.

(٢) مسلم، صحيح مسلم - مرجع سابق - ص ٥٢.

(٣) متفق عليه.

(٤) محمد شوقي الفنجري - المذهب الاقتصادي في الإسلام - دار عقاض - ١٩٨١ - الرياض - ص ١٨.

والمعنوية. و أن مبدأ العمل أساس الملكية يؤكد أن الإسلام يرفض أي كسب من غير عمل. وكذلك يرفض البطالة والمسألة. قال (صلى الله عليه وسلم): " لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه" (١).

#### رابعاً: التخصص وتقسيم العمل:

ويرى الإسلام أن تحقيق الوفرة والجودة معاً في الإنتاج يتطلب تقسيم العمل أو التخصص. وقد حث عليه الإسلام ودعا إليه. وقاعدة التخصص الشرعية تقول: ((ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)) (٢). فأنواع الصناعات والخبرات الفنية التي تحتاجها الأمة إذا لم يقم بها الناس أثمت الأمة بأكملها، وأصبحت فرض عين على كل مسلم (٣). ولكي يسهم العمل في نفع صاحبه وتوفير الحاجات لكل المجتمع لابد من أن يتخصص كل فرد في العمل الذي يبذل فيه، ولديه القدرة على إنجازه. ولا يقوم التخصص إلا بالعلم.

ولذلك فضل الله الناس بعضهم على بعض في الرزق ليسخر بعض. قال تعالى:

﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لَبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِحَ عَلَيْهَا يَطَّهَّرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢]، أي نحن أعطينا وقسمنا بينهم أرزاقهم، أي أن أرزاق العباد بيد الله هو الذي يقسمها لعباده في حياتهم الدنيا، فيبسط الرزق لمن يشاء ويضيق على من يشاء بحسب حكمته.

#### خامساً: إنتاج السلع والخدمات المعتبرة شرعاً:

من الخصائص المميزة لمنهج التنمية في الإسلام أنها تنتج الطيبات من السلع والخدمات. ولا تنتج الخبائث. فالتنمية في الإسلام لا تنتج السلع والخدمات المحرمة

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ، كتاب الزكاة باب الاستغفار والمسألة.

(٢) أبو حامد محمد الغزالي - المستصفى المؤلف: تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - مرجع سابق - ج ١ - ص ٢١٧.

(٣) يوسف كمال - فقه الاقتصاد الإسلامي، النشاط الخاص دار القلم، الكويت، ١٩٨٨ م ط ١، ص ٢٢٧.

شرعاً. بل تعمل على محاربة دخولها إلى المجتمع المسلم عبر التبادل والمعاملات التجارية أو التهريب وغيره.

### سادساً: انتاج الحاجات الضرورية أولاً:

الإنتاج في الإسلام يبدأ أولاً بإشباع الحاجات الضرورية، ثم الحاجة ثم التحسينية. ويمكن توضيح الحاجات بمستوياتها الثلاثة كما يلي:

١- **الضروريات:** وهي حاجات لحفظ الأركان الخمسة للحياة الفردية والاجتماعية من المنظور الإسلامي، وهي التي لا بد منها لقيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لن تجري مصالح الدنيا على استقامة. بل على فساد وفوت حياة. وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين. فأصول العبادات راجع إلى حفظ الدين. والعادات راجعة إلى حفظ النفس والعقل من جانب الوجود كتناول المأكولات والمشروبات والملبوسات. والمعاملات راجعة إلى حفظ النسل والمال. وهي الضروريات التي أجملتها كمقاصد للشريعة الغراء في: حفظ للدين والنفس والنسل والعقل والمال. يعمل الإنتاج في الإسلام على إشباع هذه المقاصد أولاً كأولوية قصوى.

٢- **الحاجيات:** وهي حاجات لا تتوقف عليها الأركان الخمسة للحياة ولكن تتطلبها الحاجة من أجل التوسعة، ورفع الحرج ودفع المشقة. كإباحة الصيد، والتمتع بالطيبات من إضافة في المأكولات والمشروبات والملبوسات والمساكن وغيرها من الطيبات المباحة شرعاً.

٣- **التحسينات:** وهي حاجات لا تصعب الحياة بتركها. ولكن عدم تناولها يقلل الحياة. ومعناها الأخذ بما يليق من محاسن وعادات. وهي ما تقتضيه المروءة بحيث لا يختل نظام الحياة بفقدائها، كالضروريات. ولا ينال الحرج بفقها كالحاجيات. وإنما

مخصصة لتحسين معيشة الناس. وهي الطيبات المباحة التي يتمتع بها عباد الله دون إسراف أو تبذير، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفَصَلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢]. والزينة هنا الملبس الحسن إذا قدر عليه صاحبه. فقد دلت الآية على اللباس الرفيع من الثياب والتجمل بها في الجمع والأعياد وعند لقاء الناس والمزاورة. وعن عائشة قالت: "كان نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرونه على الباب فخرج يريداهم وفي الدار ركوة فيها ماء فجعل ينظر في الماء ويسوى لحيته وشعره فقلت يا رسول الله وأنت تفعل هذا؟ قال: نعم إذا خرج الرجل إلى إخوانه فليهيئ من نفسه فإن الله جميل يحب الجمال" (١).

### سابعاً: الإنفاق المعتبر شرعاً:

نهى الإسلام عن صرف المال بغير حق. أو صرفه في ترف أو سفه. ووصف المترفين بالمجرمين بقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفُسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا جَرِيمِينَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٦-١١٧]. فالترف والبذخ تصرف بالمال في غير محله، فهو يثير الحقد والبغضاء بين الناس وقد ربط الإسلام بين الترف والفساد فقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٧].

الإنفاق شرعاً هو: "بذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير" (٢). فشرط الإنفاق في الإسلام أن يكون في وجوه الخير أما إذا كان الإنفاق في غيره، فهو إسراف. سوء كان إنفاق الأشخاص أو الدولة. لان الأصل في الإنفاق يكون لطلب مصالح الناس

(١) تفسير القرطبي، مرجع سابق، ج ٧ ص ١٩٥-٢٠٠.

(٢) إبراهيم مصطفى أحمد الزيات حامد عبد القادر محمد النجار، المعجم الوسيط، الناشر: دار الدعوة، تحقيق / مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط - مرجع سابق - ج ٢ - ص ٩٤٢.

والأمة المعتبرة شرعاً. والإنفاق يكون أما إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري. سواء كان من قبل الفرد أو الدولة بمخرجاته الدنيوية والأخروية. والإنفاق يعتبر من المقومات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية.

لقد حث الإسلام على الإنفاق التطوعي لدوره في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع والقضاء على الفقر ويبعد المجتمع عن التهلكة. ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]. وقد جاء في تفسير القرطبي: قيل أن معنى الآية لا تمسكوا أموالكم فيرثها منكم غيركم فتهلكوا بحرمان منفعة أموالكم. ومعنى آخر ولا تمسكوا فيذهب عنكم الخلف في الدنيا والثواب في الآخرة. ويقال لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة يعني لا تنفقوا من حرام فيرد عليكم فتهلكوا<sup>(١)</sup>. فمدلول هذه الآية إن الإنفاق في سبيل الله سبب لنجاة الأمة من الهلاك. على أن يكون الإنفاق من الطيبات وليس من الخبائث، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ولقد ذكر القرآن الكريم أن إنفاق الكفار والفاستقين لا يقبل عند الله، قال تعالى: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يَقْبَلَ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ وَمَا مِنْهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كَسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارَهُونَ﴾ [التوبة: ٥٣-٥٤]. والإنفاق إنماء للثروة ودفع لعجلة النمو الاقتصادي ومضاعفته. ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُنْبِتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]. جاء في تفسير القرطبي قيل المراد بالآية: الحث على الصدقة وإنفاق الأموال على الفقراء والمحتاجين والتوسعة عليهم في سبيل الله بنصرة الدين. كما أن هذا الثواب ليس قاصراً على ثواب الآخرة وإنما يتحقق النماء بصورة مادية في الحياة الدنيا في صورة إرتفاع الدخل القومي بأضعاف مضاعفة<sup>(٢)</sup>.

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق - ج ٢ - ص ٣٦٣.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن - مرجع سابق - ج ٣ - ص ٢٤٠.

ويتحقق ذلك عندما يباركها الله تعالى كما ورد في الآية: ﴿مُحِقُّ اللَّهِ الرَّبَّاءِ وَيُرِيهِ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

أما المعيار الرئيسي للإنفاق العام يجب أن يتبع قاعدة (التصرف على الرعية منوط بالمصلحة)<sup>(١)</sup>. ومن هنا فلا يجوز للدولة الإنفاق على البنى التحتية الكمالية والتحسينية قبل سد حاجة الناس الضرورية أو استثمار الأموال في إنتاج الكماليات وترك الضروريات. وإزالة المشقة والضرر أولى من جلب المنفعة والراحة.

كذلك الوسطية في الإنفاق، أي الترشيده، فالترشيده يكون عن طريق الاعتدال والتوسط في عملية الإنفاق. ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]. جاء في تفسير القرطبي: ((إن من أنفق في غير طاعة الله فهو الإسراف ومن أمسك عن طاعة الله عز وجل فهو الاقتار. ومن أنفق في طاعة الله تعالى فهو القوام. وقال ابن عباس من أنفق ألف في حق فليس يسرف. ومن أنفق درهما في غير حقه فهو سرف. ومن منع من حق عليه فقد قتر))<sup>(٢)</sup>. فالترشيده يصين الأموال ولا يصرفها إلا في وجوهها المعتمدة شرعاً. قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٥]. جاء في تفسير القرطبي: ((السفهاء هم الأولاد الصغار لا تعطوهم أموالكم فيفسدوها وتبقوا بلا شيء. وقوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم يعني الجهال بالأحكام))<sup>(٣)</sup>.

ومن أشكال الوسطية في الاستهلاك الحظ على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على أساس أن الإنفاق هو في حقيقته الناتج الكلي. وبدون إنفاق لا يتصور وجود أسواق وبالتالي لا يتولد إنتاج. وكذلك الوسطية تدعو لربط العلاقة بين الموارد والسكان واستخدام هذه العلاقة بالتخطيط لتوفير حد الكفاية للسكان كافة من الموارد

(١) محمد عمر شابرا - الإسلام والتجدي الاقتصادي - المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية - عمان - ١٩٩٦م - ب ط - ص ٣٤٧ - نقلاً عن مجلة الأحكام العدلية.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن - مرجع سابق - ج ١٣ - ص ٧٢ - ٧٣.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن مرجع سابق - ج ٥ - ص ٢٨.

المتاحة ومعرفة كيفية استخدام الوسائل العلمية والفنية الحديثة في الإنتاج والاستهلاك. دون تبذير للموارد. والله تبارك وتعالى يذم أقواما مبذرين في قوله تعالى: ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيحٍ آيَةً تَعْبَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ [الشعراء: ١٢٨-١٢٦]. قال الزمخشري في "الكشاف": تبنون بكل ريح بروج الحمام والمصانع مأخذ الماء وقيل القصور المشيدة والحصون لعلكم تخلصون في الدنيا<sup>(١)</sup>. وفي الوسيطية عدم إهدار الموارد وإفسادها وبالتالي إهلاكها، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

### ثامناً: المعاملات الشرعية في الأسواق:

إن وفرة الإنتاج تتوقف على تبادل المنتجات في الأسواق. وأهمية التبادل في الإسلام تأتي نتيجة لأن الله تعالى جعل الناس مختلفين في المواهب والقدرات والاستعدادات فقال تعالى: ﴿ مِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ السِّنِّكُمْ وَالْوَالِدَاتِ إِذَا فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [الروم: ٢٢]. كذلك فإن الخالق جل شأنه خلق الموارد الطبيعية مختلفة كما ونوعاً من مكان إلى آخر قال تعالى: ﴿ مِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ السِّنِّكُمْ وَالْوَالِدَاتِ إِذَا فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [النحل: ١٣]. ومن هنا نجد أهمية التبادل في الاقتصاد الإسلامي القائم أساساً من أجل معالجة ظاهرة الاختلاف في المواهب والقدرات، والاختلاف في الموارد. لتحقيق التكامل والتعاون بين المجتمع فتتوفر السلع والخدمات وتتسع الأسواق. فالتبادل يزيد المال وينميهِ. فالأسواق مكان التبادل (المعاملات). أي مكان التقاء البائعين والمشتريين. مكان توفر المنافع قال تعالى: ﴿ وَأُذِنُ فِي النَّاسِ بِالْحِجِّ يَا تَوَكَّرْ جَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ • لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٧-٢٨]. ويتم نشاط تبادل المنافع بين أفراد المجتمع من خلال السوق الإسلامية والتي تقوم على أساس

(١) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج ٣/ص ٢٣١.

آليات المنافسة الصافية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات من خلال المعاملات المالية الشرعية العادلة، والمشاركات الاستثمارية الواضحة، وفي جو من البر والتقوى والتواصي والتناصح والرقابة والتوجيه. فالسوق الإسلامية لا تعرف التطفيف في الكيل قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ • الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ • وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ١-٣]. ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ . . .﴾ [الأنعام: ١٥٢]. كذلك السوق الإسلامية لا تعرف الاحتكار، ولا تعرف البخس، قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٣]. بل تقوم علي معايير القيمة العادلة في ظل تفاعل قوي العرض والطلب. وهناك قواعد شرعية للتبادل والمعاملات المالية والتجارية أهمها:

- أ- تحريم الربا: فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨].
- ب- العلم والفقه بطرق المعاملات والتبادل وفق ما جاء في الإسلام ، قال تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]. فجعل العلم بوضع الخطط والإجراءات والتبادل ووسائل الحفظ والأمانة من أهم المتطلبات لكل عمل ومهمة يقوم بها من يتولى أمراً من أمور الأمة، وفي أي جانب من جوانب الحياة. فقد روى أن عمر بن الخطاب قال: ((لا يبيع في سوقنا إلا من قد تفقه في الدين))<sup>(١)</sup>.
- ج- الالتزام بالمبادلات التي أحلها الله من سلع وخدمات (الطيبات من الرزق) والإبتعاد عن المحرمات والخبائث، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧].
- د- تحري الصدق والأمانة وحسن التعامل وذلك من تقوى الله: قال تعالى: ﴿وَإِنْ

(١) الترمذي، سنن الترمذي - دار إحياء التراث - بيروت - ب ت - ج ٢ - ص ٣٥٧ - تحقيق احمد محمد شاكر.



كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظَرَتْهُ إِلَى مَيْسِرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿البقرة: ٢٨٠﴾. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿البقرة: ١٧٨﴾، قال (ص) "التاجر الصدوق الأمين المسلم مع الشهداء يوم القيامة"<sup>(١)</sup>. وقال صلى الله عليه وسلم مخاطباً تجار المدينة "أن التجار يبعثون يوم القيامة فجار إلا من اتقى وبر وصدق"<sup>(٢)</sup>.

هـ- تحريم أكل الأموال بطرق غير شرعية من غش وتدليس وغرر ورشوة وغيرها ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لَتَأْكُلُوا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿البقرة: ١٨٨﴾. وفي الحديث القدسي يقول الله تعالى: "ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطي ثم غدر ورجل باع حراً فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفي منه ولم يعطه أجره"<sup>(٣)</sup>.

و- المكتبة في التجارة والديون: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ... ﴿البقرة: ٢٨٢﴾.

ز- التقوى في المبادلات والوفاء بالعهود. قال تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿آل عمران: ٧٦﴾.

ح- النهي عن كل البيوع المنهي عنها كالنجش والمناذة والملاسة والاشتغال و تلقى الركبان وبيع الحاضر للباد بيع الغرر وغيرها الحديث عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النجش<sup>(٤)</sup>. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ"<sup>(٥)</sup>.

(١) احمد بن شعيب النسائي، السنن الكبرى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩١م - ط١ - ج٢ - ط٥٤ - تحقيق د. عبد الغفار سليمان البدر اوي وسيد كسروي حسن.

(٢) محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٩٠م ط١ - مرجع سابق - ج٢ - ط٧.

(٣) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، السنن الكبرى، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكافئة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الأولى ١٣٤٤، ج٥ ص٣٤٣. الملاسة: أن يقول إذا لمست ثوبي أو لمست ثوبك فقد وجب البيع، والمناذة: أن يقول انبذ إلى الثوب أو انبذه إليك ليحب البيع ونبذ الشيء رماء، اشتغال: اشتغال الصماء أن يتغطى بثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فتكتشف عورته.

(٤) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، السنن الكبرى، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكافئة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الأولى ١٣٤٤، ج٥ ص٣٤٣. الملاسة: أن يقول إذا لمست ثوبي أو لمست ثوبك فقد وجب البيع، والمناذة: أن يقول انبذ إلى الثوب أو انبذه إليك ليحب البيع ونبذ الشيء رماء، اشتغال: اشتغال الصماء أن يتغطى بثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فتكتشف عورته.

(٥) وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، باب في النهي عن الحكر، ج١٠

ط- الرقابة على التبادل في الأسواق. وتقوم به الدولة ممثلة في وظيفة المحتسب أي في ولاية المظالم. ونظر المظالم هو: قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاهد بالهيبية. وكان من شروط الناظر فيها أن يكون جدير القدر نافذ الأمر عظيم الهيبية ظاهر العفة، قليل الطمع كثير الورع لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحمى، وثبت القضاة. فيحتاج إلى الجمع بين صفات الفريقين<sup>(١)</sup>.

### تاسعاً: العدالة الاجتماعية:

لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية يجب أن يتضامن كل من الدولة والأفراد في ذلك. فالدولة تقوم بوضع أسس للتوزيع العادل للدخل والموارد. والأفراد يقومون بالتكافل الاجتماعي فيما بينهم لتقليل حدة التفاوت في الدخل بينهم فيقدم الغنى العفو للفقير.

أ- مبدأ التوزيع العادل للثروة والدخل:

الدولة في الإسلام معنية بتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع المسلم. وهي تسعى لتحقيق ذلك عن طريق التوزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع لضمان حد الكفاية لكل فرد. وهذا لا يتم إلا من خلال توزيع عادل للثروات على كافة أفراد المجتمع وتمكينهم من استغلال هذه الثروات حتى يحصلوا على الدخل الحقيقي. أي الحصول على السلع والخدمات المادية والروحية التي تغطي حاجاتهم الضرورية. وهذا يحتاج إلى تطبيق تنمية شاملة ومتوازنة والوصول إلى تشغيل كامل للموارد وعدم إهدارها.

### ب- مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع:

ينظر الإسلام للمجتمع المسلم بوصفه وحدة متماسكة متعاونة تقوم على المحبة والإخاء والتعاون ليكون مجتمعاً مثالياً ولذلك عمل على تطهير النفس البشرية من الانانية وحب الذات، وزرع فيها قيم الأخوة والمحبة والتكافل والتراحم وهي مشاعر نبيلة تجعل

ص ٢٦٣.

(١) أبو العباس، أحمد بن تيمية، الحسبة في الإسلام ج ٢٨/ص ٨١ و أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، المحقق: أحمد مبارك البغدادي؛ الأحكام السلطانية ج ١/ص ١٢٨ ومحمد عبدالحى الكتاني، التراتيب الإدارية ( نظام الحكومة النبوية )، الناشر دار الأرقم، ج ١/ص ٢٨٤ (https://www.noor-book.com).

الناس يحسون آلام الآخرين ويلمسون حاجتهم فيتنازلون عن حصة من أموالهم لخدمة هؤلاء الناس مما يعود عليهم بالخير والنفع ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الحجرات: ١٠]. ومن الآيات التي تحدثت على الإنفاق بكافة صورته قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦٠]. ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يَحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شِحْنًا نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر: ٩]. ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. ﴿ إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [التغابن: ١٧]. ﴿ لَنْ نَأْتِيَ الْبِرْحَىٰ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٩٢]. ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيضاعفه له وله أجرٌ كريمٌ ﴾ [الحديد: ١١]. ﴿ إِنْ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدَّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعِفْ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ [الحديد: ١٨]. ﴿ إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعِفْ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [التغابن: ١٧]. ﴿ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تَقْدُمُوا لِنَفْسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ [المزمل: ٢٠].

ومن الأحاديث التي حثت على الإنفاق. الحديث " من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، وإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل"<sup>(١)</sup>. وحديث عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال " كان رسول الله (ص) إذا أمرنا بالصدقة إنطلق أحدنا إلى السوق فتحامل فيصيب المد وإن لبعضهم اليوم لمائة ألف"<sup>(٢)</sup>. الحديث " سأل رجل النبي صلى الله

(١) العسقلاني، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٢/ص ٥١١.

(٢) نفس المرجع السابق ج ٢/ص ٥١٤.

عليه وسلم عن أي الصدقة أعظم أجرا قال: " أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان"<sup>(١)</sup>. والحديث: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة لعامل عليها أو لغاز في سبيل الله أو لغني اشتراها بماله أو فقير تصدق عليه فأهداها لغني أو غارم"<sup>(٢)</sup>. والحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: " على كل مسلم صدقة فقالوا يا نبي الله فمن لم يجد قال يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق قالوا فإن لم يجد قال يعين ذا الحاجة الملهوف قالوا فإن لم يجد قال فليعمل بالمعروف وليمسك عن الشر فإنها له صدقة"<sup>(٣)</sup>.

إن تحقيق العدالة الاجتماعية يعنى التوازن في توزيع الدخل بعدالة بين فئات المجتمع والوصول للكفاية من الحاجات الضرورية لكل فرد في المجتمع. ولا يتم ذلك إلا بتضامن الفرد والمجتمع والدولة. حيث يسهم فيه الأغنياء بإنفاقهم وتكافلهم، وكذلك تسهم فيه الدولة (ولى الأمر) من خلال التوزيع العادل للموارد.

### المبحث الثالث

## أهداف التنمية في الإسلام

يمكن حصر أهداف التنمية من منظور إسلامي في الآتي:

**أولاً: تحقيق الالتزام بالعقيدة الإسلامية<sup>(٤)</sup>:**

**العقيدة هي: اعتقاد وحدانية الله وإفراده بالعبادة. والإيمان بأن القرآن العظيم**

- (١) نفس المرجع ج٢/ص٥١٥.
- (٢) بو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة الربيعي القزويني، سنن ابن ماجه لله؛ المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ٢٠٠٩م، ج١/ص٥٩٠.
- (٣) العسقلاني، صحيح البخاري، مرجع سابق ج٢/ص٥٢٤.
- (٤) عبد الحميد بن باديس، العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة ج١/ص٦٥ و عقيدة الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة، ج١/ص١٧.

أنزله الله - تعالى - هداية عامة لجميع البشر لما فيه سعادتهم الدنيوية والأخروية بتنوير العقول وتركية النفوس وتقويم الأعمال وإصلاح الأحوال وتنظيم الاجتماع البشري على أكمل نظام وأن كل ما خالفه فهو ضال. والإيمان بأن كل ما ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو حق من عند الله وبيان لكتاب الله وأن الأخذ به أخذ بالقرآن وأن الترك له ترك للقرآن لقوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَاتَّقُوا ﴾ [الحشر: ٧]، ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٤٤]. والعمل بالشرع. فالعبادات ترجمة لإزكاء العقيدة ونقلها إلى حيز الأعمال الحسية والمشاعر القلبية. والأخلاق هي ركائز السلوك في الحياة فيما بين الفرد ونفسه. والأخلاق المقصودة في الإسلام هي المثالية في التهذيب النفسي التي يلتزم بها المسلم. فكلما إلتزم المجتمع المسلم بالعقيدة كلما ساهم ذلك في استدامة التنمية. وأي كفران بالعقيدة ينعكس ذلك على الاستقرار الاقتصادي، فيتحول من رفاهية إلى فقر وتخلف. والجد في السعي.

لقد ربط الإسلام بين الالتزام بالعقيدة والتنمية والتخلف بشكل واضح كما ورد في القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلْيُخَافْ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [طه: ١١٢]. قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ [طه: ١٢٤]. وقال القرطبي: فإن له معيشة ضنكا أي عيشا ضيقا<sup>(١)</sup>. لقد طرح الفكر الإسلامي موضوع التخلف معبرا عنه بالضنك أي عيشة الفاقة والمعاناة والكبد. وقال الزمخشري: " والمعرض عن الدين مستول عليه الحرص الذي لا يزال يطمح به إلى الازدياد من الدنيا مسلط عليه الشح الذي يقبض يده عن الإنفاق فعيشه ضنك وحاله مظلمة " . كما قال بعض المتصوفة لا يعرض أحد عن ذكر ربه إلا أظلم عليه وقته وتشوش عليه رزقه، ومن الكفرة من ضرب الله عليه الذلة والمسكنة (الفقر) لكفره<sup>(٢)</sup>. قال تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَعِ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١١/ص ٢٥٨.

(٢) الزمخشري، الكشاف ج ٣/ص ٩٥.

وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿البقرة: ٢٦١﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمَنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءٌ مَا يَعْمَلُونَ ﴿المائدة: ٦٦﴾. دلالة على النماء والرخاء الذي سيصيبهم لو التزموا بالعقيدة. وقال ابن كثير: لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم، يعني بذلك كثرة الرزق النازل عليهم من السماء والنابت لهم من الأرض. وعن ابن عباس: لأكلوا من فوقهم يعني لأرسل الله عليهم مدرارا، ومن تحت أرجلهم، يعني يخرج من الأرض بركاتها. وقال بعضهم معناه لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم. يعني من غير كد ولا تعب ولا شقاء ولا عناء<sup>(١)</sup>. وقال تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا • يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا • وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَنْبِيْ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴿نوح: ١٠-١٢﴾. وقال تعالى: ﴿وَالْوَأَسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴿الجن: ١٦﴾، ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿الأعراف: ٩٦﴾. وقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿النحل: ٩٧﴾. أي عمل صالحا وهو مؤمن مصدق بالله وأنبياؤه، ومنفذ لقوانين الشريعة، فقد وعده الله بان يحييه حياة طيبة. والمراد بالحياة الطيبة الرزق الحلال. أي أنه يحييهم في الدنيا ما عاشوا فيها بالرزق الحلال<sup>(٢)</sup>. وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿النحل: ١١٢﴾. ويلاحظ قوله تعالى: (قريّة كانت آمنة) أي ذات أمن، يأمن أهلها من الإغارة عليهم، و (مطمئنة) قارة ساكنة بأهلها، لا يحتاجون إلى الانتقال عنها بخوف أو بضيق، و (يأتيها رزقها رغداً من كل مكان). أي يحمل إليها الرزق الواسع من كل موضع، و (فكفرت بأنعم الله) أي كفر أهلها بأن لم يودوا شكرها، فأخذهم الله بالجوع والخوف

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج ٢/ص ٧٧.

(٢) أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٠، ج ١٤/ص ١٧٠.

لبغيهم وكفرهم. وقيل يشملهم الجوع والخوف جميعا كما يشمل اللباس البدن كله<sup>(١)</sup>. فالالتزام بالعقيدة الإسلامية هدف تسعى التنمية لتحقيقه لأنه يقود إلى رضا الله -تعالى- وهو الهدف الأول للتنمية. ولالالتزام بالعقيدة على مستوى الدولة والفرد يجب الأخذ بالأصول والمبادئ الشرعية للإسلام كنظام للدولة الإسلامية في كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١]. وهذا يعني أن أول أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام، تبدأ بتمكين العقيدة في النفوس، لان التنمية لا تعد ممارسة شرعية إلا إذا كان استجابة لحكم شرعي وذلك بوضع المجتمع تحت تأثير مجموعة من القيم والاخلاق المحفزة للعمل الصالح. إضافة إلى دور الفقه في تنظيم البيئة الاجتماعية وسياسية والاقتصادية المحفزة للتنمية. ويعتبر تمكين العقيدة بمثابة شرط الانطلاق للتنمية الاقتصادية.

### ثانياً: حفظ مقاصد الشريعة:

الهدف الثاني للتنمية في الإسلام هو: حفظ مقاصد الشريعة بكلياتها الخمس وهي: الدين والنفس والعقل والمال والنسل.

#### أ- حفظ الدين:

وحفظ الدين الإسلامي يتم من عدة جوانب هي:

١- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أجل الإبقاء على قيم الدين في كافة مناحي الحياة.

٢- الاستعداد المادي والمعنوي لرد أي عدوان من أجل حماية البيضة ومنع الاعتداء على دولة الإسلام قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ﴾

(١) الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، ج ١٤/ص ١٨٥.

بِهِ عَدُوًّا لِلَّهِ وَعَدُوًّا لَكُمْ وَأَخْرَجَ مِنْ دُونِهِمْ لِيَعْلَمُوهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾ [الأنفال: ٦٠].

٢- تشريع وسائل لإعادة توزيع الدخل والثروات بين الناس كالزكاة والميراث وتحريم الربا الذي يركز الثروة عند طبقة صغيرة في المجتمع. وهذه الوسائل تساعد على إخراج المجتمع كله من دائرة الفقر التي قد تؤثر على مقصد حفظ الدين. فقد روى عن النبي (ص) أنه قال: "يكاد الفقر أن يكون كفراً وكاد الحسد أن يغلب القدر"<sup>(١)</sup>. فالفقر يحمل على حسد الأغنياء والحسد يأكل الحسنات كما يحمل على التذلل لهم بما يدنس به عرضه ويلثم به دينه وعلى عدم الرضى بالقضاء ويسخط الرزق وذلك أن لم يكن كفراً فهو جار إليه من الفقر.

٤- حفظ حقوق غير المسلمين المادية: بما لا يدعهم يعادون الإسلام ويتأخرون عليه بل قد يجعلهم يدخلون في دين الله ويدعون إليه. قال (ص): ((أن الله عز وجل لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن ولا ضرب نسائهم ولا أكل ثمارهم إذا أعطوكم الذي عليهم))<sup>(٢)</sup>. كما أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أبصر شيخاً كبيراً من أهل الذمة يسأل فقال له: ((مالك؟ قال ليس لي مال وأن الجزية تؤخذ مني فقال عمر ما أنصفناك، أكلنا شببيتك ثم يؤخذ منك الجزية. ثم كتب إلى عماله أن لا يأخذوا الجزية من شيخ كبير))<sup>(٣)</sup>.

### ب- حفظ النفس:

إن الإنسان هو هدف التنمية وغايتها ووسيلتها، وتهدف التنمية في الإسلام إلى حفظ النفس البشرية من عدة جوانب منها:

١- توفير الأمن والسلامة لكل أفراد المجتمع عن طريق منع جرائم القتل العمد والاعتداء

(١) راضي محمد بن سلامة - مسند الشهاب - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٩م - تحقيق محمد بن عبد المجيد السلفي - ط ٢ - ج ١ - ص ٣٤٢.

(٢) أبو داود، سنن أبو داود - دار الفكر - ب ط تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج ٣ - ص ١٧٠.

(٣) محمد بن عبد الواحد السواسي، شرح فتح القدير، دار الفكر - بيروت - ب، ط ٢، ج ٦، ص ٥١.



- الذي يهدد النفس البشرية. وهذا يتم عن طريق نشر العلم والوعي في المجتمع. لتسود قيم الدين محل قيم الجاهلية.
- ٢- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (بإدخال نظام الحسبة) منعا للاستغلال وحفظا للحقوق، وفضاً للنزاعات التي تهدد النفس.
- ٣- إعادة توزيع الدخل لتحقيق الكفاية لكل أفراد المجتمع منع للصراع والنزاع من أجل الثروة.
- ٤- الاهتمام بالجانب الصحي والقضاء على الأمراض من أجل المحافظة على مجتمع معافى قادر على الإنتاج.

### ج- حفظ المال:

- أعتبر الإسلام المال ضرورة من ضروريات الحياة الإنسانية وشجع على اكتسابه وتحصيله وصيانته وحفظه وتنميته. وأباح الإسلام الملكية الفردية وشرع في تنظيم الملكية حتى لا تكون سبب لعدم التوازن الاجتماعي الذي ينجم عن تداول للمال بين فئة قليلة في المجتمع. ومن النظم التي وضعها الإسلام لحفظ المال:
- ١- تقييد الملكية الفردية منعا للتفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع: وذلك عن طريق إدخال نظام الزكاة والميراث والضمان الاجتماعي والوقف والصدقات والنفقات التطوعية والكفارات.
- ٢- تنمية المال واستثماره: إن من أهم وسائل حفظ المال، استثماره وتنميته. لذلك نادى الإسلام بالتشغيل الكامل للموارد وحرم اكتنازها. كما نادى الإسلام بزيادة إنتاج الطيبات لتوفير الحاجات الإنسانية الضرورية.
- ٣- عدم تبذير الموارد (الترف) مما يتسبب في نقص موارد الأجيال القادمة. وعدم الاعتداء على الموارد. والتسبب في التلوث البيئي وهي من الأمور التي تغضب الله. وتكون سبب للفقر والضعف عقاباً من الله تعالى.

٤- المال المقصود هو المال الحلال من الكسب الطيب. وليس المال الناتج عن الكسب الحرام. فتحريم إنتاج الخبائث يعتبر حفظ للمال.

#### د- حفظ النسل:

وذلك بنشر قيم الفضيلة ومحاربة الفاحشة. وتسهيل الزواج. والمساهمة في بناء الأسر واستقرارها.

#### هـ- حفظ العقل:

ويتم ذلك بتشكيل العقل المسلم وحفظه من الانجراف نحو القيم المادية ومظاهر التبعية الثقافية لغير المسلمين. وتقوية وتطوير العقل عن طريق التعليم والتدريب والإرشاد للمساهمة والمشاركة في الإنتاج. وعلاج العقل المريض نفسياً بسبب الحياد عن الطريق المستقيم (شرب الخمر - المخدرات - الأفكار الفاسدة التي تدعو للنفاق والكفر والإلحاد).

#### ثالثاً: تحقيق حد الكفاية:

تهدف التنمية في الإسلام إلى تحقق الكفاية من الحاجات الضرورية لجميع أفراد المجتمع لأن الغاية الرئيسية من تلك المسؤولية ليس مجرد فرض واجبات محددة على الأغنياء لمصلحة الفقراء. وإنما الغاية من ذلك هي القضاء على الفقر والحاجة في المجتمع الإسلامي؛ ولذلك فإن مسؤولية توزيع الموارد بين المجتمع للوصول لحد الكفاية يشترك فيه الأغنياء والأقربين والدولة من خلال تشريع لإعادة توزيع الدخل والقضاء على الفقر. ولقد قدر الفقهاء حد الكفاية بأنه: يشمل الطعام واللباس والسكن في حدود المعروض. ويشير أبو عبيدة القاسم: إلى أن أهل العراق يرون أنه لا يعطي نصاب الزكاة الذي تكون به عندهم الكفاية<sup>(١)</sup>. أما الحنفية فيعبرون عن الكفاية بمصطلح الحاجات الأصلية الأساسية. فالكاساني يعتبر أن حد الكفاية إنما يتحقق إذا بلغ مستوي الدخل

(١) أبو عبيدة، الأموال، مرجع سابق، ج ١ ص ٦٦٦.

للفرد الحد الذي يفيض عن حاجته الأساسية ويحدد الفائض في الحاجات الأساسية بنصاب الزكاة يقول الكاساني: " فكمال النصاب شرط وجوب الزكاة، فلا تجب الزكاة دون النصاب لأنها لا تجب إلا على الغني. ولا يحصل إلا بالمال الفائض عن الحاجات الأصلية " فإذا كان للرجال ما وراء الكفاف من المسكن واللباس والخادم مما يكون له قيمته أوقية فليست تحل له الصدقة<sup>(1)</sup>.

كما أن حد الكفاية مفهوماً متحركاً غير ساكن، فليس هو قدراً ما من السلع والخدمات أو قدراً ثابتاً من الدخل. وإنما هو: "مستوي حركي من الإشباع المادي والمعنوي والروحي يختلف باختلاف مستويات النمو التي يبلغها المجتمع " ويمكن تعريفه بأنه: " المستوى اللائق من المعيشة في ظل ظروف المجتمع وإمكانياته، بالتدرج في إشباع الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات " رقم. فكلما زادت إمكانية المجتمع الإنتاجية ارتفع حد الكفاية والذي يزيد أيضاً من إمكانية المجتمع على الادخار والاستثمار. وحد الكفاية ليس مقياساً نقدياً فحسب، وإنما مقياس حقيقي يضمن توفير الحاجات الأساسية ( المادية والروحية ). فمقياس الكفاية في الإسلام يبني على مقاصد الشرع بمستوياتها الثلاثة.

#### المبحث الرابع

### خصائص التنمية في الإسلام

تتميز التنمية الإسلامية بعدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي:

#### أولاً: التنمية في الإسلام شاملة:

المقصود بالتنمية الشاملة أنها تنمية لا تغفل الجوانب الروحية وتعتمد الجوانب المادية فقط. وإنما تنمية اقتصادية تشمل النواحي المادية والروحية. فالإسلام اهتم

(1) نفس المرجع السابق ج 1/ص 668.

بتحقيق كافة حاجات المجتمع المسلم، من مأكّل وملبس ومسكن ونقل وتعليم وعبادة وشعائر الدينية ودعوة وغيرها<sup>(1)</sup>. فالعقيدة الإسلامية هي هدف أول للتنمية، وهي أيضا الجانب الروحي الذي يمثل أهم خاصية تتميز بها التنمية الاقتصادية في الإسلام. فالإيمان بالله وعبادته وحفظ دينه. كلها تعتبر أحد الحاجات الروحية التي يجب إشباعها جنبا إلى جنب مع الحاجات المادية كالأكل والملبس والسكن وغيره.

### ثانياً: التنمية في الإسلام متوازنة:

إن المقصود بالتوازن في التنمية الاقتصادية في الإسلام: أن تتوازن جهود التنمية على مستوى المناطق وعلى مستوى القطاعات. ففي المناطق يجب عن لا تستأثر منطقة بالتنمية على حساب منطوق أخرى. بل تشمل التنمية كل مناطق الدولة.. ولاياتها ومدنها وقرها وريفها، كلها تحظى بالتنمية على سواء فهي تنمية لا تميز بين المدن والقرى. ولا تميز بين السكان بسبب الجنس أو ألون أو الدين أو الجهة. وفي القطاعات يجب أن لا تغفل التنمية أي قطاع من قطاعات الاقتصاد. كأن تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة، أو التجارة دون البنيات الأساسية. أو تسبق الصناعة الثقيلة أو المستوردة الصناعات التحويلية المحلية، أو أن يركز على المباني الفخمة والمنشآت المتطورة دون توفير المرافق العامة والتجهيزات الأساسية. ويتم ضبط هذا التوازن في التنمية عبر نظام دقيق للتخطيط الاقتصادي إنتاجاً وتوزيعاً.

### ثالثاً: التنمية في الإسلام عادلة:

التنمية الاقتصادية الإسلامية لا تستهدف زيادة الإنتاج فحسب وإنما تستهدف عدالة التوزيع. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]، والعدل المقصود هو: أن يتحصل كل فرد وكل سكان في إقليم أو مدينة أو قرية أو ريف أو منطقة على حد الكفاية. والإسلام إذا تطلب زيادة الإنتاج يستلزم في الوقت

(١) الغزالي عبد الحميد الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية - منشورات مركز الاقتصاد الإسلامي - المصرف الإسلامي الدولي - القاهرة - ١٩٨٨ م.

نفسه عدالة التوزيع. لأن وفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار لا يقره الإسلام، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج هو توزيع للفقر والبؤس يرفضه الإسلام<sup>(١)</sup>. لذلك أقام الإسلام أحكامه على مبدأ العدل بين الناس. وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالعدل في كثير من الآيات وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبُغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]. فقد حرص التشريع الإسلامي على تحقيق العدالة بين الناس. ففرضت على الأغنياء قدراً محدوداً من المال يدفع للفقراء حقاً لهم، وهذا القدر ليس كثيراً ولا قليلاً بل يكفي الفقراء ولا يلحق الضرر بالأغنياء تحقيقاً للعدل. وحثت على الإنفاق التطوعي من العفو.

#### رابعاً: التنمية في الإسلام توفر الضروريات أولاً:

هنالك أولويات إنتاج للتنمية في الإسلام. فدائماً ما تبدأ بإنتاج الضروريات كمرتبة أولى في نظام الإنتاج. والضروريات كما سبق هي: الأشياء التي لا يمكن أن يقوم بدونها الدين، كما هي ضرورية لقيام حياة الناس. ولا بد منها لاستقامة مصالحهم. ثم تأتي مرتبة الحاجيات. وهي: الأشياء التي يمكن تحمل الحياة بدونها ولكن بمشقة زائدة. فهي أشياء يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والمشقة عنهم. ثم أخيراً تأتي المرتبة الثالثة وهي مرتبة التحسينات أي الأشياء التي تجعل حياة الناس أكثر يسراً وسهولة ومتعة دون إسراف أو ترف. والحاجات الضرورية لا تشمل الجانب المادي فقط من مأكّل ومشرب وملبس ومأوي ووسيلة انتقال وخدمات منزلية وتعليمية وصحية وفرص عمل وزواج وغيرها. وإنما أيضاً الجانب المعنوي والروحي من جهاد ودعوة لحفظ الدين والقيم الأخلاقية.

### النتائج والتوصيات

(١) كمال أغا - إدارة التنمية مفاهيم وقضايا - مجلة تنمية المجتمع - القاهرة. مؤسسة فريد رش - ايبيرت - مايو ١٩٧٨م.

## أولاً: النتائج:

توصل الباحث من خلال بحثه إلى النتائج التالية:

- ١ - مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام يدخل في باب الإعمار، فعمارة الأرض أعم وأشمل؛ لأنها تستهدف الغرض من استخلاف الإنسان وهو استغلال الأرض بمواردها التي سخرها الله تعالى له، لتوفير حاجاته المادية والروحية. عبادة لله - تعالى -، طمعا في رضاه وخوف من عقابه.
- ٢- عمارة الأرض توازن بين متطلبات الروح وحاجات الجسد لضمان حياة فاضلة مقبولة عند الله تسهل الطريق إلى الجنة.
- ٣- للتنمية في الإسلام مبادئ تلتزم بها وأهداف تسعى لتحقيقها، وخصائص تميزها عن الأفكار والمفاهيم الوضعية السائدة.
- ٤- التنمية الاقتصادية في الإسلام تعمل على تمكين العقيدة في المجتمع وحفظ مقاصد الشريعة وتحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي.
- ٥- يقوم تحقيق التنمية الاقتصادية في الإسلام على أساس تعاون الفرد والمجتمع والدولة معا؛ بحيث يكمل كلاهما الآخر ولا يغني أحدهما عن الآخر.
- ٦- الوسطية في الإنفاق والاستهلاك هي السبيل لتنمية مستدامة منعا لتبذير الموارد.

## ثانياً التوصيات:

يوصى الباحث المجتمع المسلم والدول الإسلامية بالآتي:

- ١- ربط التنمية المادية بالتنمية الروحية من خلال الالتزام بالعقيدة الإسلامية.
- ٢- مراعاة مبادئ وأهداف وخصائص التنمية الإسلامية ضرورة من أجل تحقيق عمارة الأرض.
- ٣- العمل على عدالة توزيع الثروة من خلال تنمية متوازنة وشاملة.

- ٤- حث المجتمع على التكافل والتراحم والإنفاق الاختياري.
- ٥- وضع ضوابط للإنتاج والتوزيع لمعالجة مشاكل البطالة وإهدار الموارد والتلوث البيئي.

## المراجع

### أولا/ القرآن الكريم:

- ١/ أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١ ٢٠٠٠م.
- ٢/ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر ١٩٦٤م.
- ٣/ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٤/ أحمد بن علي الرازي أبو بكر الجصاص، أحكام القرآن، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٥/ عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، مصدر الكتاب: موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ٦/ محمود بن عمر الزمخشري أبو القاسم جار الله، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، المحقق: خليل مأمون شيخ، الناشر:

دار المعرفة سنة النشر: ١٤٣٠ - ٢٠٠٩ م.

### ثانياً/ كتب الحديث الشريف:

- ١/ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، السنن الكبرى، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الأولى ١٣٤٤ هـ.
- ٢/ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، الناشر: دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة بيروت
- ٣/ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت، لبنان.
- ٤/ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة الربيعي القزويني، سنن ابن ماجه لله؛ المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ٢٠٠٩ م.
- ٥/ أبي الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، ب ت،
- ٦/ أحمد بن شعيب النسائي، السنن الكبرى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩١ م - ط ١- تحقيق د. عبد الغفار سليمان البدر اوي وسيد كسروي حسن.
- ٧/ الترمذي، سنن الترمذي - دار إحياء التراث - بيروت - تحقيق احمد محمد شاكر - ب ت
- ٨/ راضي محمد بن سلامة - مسند الشهاب - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٩ م - تحقيق محمد بن عبد المجيد السلفي.
- ٩/ محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٩٠ م ط ١.
- ١٠/ محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.



## ثالثاً/ كتب الفقه:

- ١/ أبو حامد محمد الغزالي - المستصفى المؤلف: تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٢/ أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، المحقق: أحمد مبارك البغادي الأحكام السلطانية.
- ٣/ أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي (أدب الدنيا والدين) تحقيق مصطفى السقا، ط ٥، مكتبة مصطفى البالي ١٩٨٧م.
- ٤/ أبو العباس، أحمد بن تيمية، الحسبة في الإسلام.
- ٥/ أبو عبيدة القاسم بن سلام البغادي الأموال للقاسم ابن سلام، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت د.ت،
- ٦/ أبو يوسف: كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- ٧/ حمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، فتح القدير لناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت الطبعة: الأولى.
- ٨/ شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (المتوفى: ٧٧٢هـ) شرح الزركشي على مختصر الخرقى، الناشر: دار العبيكان الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٩/ محمد عبدالحى الكتاني، التراتيب الإدارية (نظام الحكومة النبوية)، الناشر دار الأرقم.
- ١٠/ محمد بن عبد الواحد السواسي، شرح فتح القدير، دار الفكر - بيروت -، ب ت.
- ١١/ يوسف كمال - فقه الاقتصاد الإسلامي، النشاط الخاص دار القلم، الكويت، ١٩٨٨م ط.

## رابعاً/ كتب اللغة:

- ١/ إبراهيم مصطفى أحمد الزيات حامد عبد القادر محمد النجار، المعجم الوسيط، الناشر: دار الدعوة، تحقيق / مجمع اللغة العربية،  
٢/ الشريف الرضي، " نهج البلاغة "، شرح الإمام محمد عبده، الأملعي للمطبوعات - بيروت - بدون ت.

## خامساً/ كتب الاقتصاد:

- ١/ شوقي دنيا، تمويل التنمية إلى الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة - ط ١ - بيروت - ١٩٨٤م  
٢/ عبد الحميد العزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية - منشورات مركز الاقتصاد الإسلامي - المصرف الإسلامي الدولي - القاهرة - ١٩٨٨م.  
٣/ فخري كامل - التنمية الاقتصادية - دار النهضة العربية - بيروت - ١٩٨٦م - ب ط  
٤/ كمال أغا - إدارة التنمية مفاهيم وقضايا - مجلة تنمية المجتمع - القاهرة. مؤسسة فريد رش - ابيرت - مايو ١٩٧٨م.  
٥/ محمد شوقي الفنجري - المذهب الاقتصادي في الإسلام - دار عقاض - ١٩٨١ - الرياض .  
٦/ محمد عجمية ود. علي الليثي: التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها سياستها، مطبعة دار الجامعة - الإسكندرية - مصر ١٩٩٨م.  
٧/ محمد عمر شابرا - الإسلام والتحدى الاقتصادي - المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية - عمان - ١٩٩٦م - ب

ط

## سادساً: كتب التاريخ الاقتصادي:

١ / تاريخ المجاعات في مصر - المقريري - دار ابن الوليد، بدون تاريخ.

## المجلات والدوريات:

١ / مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية العدد الأول ٢٠٠٨م - حسن محمد ماشا،

رؤية الإسلام لحل المشكلة الاقتصادية، جامعة القرآن والعلوم الإسلامية الخرطوم

السودان ص ١٤٧.



# أثر ثقافة الجودة ودوره في تطوير مؤسسات التعليم العالي «جامعة السودان أنموذجاً»

الدكتور/

حذيفة أحمد الأمين أحمد

أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم



## مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع بناء ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، التي أصبحت تبحث عن كيفية الوصول إلي الجودة وتحسين النوعية، ويبقى المحرك الأساسي لهذا التصور في عصر تكنولوجيا المعلومات والفضاء المفتوح، الاهتمام بمدخلات ومخرجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. تمثلت أهم نتائج الدراسة في: هناك توافق بين أهداف جامعة السودان المفتوحة وأهداف العاملين بها. تطبيق إدارة الجودة الشاملة بجامعة السودان المفتوحة أدى إلى زيادة الرضا الوظيفي للعاملين. وأوصت الدراسة بالآتي: ضرورة نشر ثقافة الجودة بصورة أكبر. نقل تجربة جامعة السودان المفتوحة في الجودة إلى مؤسسات التعليم العالي الأخرى.

## Abstract

This study aimed to knowing of Quality Management culture instruction at higher education institutions, which became looking for how to access of quality, and improvement of quality, but it remains the main engine of these perceptions in the era of information technology and open space, concern inputs and outputs of higher education and scientific research. The research findings are: The objectives of the Open University of Sudan match those of its employees. The application of the (TQM) in the Open University of Sudan enhanced job satisfaction. In the light of the study the researcher's recommendations are: adoption of the (TQM) culture. Sharing the best practice of the Open University of Sudan with other higher education institutions.

## مقدمة

يعد موضوع الجودة الشاملة من الموضوعات التي اهتمت بها الدول المختلفة وخصوصاً الصناعية والتجارية من خلال التعرف على رغبات المستفيد الحالية والمستقبلية. ولم يقتصر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الصناعية، وإنما أيضاً في المنظمات الخدمية كالصحة والتعليم في مختلف مستوياته من أجل تقديم مخرجات على شكل خدمات تتلاءم مع أذواق ورغبات المستهلك أو المستفيد.

ولما كان بناء ونشر الثقافة المتعلقة بالتطبيق لأي عمل إداري والتهيئة له؛ من ضرورات نجاح العمل والوصول للنتائج المرجوة، فقد كان اهتمام الباحث بمعرفة أثر بناء ونشر ثقافة الجودة بالمنظمات العاملة بقطاع التعليم العالي، على تطور تلك المنظمات ونجاحها في أداء رسالتها. وقد أظهرت بعض الدراسات في مجال تطبيق الجودة الشاملة أهمية الثقافة التنظيمية في إنجاح تطبيق هذه الفلسفة؛ حيث أنها تلعب دوراً كبيراً في المبادرة وتوجيه الأحداث داخل المنظمة، وذلك عبر التأثير في سلوك العاملين بالمنظمة، وقدرتها على إحداث التغيير، وإن الثقافة التنظيمية القائمة على الجودة الشاملة تمنح المنظمة الإحساس بالمسؤولية تجاه تحقيق التميز على المنافسين<sup>(١)</sup>.

وقد حظيت عمليات الإصلاح المتعلقة بالتعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم، وكان للجودة الشاملة جانب كبير من هذا الاهتمام، إلى الحد الذي جعل كثير من المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديدة الذي تولد لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية ومحاولة التكيف معها؛ فأصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة الشاملة والارتقاء بالتعليم والتأهيل باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، بحيث يمكن القول أن الجودة الشاملة هي التحدي الحقيقي الذي ستواجهه الأمم في العقود القادمة<sup>(٢)</sup>.

(١) قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو، عمان، دار الثقافة، ط١، ٢٠٠٩م، ص١٦٥.

(٢) أحمد إبراهيم أحمد، تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص٩.



## مشكلة الدراسة:

درجت بعض مؤسسات التعليم العالي على استخدام الجودة الشاملة كمنهج للتطوير وجودة مخرجات العملية التعليمية، غير أن كثير من هذه المؤسسات لم تعمل على تهيئة المناخ لتطبيق الجودة من خلال بناء ونشر ثقافة الجودة بين العاملين في تلك المؤسسات، حيث أنه بالضرورة ترسيخ الإطار المفاهيمي للجودة التعريف بها، وتوضيح أهميتها، وإبراز المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلالها. ويمكن أن نلخص مشكلة هذا البحث في الأسئلة الآتية:

- ما مدى انتشار مفهوم الجودة الشاملة بين العاملين بالتعليم العالي؟
- ما هي نتائج تطبيق الجودة على الأداء والمخرجات من وجهة نظر منسوبي التعليم العالي؟

- كيف يؤثر نشر ثقافة الجودة في نجاح تطبيق الجودة بقطاع التعليم العالي

## أهداف الدراسة:

- المساهمة في نشر ثقافة الجودة في قطاع التعليم العالي.
- معرفة أثر نشر ثقافة الجودة على نجاح تطبيق الجودة بمؤسسات التعليم العالي.
- إبراز إيجابيات تطبيق الجودة من خلال نشر ثقافة الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

## أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تقوم بربط موضوع الجودة بالتعليم العالي، حيث تنظر لتطور أداء المبحوثين من زاوية تطبيق الجودة الشاملة، كما تظهر أهميتها أيضاً من كونها تتناول موضوعاً له علاقة مباشرة بنجاح تطبيق الجودة كنظام فعال في الإدارة، كما تظهر أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع تطبيق الجودة في التعليم العالي وما يترتب على ذلك من تحسين في مخرجات العملية التعليمية في هذا القطاع..

## منهج الدراسة:

انتهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة حالة جامعة السودان المفتوحة في نشر ثقافة الجودة الشاملة بالجامعة.

## هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من أربعة مباحث، حيث تناول المبحث الأول بناء ونشر ثقافة الجودة، وجاء المبحث الثاني بعنوان: الجودة في التعليم العالي، وتناول المبحث الثالث ثقافة الجودة وعلاقتها بالتطوير بجامعة السودان المفتوحة، وخصص المبحث الرابع لإجراءات الدراسة الميدانية.

## مصطلحات الدراسة:

### • ثقافة الجودة:

هي نمط العادات والمعتقدات والسلوكيات البشرية المرتبطة بالجودة، وهي نظام للقيم التنظيمية التي تنتج عن تلك البيئة المواتية لتأسيس الجودة وتحقيق التحسين المستمر لها، وتتألف من القيم والتقاليد والإجراءات والتوقعات التي تعزز الجودة في المفاهيم التنظيمية<sup>(١)</sup>.

### • الأداء المؤسسي:

هو الذي يهتم بالتركيز على العناصر الفريدة التي تميز المنشأة عن غيرها من المنشآت، والتي تكون محورا للتقييم، وهي تشمل المؤشرات المالية، وغير المالية وقياس الموجودات الملموسة وغير الملموسة، وتشتمل الجوانب العريضة للأداء المؤسسي على الإستراتيجية والعمليات والموارد البشرية<sup>(٢)</sup>.

### • جامعة السودان المفتوحة:

هي جامعة سودانية حكومية تخصصت في نظام التعليم المفتوح، وهي الأولى من نوعها في السودان، وهي ذات انتشار جغرافي واسع بمختلف مدن السودان، وخارج حدوده، وتقوم بمنح البكالوريوس والشهادات فوق الجامعية.

(١) محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٤م، ص٤٧.

(٢) عبد الستار العلي وآخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص٧٤.

## المبحث الأول

### بناء ونشر ثقافة الجودة

إن إدخال أي مبدأ في المؤسسة يتطلب إعادة تشكيل لثقافة لتلك المؤسسة حيث أن قبول أو رفض أي مبدأ يعتمد على ثقافة ومعتقدات الموظفين بالمؤسسة. إن ثقافة الجودة الشاملة تختلف جذريا عن الثقافة الإدارية التقليدية، وبالتالي يلزم إيجاد الثقافة الملائمة لتطبيق مفهوم الجودة الشاملة، حيث يجب تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق هذا المفهوم الجديد بما فيه من ثقافة جديدة<sup>(١)</sup>.

وقد أكد عدد من منظري الجودة على أهمية بناء ثقافة الجودة الشاملة كشرط مسبق لا بد من توافره كيفما تنجح هذه المؤسسات في مساعيها لتحسين الجودة. ويعتبر بناء ثقافة الجودة الملائمة للمؤسسة أمراً حيوياً؛ لكي تصبح عملية التحول والتطوير التنظيمي ممكناً، وبالتالي قيادة المنظمة إلى التكيف مع التطورات في البيئة الخارجية خصوصاً إذا كانت عملية التطوير تتعلق بتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

وحتى يتثنى للمنظمة تغيير الثقافة التنظيمية القائمة بأخرى حديثة تدعم التطبيق الناجح للجودة، فإن الخطوة الأولى هي تقييم الثقافة الحالية باستخدام أداة مناسبة، وعندئذ يمكن مقارنة المعلومات التي تم الحصول عليها مع نموذج إدارة الجودة المطلوب لتحديد الفجوات التي يجب سدها، وللبداء بالتقييم المرغوب لثقافة الجودة يجب أن تقوم المنظمة أولاً بمراجعة رسالة المنظمة ومتطلبات التنفيذ، وأكثر خطوة حاسمة في هذه العملية هي تحديد العمل المناسب لإغلاق الفجوات الثقافية؛ لذا يجب أن تحدد الأعمال التصحيحية بعناية ودقة، ويمكن أن تتضمن هذه الأعمال:

١- الاستقطاب المناسب كما ونوعاً لاحتياجات المنظمة.

٢- تقديم التدريب المناسب للعاملين.

٣- تطوير نظام مناسب للحوافز والمكافآت.

٤- تطوير أو تغيير سياسة الجودة وأهدافها ورسالتها.

(١) ديمينغ وروبرت هاغستروم، إدارة الجودة الشاملة أسس ومبادئ وتطبيقات، ترجمة هند رشدي، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٠.

وهناك عدد من الخصائص المميزة التي يجب توفرها للثقافة التنظيمية للمنظمات التي تطبق الجودة الشاملة، وهي تمثل معظم المتطلبات التي ينبغي على الإدارة العليا تهيئتها في بيئة المنظمة، ويمكن أن نطلق عليها ثقافة إدارة الجودة الشاملة، وحتى تتمكن المنظمات من تطبيق نظام فعال للجودة، فيجب أن تقوم على ثقافة تنظيمية للجودة تتميز بما يلي<sup>(١)</sup>:

### ١/ التوجيه بالعميل:

يجب على جميع المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة أن تهتم وبشكل أساسي برغبات المستهلك وحاجاته من حيث الجودة والسعر وغير ذلك، وتستجيب لها من خلال تقديم منتجات ذات قدرة عالية وبأسعار تنافسية مع مزيد من خدمات ما بعد البيع، فعندما يصبح التركيز على العميل (الداخلي والخارجي) عرفاً جارياً في المنظمة فإن ذلك يملئ على كل فرد أو فريق الدراية التامة بمن هم العملاء الحاليين والمتوقعين، ومعرفة رغباتهم، والسعي إلى تلبيةها.

### ٢/ التركيز على العمليات:

تهتم إدارة الجودة الشاملة بالصورة الكاملة للعملية، فلا تركز على أجزاء متفرقة منها قبل أن تركز على العملية ككل بنظرة شاملة. فالعمليات ككل ما هي إلا تجميع للجزئيات لمجموع العمليات المتفرقة بالمنظمة.

### ٣/ الاهتمام بالتدريب:

يلعب التدريب دوراً كبيراً في نشر ثقافة الجودة الشاملة من ناحية، وفي نشر المعرفة بأدوات التحسين المستمر من ناحية أخرى، غير أنه لا يكفي توفير الفرص التدريبية المناسبة التي تعطي احتياجات الأعضاء والقادة، وإنما يجب أن يكون المفهوم العام للمنظمة هو الترحيب بالجهود التدريبية باعتبارها لبنة أساسية في ثقافة الجودة الشاملة.

(١) قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو، دار الثقافة، عمان، ط١، ٢٠٠٩م، ص١٦٨.

#### ٤/ الاستثمار الأفضل للموارد البشرية:

تعتبر هذه المنظمات أن الاهتمام بالعاملين في الشركة وضرورة تزويدهم بالمعلومات الكاملة عن الشركة من حيث رسالتها والأنشطة التي تقوم بها، وغير ذلك، من الأسباب التي تجعل العاملين يتحملون المسؤولية عن أداء مهامهم؛ حيث تتولد لديهم روح الالتزام بتحقيق الإنتاجية وبشكل مستمر.

#### ٥/ تشجيع العاملين على الاستقلال والإبداع:

تشجع هذه المنظمات التي تطبق الجودة الشاملة التفكير الخلاق وحث العاملين على التجديد والابتكار ومساعدة الأفراد الذين يقدمون أفكاراً جديدة وخلاقه تهدف إلى التحسين المستمر في الجودة وزيادة الإنتاجية.

### المبحث الثاني

#### الجودة في التعليم العالي

إن تطبيق الجودة الشاملة في أي منظمة، تعليمية كانت أو غير تعليمية، يتطلب تهيئة الأرضية الصالحة للتنفيذ، والتمثلة في بناء ونشر ثقافة الجودة داخل المنظمة، بحيث يتوفر المناخ المناسب لإمكانية التطبيق، فلا بد من توفر القناعة التامة والامان الكافي بجوانب الجودة لدى الإدارة العليا والعاملين بالمنظمة، سيما في المنظمات التعليمية، بأهمية هذا المفهوم وجعل الجودة في مقدمة الاستراتيجيات والعمل على نشر هذه القناعة بين العاملين.

وبازدياد مسؤوليات المؤسسات التعليمية، والتمثلة في زيادة أعداد الطلاب، وكذلك وفرة الأبحاث والنشر العلمي، والمطالبة بتوفير المؤسسات التعليمية للمناخ والبيئة التنظيمية الملائمين لخلق فرص للعمل للجيل الصاعد، ونسبة لكل ما ورد؛ فقد كانت إدارة الجودة الشاملة أكثر الفلسفات الإدارية المناسبة للتصدي لتلك المهام، إذ

أنها فلسفة إدارية عامة، شعارها أن الجودة هي تطور مستمر عن طريق رضا متلقي الخدمة عن الخدمة المقدمة إليه<sup>(١)</sup>.

والجودة في التعليم العالي كما يعرفها المشهراوي بأنها إحدى الطرائق الإدارية الهادفة إلى تحقيق الفاعلية والمرونة والقدرة التنافسية للجامعة شاملةً الهيكل التنظيمي برمته كل قسم وكل نشاط وكل فرد، وفي مجمل المستويات الإدارية والأكاديمية<sup>(٢)</sup>.

وأحد المداخل الهامة للجودة في التعليم؛ هو مدخل الاعتماد الأكاديمي والذي يسعى لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم، وهو يعد حافزاً على الارتقاء بالعملية التعليمية ككل، ويعتبر مصطلح الاعتماد (Accreditation) من المصطلحات الحديثة نسبياً، فقد بدأ استخدامه في الكتابات العربية مع بداية عقد التسعينات نتيجة لظهور المتغيرات الدولية وشيوع مفاهيم الجودة في المؤسسات التعليمية، وتعرف عملية الاعتماد على أنها العملية التي يتم من خلالها إقرار هيئة أو وكالة بمؤسسة تعليمية - بجامعة أو كلية أو برنامج دراسي داخل مؤسسة - لأنها نفذت المعايير التي حددتها من قبل، كما يعرف على أنه تعبير عن الثقة التي تمنحها الهيئة للمؤسسة التعليمية من حيث القيمة للعناصر الأساسية المكونة للمؤسسة التعليمية وهي: الفلسفة أو الرسالة، الأهداف، نوعية الأداء، المصادر المادية والبشرية. فعملية الاعتماد تعتبر هي المدخل لتحقيق الجودة في ما يخص الجانب التعليمي<sup>(٣)</sup>.

ويُنظر للاعتماد الأكاديمي على أنه نشاط مؤسسي علمي موجه للنهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية، وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطورها<sup>(٤)</sup>.

(١) مهدي صالح وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الذكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢م، ص ٧٣.  
(٢) أحمد المشهراوي، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة الجودة في التعليم العالي، العدد ١، المجلد الأول، ٢٠٠٤م، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ٤٧.

(٣) محمد عطوة مجاهد، ثقافة المعايير والجودة في التعليم، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص ٦٦ - ٦٧.

(٤) سوسن شاكر، الجودة في المؤسسات والبرامج التعليمية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤م، ص ٤٠.

وتهدف عملية الاعتماد الأكاديمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على النحو

التالي:

- التأكد من جودة المستوى العلمي والتعليمي للمؤسسة التعليمية، المراد تقييم أدائها، وقدرتها على تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها من خلال فحص التزامها بعدد من الضوابط والمعايير.
- حث مؤسسات التعليم العالي بكافة أنواعها على القيام بمراجعات دورية للتقويم الذاتي لبرامجها العلمية وقدراتها المادية والمعنوية بما يضمن تطوير مستواها نحو الأفضل.
- تشجيع اتخاذ الإجراءات المختلفة للتوصل إلى أقصى درجة من الجودة والكفاءة والفعالية في البرامج الدراسية.
- تشجيع التنافس بين مؤسسات التعليم العالي بكافة أنواعها من خلال منح الاعتماد على مستويات مختلفة (ممتاز - جيد جداً - جيد) وإعلان ذلك في وسائل الاعلام المختلفة.

### متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

- هناك اتفاق بين معظم منظري الجودة على أن هناك عدد من المتطلبات لإدارة الجودة الشاملة، والتي يمكن توضيحها مقرونة بالعملية التعليمية كالاتي<sup>(١)</sup>:
- **التركيز على المستفيدين:** الاهتمام بالمستفيد يعني المحافظة على رضاه من خلال الوفاء باحتياجاته سواء كان هذا المستفيد داخليا أو خارجيا. ومصطلح المستفيد المقصود في العملية التعليمية (الجامعة أو الكلية) يشير إلى الطالب من جهة، وإلى المنظمات وفعاليات المجتمع من جهة ثانية. ويعد من المتطلبات الأساسية لإمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكلية أو الجامعة، والعمل على ارضاء هؤلاء

(١) أكرم رضا، متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، بعنوان جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، اليمن، ٢٠١٠م، ص ٢٢.

المستفيدين من خلال تلبية حاجاتهم ورغباتهم، الأمر الذي سينعكس على تحقيق الجامعة لأهدافها بالكفاءة المطلوبة.

**التحسين المستمر:** إن أهم قاعدة في التحسين المستمر هي قدرة المنظمة على تحقيق جودة متميزة في عملياتها ومنتجاتها، وذلك يتطلب التجديد المتواصل للمعلومات والمعارف والخبرات والمهارات بهدف التوصل إلى رضا المستفيدين. وتعد قدرة الجامعة على الالتزام بالتحسين المستمر لفعاليتها المختلفة من الركائز الأساسية التي تُبنى عليها إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي.

**القيادة الإدارية:** إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب توافر قيادة إدارية قادرة على تحقيق التفاعل بينها وبين العاملين، وإيجاد نوع من التكامل بينها وبينهم، ولا يخفى أن أي عمل تطويري ما لم يحظ باهتمام وتشجيع الإدارة العليا، فإن حظوظ نجاحه إما أن تكون معدومة أو تكون بنسبة دون الطموحات المرجوة، فيجب توافر رؤية مشتركة بين الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس وبقية العاملين، بشأن تثقيفهم حول ماهية الجودة ومتطلباتها، مع مراعاة الدور الذي يلعبه أعضاء هيئة التدريس في عملية التغيير وتحقيق الجودة في المنظمات التعليمية.

**شمولية مشاركة العاملين:** إن أسلوب التطوير الشامل يرتبط بصورة مباشرة بمجموعة كبيرة من العمليات التي تجتمع لتشكيل البنية الأساسية للنظام، حيث أن التطوير يبدأ بعملية معينة ليشمل النظام ككل فيما بعد، من خلال إشراك جميع العاملين في المنظمة، بغض النظر عن مواقعهم الإدارية، والهدف من ذلك تحفيز العاملين لتحقيق الأهداف وتحمل المسؤولية، وأن كل فرد من أفراد التنظيم معني بالمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بجودة الخدمات التعليمية، فالمشاركة عملية تفاعلية للأفراد عقلياً ووجدانياً مع جماعات العمل في التنظيم من أجل تعبئة الجهود والطاقات اللازمة لتحقيق أهداف الجامعة والتي منها تقديم خدمات تعليمية وبحثية جيدة للمستفيدين.



- **اتخاذ القرارات استناداً على الحقائق:** غالباً ما يتعرض متخذ القرار لموقف يتطلب منه اختيار أحد البدائل المطروحة لاتخاذ القرار المعين، فالتوصل إلى أفضل البدائل يتطلب وجود أسس وضوابط لقياس العائد المتوقع من كل بديل، ومقارنة تلك النتائج المتوقعة لانتقاء الأفضل من بينها. وتشكل المعلومات والحقائق أساساً مهماً في فلسفة إدارة الجودة الشاملة، فتوافرها للإدارات سيعكس مدى إمكانية هذه المنظمات من تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ومن المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم الجامعي أن يتم اتخاذ القرارات الأكاديمية والإدارية بناءً على بيانات صادقة وحقيقية، مما يزيد من فرص نجاح ورشد هذه القرارات.

- **التعلم والتدريب:** إن الهدف من التدريب والتعليم في إدارة الجودة الشاملة هو تبصير العاملين بكيفية التفكير بالمشاركة وتطوير المهارات، والتدريب هو الوسيلة لتنمية إمكانيات الأفراد كل ضمن وظيفته بما يحقق الانجاز، وهو يعد من متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، حيث يساعد على تهيئة وإعداد العاملين في مختلف المستويات التنظيمية داخل الجامعة أكاديمياً وفكرياً ونفسياً، وإدراك مفهوم وأهداف إدارة الجودة الشاملة ومتطلباتها وتقبلها أمراً بالغ الأهمية من أجل ضمان تعاونهم والتزامهم وتنفيذهم للأعمال المختلفة، وتقليل درجة مقاومتهم لتطبيقها.

### المبحث الثالث

#### ثقافة الجودة وعلاقتها بالتطوير بجامعة السودان المفتوحة

جامعة السودان المفتوحة جامعة سودانية تقوم على نظام التعلم المفتوح عن بعد، وهو نظام لا يكفي بمنح الدارس كتاباً مطبوعاً واختباره نهاية العام (كما في التعليم بالانتساب) وإنما يدعم الدارس بسلسلة من الوسائط المساندة، كشرائط الفيديو

والكاسيت، والأقراص المدمجة، إضافة إلى البث الإذاعي لإذاعة الجامعة المفتوحة، والبث التلفزيوني عبر القناة الفضائية للجامعة، إضافة إلى استخدام نظام التعلم الإلكتروني. وتقوم جامعة السودان المفتوحة بتعليم الدارسين في مواقعهم عبر مراكزها التعليمية المنتشرة في ولايات السودان المختلفة، وتدعم الدارسين في كل مركز دراسي بعمليات الإرشاد الأكاديمي، وبمشرف على كل مقرر يسجل له الدارس ليساعده على تجاوز العقبات التي لا يستطيع استيعابها.

وتضم الجامعة مجموعة كبيرة من الدارسين، موزعين على ثلاثمائة مركز تعليمي، ويدرسون في عدد من البرامج الأكاديمية (تعادل الكليات في الجامعات المقيمة) وهذه البرامج هي: التربية، الإدارة، المحاسبة، علوم الحاسوب وتقنية المعلومات، اللغات، القانون، رياض الأطفال، ودبلوم الدعوة، إضافة إلى برامج الدراسات العليا.

### نظام الجودة بجامعة السودان المفتوحة:

في إطار سعي الجامعة للتطوير والتحسين المستمر فقد اتجهت الجامعة لتطبيق أسلوب الجودة والاعتماد، ففي أواخر العام ٢٠٠٨ تم تكوين لجنة للجودة والاعتماد بالجامعة وكانت هذه اللجنة تهدف إلى<sup>(١)</sup>:

- تأهيل الجامعة للاعتماد العالمي بوضع معايير للجودة.
- إعداد دليل الجودة والاعتماد بالجامعة.
- وحتى تحقق تلك اللجنة أهدافها فقد اعتمدت على منهج يقوم على مجموعة من الأسس المتمثلة في:
- تحديد المحاور الأساسية للجودة في الجامعة.
- تحديد الوثائق المطلوبة.
- التنسيق والتعاون مع اللجان الأخرى لجمع المعلومات والوثائق.

(١) وثيقة الجودة بجامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٨م.

- عقد ورش العمل لنقاش عملية الاعتماد الأكاديمي بالجامعات السودانية.
- تأكيد التزام الإدارة العليا بتبني عمليات وإجراءات الاعتماد الأكاديمي.
- وتم اختيار النموذج الأوروبي للجودة واعتماد معاييرها كمحاور يُعتمد عليها في تطبيق عملية الجودة والاعتماد بجامعة السودان المفتوحة والتي تمثلت في الآتي:
- ١/ هناك ميزانية موزعة ومصدق عليها لصالح البرامج الأكاديمية المقدمة من الجامعة، وحتى إذا كان هناك خلاف في الميزانية بين المخطط والموجود فعلياً في أرض الواقع، فيجب ألا يكون ذلك على حساب جودة البرامج المقدمة للطلاب.
  - ٢/ المؤسسة التعليمية مسؤولة عن التأكد من أن البرنامج الأكاديمي المقدم، يناظر المستوى الأكاديمي في المؤسسات التعليمية المناظرة، ومتضمن لشروط التعليم العالي المعروفة والسائدة في الجامعات السودانية.
  - ٣/ المؤسسة التعليمية مسؤولة عن التأكد من أن البرنامج الأكاديمي يعطي الطالب فرصة معقولة وعادلة لتحقيق الأهداف التعليمية المطلوبة لمتطلبات نيل الدرجة العلمية.
  - ٤/ يجب على المؤسسة التعليمية قبل التصديق والموافقة على البرنامج الأكاديمي، أن تخضعه للمراجعة من طرف جهة خارجية.
  - ٥/ على المؤسسة التعليمية التأكد من أن البرامج التعليمية المقدمة تخضع للمراقبة والمراجعة، ومن ثم الموافقة عليها من جديد. وكذلك التأكد من أن المواد التعليمية تبقى مواكبة ومتجددة، وكذلك إستراتيجية التدريس والمواد التعليمية المصاحبة يتم تعديلها وفق نتائج التغذية الراجعة.
  - ٦/ على المؤسسة التعليمية التأكد من أن المواد التعليمية تصل للدارسين بطريقة فيها إعطاء فرصة عملية وعادلة ومعقولة لتحقيق الأهداف التعليمية الموزعة لإكمال البرنامج.

- ٧/ المؤسسة التعليمية تعطي اهتمام واضح نحو مسؤولياتها لدعم وتطوير التعلم الذاتي للطلاب، وهناك طرق وأساليب واقعية وعملية لتحقيق هذا الهدف ومراقبته.
- ٨/ المؤسسة التعليمية تلبي حاجات الطلاب بصورة واضحة وشاملة؛ من حيث معرفة المعلومات المتعلقة بما هو متوقع دراسته في البرنامج، والعلاقة بين الدرجات والتقويم، والعلاقة بين دراسة الفصول الدراسية والساعات الدراسية المعتمدة. وكذلك خصائص التعليم المفتوح وكيف يمكن للطلاب أن يتعامل معها.
- ٩/ المؤسسة التعليمية تراقب مدى صحة وفائدة ومساعدة المعلومات؛ لتحقيق الأهداف التعليمية الموضوعية المقدمة للطلاب. ومن خلال هذه المراقبة؛ تأخذ المؤسسة خطوات لتحسين هذه الخدمة.

## المبحث الرابع

### إجراءات الدراسة الميدانية

#### مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالموضوع. ويتكون مجتمع الدراسة الأصلي من الموظفين والأكاديميين بإدارة جامعة السودان المفتوحة.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (٨٥) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الإداريين والأكاديميين في جامعة السودان المفتوحة، واستجاب (٧٢) فرداً أي ما نسبته (٨٥٪) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بالمعلومات المطلوبة.

## ثبات وصدق أداة الدراسة:

لحساب صدق وثبات الاستبيان قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (١٥) فرداً من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (١)

### يبين الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية

الفرضيات	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	٠,٥٨	٠,٧٣	٠,٨٥
الثانية	٠,٦٠	٠,٧٥	٠,٨٧
الثالثة	٠,٦٦	٠,٨٠	٠,٨٩
الرابعة	٠,٦٩	٠,٨٢	٠,٩١
الاستبيان كاملاً	٠,٧١	٠,٨٣	٠,٩١

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية

يتضح من نتائج الجدول رقم (١) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (٥٠٪) والبعض منها قريبة جداً إلى (١٠٠٪) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على:

١. الأفراد من الجنسين (الذكور والإناث).
٢. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (أقل من ٢٠ سنة، ٢٥-٣٠ سنة، ٣٠-٤٥ سنة، ٤٥-٥٠ سنة، أكثر من ٥٠ سنة).

٣. الأفراد بحسب حالتهم الاجتماعية (عازب، متزوج، أخرى).
  ٤. الأفراد بمختلف المؤهلات العلمية (ثانوي، دبلوم وسيط، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه).
  ٥. الأفراد حسب نوع الوظيفة (موظف، رئيس قسم، مدير ادارة، أخرى).
  ٦. الأفراد من مختلف الخبرات العملية (أقل من ٥ سنوات، ٥-١٠ سنوات، ١٠-١٥ سنة، ١٥-٢٠ سنة، أكثر من ٢٠ سنة).
- وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه:
- ١- النوع:

جدول رقم (٢)

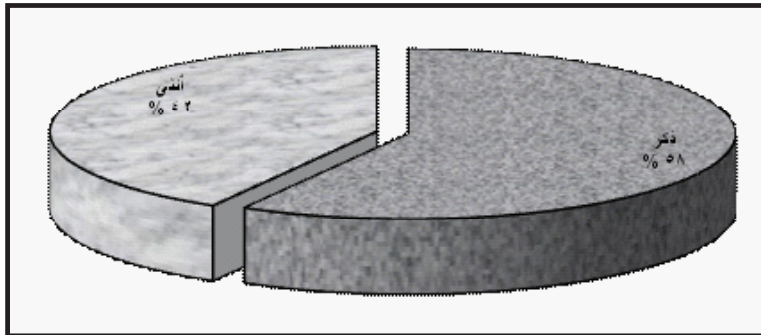
يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٤٢	٥٨,٣%
أنثى	٣٠	٤١,٧%
المجموع	٧٢	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية

شكل رقم (١)

يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١)، أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، إذ بلغ عددهم في العينة (٤٢) فرداً ويمثلون ما نسبته (٣,٥٨٪) من العينة الكلية، في حين بلغ عدد الإناث في العينة (٣٠) فرداً ويمثلون ما نسبته (٧,٤١٪) من العينة الكلية.

## ٢- العمر:

يوضح الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

### جدول رقم (٣)

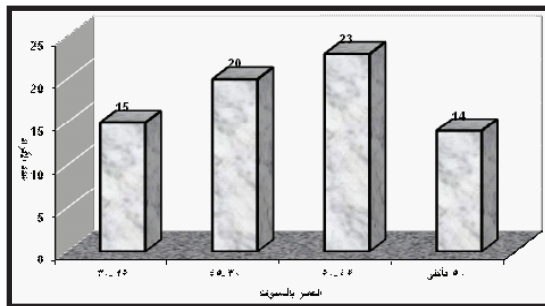
يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر بالسنوات	العدد	النسبة المئوية
٣٠-٢٥	١٥	٢٠,٨٪
٤٥-٣٠	٢٠	٢٧,٨٪
٥٠-٤٥	٢٣	٣١,٩٪
٥٠ فأكثر	١٤	١٩,٤٪
المجموع	٧٢	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية

### شكل رقم (٢)

يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية

يبين الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢) أن غالبية أفراد عينة الدراسة أعمارهم ما بين (٢٥-٣٠) سنة، فقد بلغ عدد هؤلاء الأفراد (١٥) فرداً وبنسبة (٨, ٢٠٪) من العينة الكلية، وبلغ عدد الأفراد الذين أعمارهم ما بين (٣٠-٤٥) سنة (٢٠) فرداً وبنسبة (٨, ٢٧٪)، كما بلغ عدد الأفراد الذين أعمارهم ما بين (٤٥-٥٠) سنة (٢٣) فرداً وبنسبة (٩, ٣١٪)، كما تضمنت العينة على (١٤) أفراد وبنسبة (٤, ١٩٪) أعمارهم ما بين (٥٠ فأكثر) سنة.

### ٣- الحالة الاجتماعية:

يوضح الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٣) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية.

#### جدول رقم (٤)

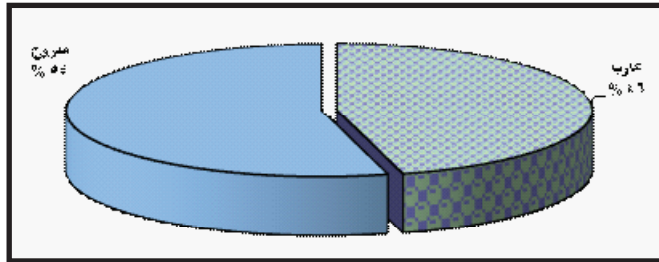
يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
عازب	٣٣	٤٥,٨٪
متزوج	٣٩	٥٤,٢٪
المجموع	٧٢	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية

#### شكل رقم (٣)

يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية



نجد من خلال الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٣) أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين، فقد بلغ عددهم (٣٩) فرداً ونسبة (٥٤,٢٪)، بينما بلغ عدد الأفراد العازبين (٣٣) فرداً ونسبة (٤٥,٨٪).

#### ٤- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

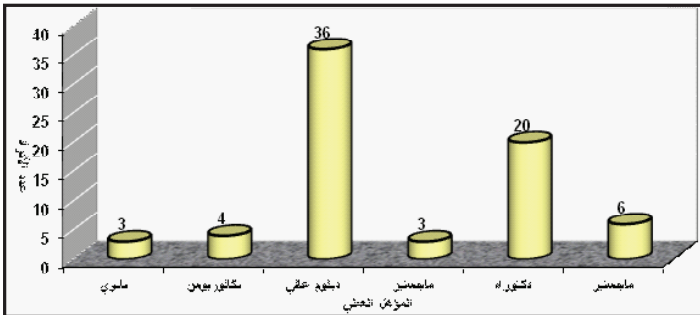
#### جدول رقم (٥)

يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
٤,٢٪	٣	ثانوي
٥,٦٪	٤	دبلوم وسيط
٥٠,٠٪	٣٦	بكالوريوس
٤,٣٪	٣	دبلوم عالي
٢٧,٨٪	٢٠	ماجستير
٨,٣٪	٦	دكتوراه
١٠٠٪	٧٢	المجموع

#### شكل رقم (٤)

يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤)، أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة (البكالوريوس)، حيث بلغ عددهم (٣٦) فرداً ويمثلون ما نسبته (٥٠,٠٪) من العينة الكلية، وتضمنت العينة (٢٠) فرداً وبنسبة (٢٧,٨٪) من حملة الماجستير، و (٣) أفراد وبنسبة (٤,٣٪) من حملة الدبلوم العالي، و (٦) أفراد وبنسبة (٨,٣٪) من حملة الدكتوراه.

**٥- نوع الوظيفة:**

يوضح الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٥) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع الوظيفة.

جدول رقم (٦)

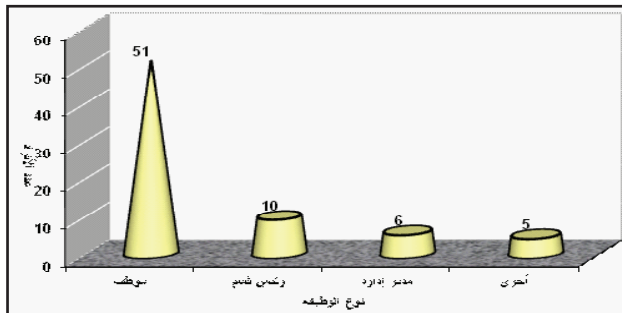
يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع الوظيفة

نوع الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
موظف	٥١	٧٠,٨٪
رئيس قسم	١٠	١٣,٩٪
مدير إدارة	٦	٨,٣٪
أخرى	٥	٦,٩٪
المجموع	٧٢	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية

شكل رقم (٥)

يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع الوظيفة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية

يظهر الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٥) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الموظفين إذ بلغ عددهم (٥١) فرداً وبنسبة (٧٠,٨٪)، وتضمنت العينة على (١٠) أفراد وبنسبة (١٣,٩٪) رئيس قسم، و(٥) أفراد وبنسبة (٨,٣٪) مدير إدارة. كما تضمنت عينة الدراسة على (٥) أفراد وبنسبة (٦,٩٪) لهم وظائف أخرى غير مذكورة في الجدول أعلاه.

**٥- الخبرة العملية:**

يوضح الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٦) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية.

جدول رقم (٧)

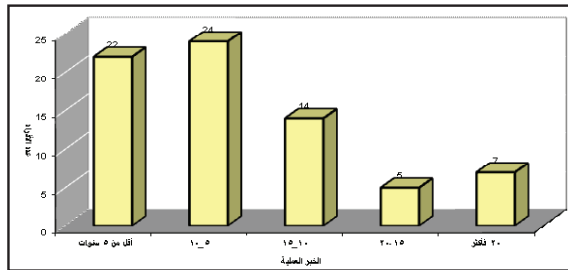
يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية

النسبة المئوية	العدد	سنوات الخبرة
٣٠,٦٪	٢٢	أقل من ٥ سنوات
٣٣,٣٪	٢٤	١٠-٥
١٩,٤٪	١٤	١٥-١٠
٦,٩٪	٥	٢٠-١٥
٩,٧٪	٧	٢٠ فأكثر
١٠٠٪	٧٢	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية

شكل رقم (٦)

يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٦) أن هناك (٢٢) فرداً وبنسبة (٣٠,٦٪) لهم خبرة (أقل من ٥ سنوات)، وهناك (٢٤) فرداً وبنسبة (٣٣,٣٪) لهم خبرة ما بين (٥-١٠ سنوات)، وهناك (١٤) فرداً وبنسبة (١٩,٤٪) لهم خبرة ما بين (١٠-١٥ سنة)، وهناك (٧) أفراد وبنسبة (٩,٧٪) لهم خبرة ما بين (١٥-٢٠ سنة).

Chi-Square Test

Frequencies

جدول (٨)

يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى تحسين أداء الوظائف الإدارية بالجامعة؟)

Residual	Expected N	Observed N	
١٢,٤-	١٤,٤	٢	أوافق بشدة
٤,٦	١٤,٤	١٩	أوافق
٥,٤-	١٤,٤	٩	محايد
٢٥,٦	١٤,٤	٤٠	لا أوافق
١٢,٤-	١٤,٤	٢	لا أوافق بشدة
		٧٢	Total

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية

جدول رقم (٨) عبارة عن تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى تحسين أداء الوظائف الإدارية بالجامعة؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٤,٤ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٢ يوافقون بشدة و ١٩ يوافقون و ٩ محايدون و ٤٠ لا يوافقون و ٢ لا يوافقون بشدة.

جدول (٩)

يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى الابداع القيادي بالجامعة؟)

Residual	Expected N	Observed N	
١٤,٠-	١٨,٠	٤	أوافق بشدة
٣,٠	١٨,٠	٢١	أوافق
١,٠	١٨,٠	١٩	محايد
١٠,٠	١٨,٠	٢٨	لا أوافق
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (٩) عبارة عن تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى الابداع القيادي بالجامعة؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٨ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٤ يوافقون بشدة و ٢١ يوافقون و ١٩ محايدون و ٢٨ لا يوافقون.

جدول رقم (١٠)

يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى تحسين الوصول لتحقيق الأهداف بالجامعة؟)

Residual	Expected N	Observed N	
٥,٦	١٤,٤	٢٠	أوافق بشدة
١,٦	١٤,٤	١٦	أوافق
٨,٦	١٤,٤	٢٣	محايد
٢,٤-	١٤,٤	١٢	لا أوافق
١٣,٤-	١٤,٤	١	لا أوافق بشدة
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (١٠) عبارة عن تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى تحسين الوصول لتحقيق الأهداف بالجامعة؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٤,٤ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٢٠ يوافقون بشدة و١٦ يوافقون و٢٣ محايدون و١٢ لا يوافقون و١ لا يوافق بشدة

جدول رقم (١١)

يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى تحسين عملية التنبؤ بالجامعة؟)

Residual	Expected N	Observed N	
٨,٤-	١٤,٤	٦	أوافق بشدة
٢٣,٦	١٤,٤	٣٨	أوافق
٤.-	١٤,٤	١٤	محايد
٢,٤-	١٤,٤	١٢	لا أوافق
١٢,٤-	١٤,٤	٢	لا أوافق بشدة
		٧٢	Total

جدول رقم (١١) عبارة عن تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى تحسين عملية التنبؤ بالجامعة؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٤,٤ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٦ يوافقون بشدة و٣٨ يوافقون و١٤ محايدون و١٢ لا يوافقون و٢ لا يوافق بشدة.

## جدول (١٢)

يوضح التحليل الإحصائي لأسئلة الفرضية الأولى القائلة: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشر ثقافة الجودة وتطوير الأداء الإداري بالجامعة).

سؤال ٤	سؤال ٣	سؤال ٢	سؤال ١	
٥٤,٦٦٧	٢٠,٣٦١	١٧,٠٠٠	٧٠,٣٦١	(Chi-Square(a.b
٤	٤	٣	٤	Df
٠٠٠.	٠٠٠.	٠٠١.	٠٠٠.	.Asymp. Sig

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

من خلال اختبار الفرضية القائلة (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشر ثقافة الجودة وتطوير الأداء الإداري بالجامعة). (فإن النتيجة مؤكدة حيث أن قيمة الاختبار أقل من ٠.٥ في كل الأسئلة الأربعة).

## جدول رقم (١٣)

## يمثل إجابات السؤال

(هل توافق على أن نشر ثقافة الجودة بالجامعة أدى إلى رفع كفاءة الموارد البشرية؟)

Residual	Expected N	Observed N	
٦,٤-	١٤,٤	٨	أوافق بشدة
١٥,٦	١٤,٤	٣٠	أوافق
٧,٦	١٤,٤	٢٢	محايد
٤,٤-	١٤,٤	١٠	لا أوافق
١٢,٤-	١٤,٤	٢	لا أوافق بشدة
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (١٣) عبارة تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل توافق على أن نشر ثقافة الجودة بالجامعة أدى إلى رفع كفاءة الموارد البشرية؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٤,٤ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٨ يوافقون بشدة و ٣٠ يوافقون و ٢٢ محايدون و ١٠ لا يوافقون و ٢ يوافقون بشدة.

جدول رقم (١٤)

يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى الاهتمام بتقييم أداء الموارد البشرية)

Residual	Expected N	Observed N	
٤,٦	١٤,٤	١٩	أوافق بشدة
١٣,٦	١٤,٤	٢٨	أوافق
٥,٤-	١٤,٤	٩	محايد
٦.	١٤,٤	١٥	لا أوافق
١٣,٤-	١٤,٤	١	لا أوافق بشدة
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (١٤) عبارة تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى الاهتمام بتقييم أداء الموارد البشرية؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٤,٤ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ١٩ يوافقون بشدة و ٢٨ يوافقون و ٩ محايدون و ١٥ لا يوافقون و ١ لا يوافق بشدة.

جدول رقم (١٥)

يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة بالجامعة إلى خلق فرص التدريب)

Residual	Expected N	Observed N	
٦,٤-	١٤,٤	٨	أوافق بشدة
١٦,٦	١٤,٤	٣١	أوافق
٩,٦	١٤,٤	٢٤	محايد
٧,٤-	١٤,٤	٧	لا أوافق
١٢,٤-	١٤,٤	٢	لا أوافق بشدة
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية



جدول رقم (١٥) عبارة تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة بالجامعة إلى خلق فرص التدريب؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٤,٤ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٨ يوافقون بشدة و ٣١ يوافقون و ٢٤ محايدون و ٧ لا يوافقون و ٢ لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (١٦)

يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى السعي لتحقيق التحسين المستمر؟)

Residual	Expected N	Observed N	
٦,٤-	١٤,٤	٨	أوافق بشدة
١٥,٦	١٤,٤	٣٠	أوافق
٩,٦	١٤,٤	٢٤	محايد
٦,٤-	١٤,٤	٨	لا أوافق
١٢,٤-	١٤,٤	٢	لا أوافق بشدة
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (١٦) عبارة تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى السعي لتحقيق التحسين المستمر؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٤,٤ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٨ يوافقون بشدة و ٣٠ يوافقون و ٢٤ محايدون و ٨ لا يوافقون و ٢ لا يوافقون بشدة.

## جدول (١٧)

يوضح التحليل الإحصائي لأسئلة الفرضية الثانية القائلة: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشر ثقافة الجودة وتأهيل الموارد البشرية بالجامعة)

سؤال ٨	سؤال ٧	سؤال ٦	سؤال ٥	
٣٩,٦٦٧	٤٢,٨٦١	٢٨,٨٣٣	٣٥,٧٧٨	(Chi-Square(a
٤	٤	٤	٤	Df
٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠	.Asymp. Sig

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

من خلال اختبار الفرضية القائلة (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشر ثقافة الجودة وتأهيل الموارد البشرية بالجامعة) فإن النتيجة مؤكدة حيث أن قيمة الاختبار أقل من ٠٥. في الأسئلة الأربعة جميعها.

## جدول رقم (١٨)

يمثل إجابات السؤال

هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى وجود رضا عام للعاملين تجاه وظائفهم بالجامعة؟

Residual	Expected N	Observed N	
١٠,٤-	١٤,٤	٤	أوافق بشدة
١٠,٦	١٤,٤	٢٥	أوافق
١٦,٦	١٤,٤	٣١	محايد
٣,٤-	١٤,٤	١١	لا أوافق
١٣,٤-	١٤,٤	١	لا أوافق بشدة
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (١٨) عبارة عن تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى وجود رضا عام للعاملين تجاه وظائفهم بالجامعة؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٤,٤ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٤ يوافقون بشدة و ٢٥ يوافقون و ٣١ محايدون و ١١ لا يوافقون و ١ لا يوافق بشدة.

جدول رقم (١٩)  
يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى تحقيق الأهداف الشخصية للأفراد؟)

Residual	Expected N	Observed N	
١٤,٠-	١٨,٠	٤	أوافق بشدة
١,٠-	١٨,٠	١٧	أوافق
١٣,٠	١٨,٠	٣١	محايد
٢,٠	١٨,٠	٢٠	لا أوافق
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (١٩) عبارة تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى تحقيق الأهداف الشخصية للأفراد؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٨ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٤ يوافقون بشدة و ١٧ يوافقون و ٣١ محايدون و ٢٠ لا يوافقون.

جدول رقم (٢٠)  
يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى إيجاد تواصل فعال بين كافة أفراد التنظيم؟)

Residual	Expected N	Observed N	
١٤,٠-	١٨,٠	٤	أوافق بشدة
١٥,٠	١٨,٠	٣٣	أوافق
١,٠	١٨,٠	١٩	محايد
٢,٠-	١٨,٠	١٦	لا أوافق
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (٢٠) عبارة تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى إيجاد تواصل فعال بين كافة أفراد التنظيم؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٨ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٤ يوافقون بشدة و ٣٣ يوافقون و ١٩ محايدون و ١٦ لا يوافقون.

جدول رقم (٢١)

يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى تشجيع العاملين على تقديم الاقتراحات والمبادرات؟)

Residual	Expected N	Observed N	
٠.	١٨,٠	١٨	أوافق بشدة
١٤,٠	١٨,٠	٣٢	أوافق
٨,٠-	١٨,٠	١٠	محايد
٦,٠-	١٨,٠	١٢	لا أوافق
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (٢١) عبارة تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى تشجيع العاملين على تقديم الاقتراحات والمبادرات؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٨ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ١٨ يوافقون بشدة و ٣٢ يوافقون و ١٠ محايدون و ١٢ لا يوافقون.

جدول (٢٢)

يوضح التحليل الإحصائي لأسئلة الفرضية الثالثة القائلة: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشر ثقافة الجودة وتحقيق الرضا الوظيفي).

سؤال ١٢	سؤال ١١	سؤال ١٠	سؤال ٩	
١٦,٤٤٤	٢٣,٦٦٧	٢٠,٥٥٦	٤٧,٧٢٢	(Chi-Square(a.b
٣	٣	٣	٤	Df
٠٠١.	٠٠٠.	٠٠٠.	٠٠٠.	.Asymp. Sig

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

من خلال اختبار الفرضية القائلة (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشر ثقافة الجودة وتحقيق الرضا الوظيفي) فإن النتيجة مؤكدة حيث أن قيمة الاختبار أقل من ٠.٥ في كل الأسئلة الأربعة.

جدول رقم (٢٣)

يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى الاهتمام بتقييم المستوى الأكاديمي للمتخرجين؟)

Residual	Expected N	Observed N	
٨,٤-	١٤,٤	٦	أوافق بشدة
١٠,٦	١٤,٤	٢٥	أوافق
١٣,٦	١٤,٤	٢٨	محايد
٢,٤-	١٤,٤	١٢	لا أوافق
١٣,٤-	١٤,٤	١	لا أوافق بشدة
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (٢٣) عبارة تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى الاهتمام بتقييم المستوى الأكاديمي للمتخرجين؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٤,٤ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٦ يوافقون بشدة و ٢٥ يوافقون و ٢٨ محايدون و ١٢ لا يوافقون و ١ لا يوافق بشدة.

جدول رقم (٢٤)  
يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى التحسن في نتائج الدارسين؟)

Residual	Expected N	Observed N	
١١,٠-	١٨,٠	٧	أوافق بشدة
١٠,٠	١٨,٠	٢٨	أوافق
٨,٠	١٨,٠	٢٦	محايد
٧,٠-	١٨,٠	١١	لا أوافق
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (٢٤) عبارة تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى التحسن في نتائج الدارسين؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٨ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٧ يوافقون بشدة و ٢٨ يوافقون و ٢٦ محايدون و ١١ لا يوافقون.

جدول رقم (٢٥)  
يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى زيادة رضا المتعلمين (المستفيدين)؟)

Residual	Expected N	Observed N	
١٠,٤-	١٤,٤	٤	أوافق بشدة
٢٢,٦	١٤,٤	٣٧	أوافق
٣,٦	١٤,٤	١٨	محايد
٢,٤-	١٤,٤	١٢	لا أوافق
١٣,٤-	١٤,٤	١	لا أوافق بشدة
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (٢٥) عبارة تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (أدى نشر ثقافة الجودة إلى زيادة رضا المتعاملين (المستفيدين)؟ وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٤,٤ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٤ يوافقون بشدة و ٣٧ يوافقون و ١٨ محايدون و ١٢ لا يوافقون و ١ لا يوافق بشدة.

جدول رقم (٢٦)

### يمثل إجابات السؤال

(هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى زيادة في أعداد المتقدمين للدراسة بالجامعة؟)

Residual	Expected N	Observed N	
٧,٦	١٤,٤	٢٢	أوافق بشدة
٥,٦	١٤,٤	٢٠	أوافق
٥,٦	١٤,٤	٢٠	محايد
٥,٤-	١٤,٤	٩	لا أوافق
١٣,٤-	١٤,٤	١	لا أوافق بشدة
		٧٢	Total

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

جدول رقم (٢٦) عبارة تكرارات الإجابات المشاهدة والمتوقعة للسؤال (هل أدى نشر ثقافة الجودة إلى زيادة في أعداد المتقدمين للدراسة بالجامعة؟) وكانت الإجابات المتوقعة متساوية وهي ١٤,٤ بينما الإجابات الفعلية من خلال البحث متفاوتة إذ أن هناك ٢٢ يوافقون بشدة و ٢٠ يوافقون و ٢٠ محايدون و ٩ لا يوافقون و ١ لا يوافق بشدة.

جدول رقم (٢٧)

يوضح التحليل الإحصائي لأسئلة الفرضية الرابعة القائلة: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشر ثقافة الجودة وتحسين مخرجات العملية الأكاديمية بالجامعة)

سؤال ١٦	سؤال ١٥	سؤال ١٤	سؤال ١٣	
٢٢,٨٦١	٥٦,٧٥٠	١٨,٥٥٦	٣٨,٤١٧	(Chi-Square(a.b
٤	٤	٣	٤	Df
٠٠٠.	٠٠٠.	٠٠٠.	٠٠٠.	.Asymp. Sig

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

من خلال اختبار الفرضية القائلة (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشر ثقافة الجودة وتحسين مخرجات العملية الأكاديمية بالجامعة (فإن النتيجة مؤكدة حيث أن قيمة الاختبار أقل من ٠.٥ في كل الأسئلة الأربعة. وكانت أهم النتائج كالآتي:

- يؤدي نشر ثقافة الجودة إلى تحسين أداء الوظائف الإدارية بمؤسسات التعليم العالي.
- يساهم نشر ثقافة الجودة في تحسين عملية التنبؤ بمؤسسات التعليم العالي، مما يساعد في مواجهة المستقبل بصورة أفضل.
- يساعد بناء ثقافة الجودة على رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال تقييم أداء الأفراد، ومن ثم قيام الدورات التدريبية للمعالجة وتنمية القدرات.
- يؤدي بناء ونشر ثقافة الجودة إلى إحداث التوافق بين أهداف مؤسسات التعليم العالي وأهداف العاملين بها، مما يؤدي إلى تكامل العمل داخلها.
- يدفع الاهتمام بنشر ثقافة الجودة إلى تشجيع العاملين على تقديم المقترحات والمبادرات، مما يساعد على تدفق أفكار جديدة تسهم في إثراء العمل وتطويره.
- يساهم بناء ونشر ثقافة الجودة إلى تحقيق درجة من الرضا الوظيفي للعاملين.



- يؤدي الاهتمام بنشر ثقافة الجودة إلى نجاح تطبيق الجودة، والذي ينعكس إيجاباً على مخرجات العملية التعليمية.
- وجاءت أهم التوصيات كالآتي:
- الاهتمام بتجويد أداء الأعمال الإدارية من خلال بناء ثقافة الجودة بمؤسسات العليم العالي.
- اعتماد ثقافة الجودة ومبادئها كأساس لعمليات التطوير والتأهيل للموارد البشرية بمؤسسات التعليم العالي.
- تشجيع العاملين على المشاركة وإبداء الآراء والمقترحات التي من شأنها المساهمة في تطوير وتحسين أداء الأعمال، وكذلك تحسين المخرجات.
- ضرورة اهتمام الإدارة العليا بمؤسسات التعليم العالي، بالجودة والعمل على نشر ثقافتها، مما يزد من فرص نجاح تطبيق الجودة بها.

### المراجع والمصادر

- ١- أحمد إبراهيم أحمد، تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ٢- أحمد المشهراوي، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة الجودة في التعليم العالي، العدد ١، المجلد الأول، ٢٠٠٤م.
- ٣- أحمد محمد بدح، تطوير ثقافة الجودة في كليات التمريض العالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن، ٢٠٠٢م.
- ٤- أكرم رضا، متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، بعنوان جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، اليمن، ٢٠١٠م.

- ٥- ديمنج وروبرت هاغستروم، إدارة الجودة الشاملة أسس ومبادئ وتطبيقات، ترجمة هند رشدي، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- ٦- سوسن شاكر، الجودة في المؤسسات والبرامج التعليمية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤م.
- ٧- شيرزاد محمد، إدارة الجودة وإمكانية تطبيقها في مجال التعليم العالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٣م.
- ٨- عبد الستار العلي وآخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.
- ٩- قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو، دار الثقافة، عمان، ط١، ٢٠٠٩م.
- ١٠- قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو، عمان، دار الثقافة، ط١، ٢٠٠٩م.
- ١١- محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٤م.
- ١٢- محمد أبو القاسم، أثر بناء ثقافة الجودة الشاملة على تطوير أداء المنظمات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الرباط الوطني، السودان، ٢٠١٤م.
- ١٣- محمد عطوة مجاهد، ثقافة المعايير والجودة في التعليم، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.
- ١٤- مهدي صالح وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢م.

# الاقتصاد الإسلامي مفهوماً ونظماً وعلماً

الدكتور/

عبدالمجيد الهادي عبدالعزيز

أستاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم



## ملخص دراسة

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي ومعرفة أهم مفرداته التي يرتكز عليها وتوضيح أن الاقتصاد الإسلامي يعمل بمظلة دينية أي مرجعية من الكتاب والسنة الكريمة، وبيان أن السلوك الإسلامي النابع من العقيدة الدينية مرجعاً لعمله. انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي. توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامي نظام يتماشى مع جميع الفئات والأفراد في المجتمع، وأن الاقتصاد الإسلامي يضمن كافة أبعاد المصلحة الفردية للشخص والمجتمع، وأوصت الدراسة بالتعرف الكامل على الوجه الحقيقي للاقتصاد الإسلامي، تضمين النظرية الاقتصادية الإسلامية لكل الإحداث التي لم يتم قياسها والتي ظهرت أخيراً، عدم إهدار القوانين الاقتصادية التي ثبت صحتها، البحث في حلول المشكلات الاقتصادية العامة.

## Abstract

The study aimed to clarify the concept and methodology of the Islamic economy and to know the most important vocabulary on which it is based and to clarify that the Islamic economy operates under a religious umbrella, i.e. a reference from the Holy Quran and Sunnah, and to show that Islamic behavior stemming from religious faith as a reference for his work. The study followed the inductive and descriptive approach. The study concluded that the Islamic economy is a system that is compatible with all groups and individuals in society, and that the Islamic economy guarantees all dimensions of the individual interest of the person and society. The study recommended the full recognition of the true face of the Islamic economy, including the Islamic economic theory of all events that have not been measured and that have emerged recently, not to waste the economic laws that have been proven valid, research into solutions to general economic problems.

## مقدمة

الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد مذهب ديني يمثل اتجاهًا إسلامياً لمعتنقي الدين الإسلامي فقط، فقد أثبتت الأزمة الاقتصادية المعاصرة أن الاقتصاد الإسلامي هو الصواب الذي لا بد أن يعود إليه الجميع في النهاية. الاقتصاد الإسلامي مصطلح فرض نفسه كأحد إفرازات النهضة الإسلامية المعاصرة، والتي من خلالها يسعى المخلصون إلي أسلمه كل مظاهر الحياة اليومية للمسلم، وهذا المصطلح كان يمكن أن يكون بألفاظ أخرى لولا وجود المصطلح العالمي الذي ارتضاه الناس ليدل على أحد الجوانب الحياتية التي تشغل الأمم ولها انعكاسات مباشرة على حياة الأفراد، وعلي الرغم من حداثة المصطلح فإن الباحثين يؤكدون أن المجال الذي يشغله مفهوم الاقتصاد الإسلامي يؤكد أن الأسس التي يبني عليها قد ظهرت حتى قبل ظهور الإسلام كرسالة محمدية، وأنها قد طبقت بنجاح ساعد على تواتر تلك التجارب التطبيقية الناجحة عبر الأجيال سواء كان ذلك كمبادئ اقتصادية علمية، أو كوسائل فعالة لمعالجة المشاكل المعيشية للمجتمع، أو حتى كنماذج نظرية صالحة للتطبيق عبر الأزمنة والأمكنة المختلفة بعد بلورتها وإعادة تطويعها لما يتلاءم مع ظروف لحظة التطبيق المعاصرة.

ولقد دار جدل عميق حول مدى وجود مجال يسمى بالاقتصاد الإسلامي في الواقع الحقيقي، وتبع هذا الجدل نشوء فئة تنظر إلي الاقتصاد الإسلامي علي أنه فكر بشري متناثر المواضيع والمجالات ضمن مجالات أخرى لها أسماء محددة مثل العلوم الشرعية، وفئة ثانية تنظر إليه كنظام وهيكل مبني علي مكونات جزئية تتعلق بنظام مستهدف أو جاري العمل علي تنفيذه، أما الفئة الثالثة وهم العلماء المتخصصون فيرون أن المصطلح ينصب علي علم نموذجي، فهو علم لتوافر أركان العلم الصحيح فيه فهو ينطوي علي مجموعة مسائل وأصول تقوم علي الإدراك الكلي والمركب لشيء بحقيقته نموذجي واليقين بمعرفته، وهو نموذجي لأن أصله علم إلهي المصدر، ويتميز عن غيره

باشتماله علي شق ثابت يتمثل في الأصول الشرعية من قرآن وسنة، كما أنه يراعي حق الإنسان في الفكر والإبداع والتكيف المرن مع الأحداث.

إن الاقتصاد الإسلامي علم اقتصادي متخصص يقوم علي التوجيه الإلهي مع وجود مساحة واسعة للفكر البشري يُتوصل من خلاله إلي قوانين ومبادئ وفروض ونظريات في أفضل وضع تصلح للتطبيق الإيجابي الفعال علي أكبر نطاق ممكن بشكل يتحقق معه أكبر قدر إجمالي من المنافع لأكبر عدد ممكن من البشر. عليه سوف نتناول الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظماً وعلماً ومنها في هذه الورقة والتي تبدأ بالآتي:-

### مشكلة الدراسة:

فمن المسلم به أنه لا علم بدون مفهوم و منهج ولا ممارسة للعلم بدون قاعدة علمية يستند إليها عليه تتطلب الورقة الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ١- ما هي مفاهيم وتعريفات علم الاقتصاد الإسلامي؟
- ٢- ما هي مفاهيم أهم مفردات علم الاقتصاد الإسلامي التي يركز عليها؟
- ٣- ما هي منهجية الاقتصاد الإسلامي التي يستند إليها؟

### فروض الدراسة:

- ١- هناك مفهوم ثابت للاقتصاد الإسلامي يتضمن ضوابط تحفظ حقوق الجميع وتعمل على الحفاظ على التوازن المالي.
- ٢- الاعتبار الدينية الإسلامية السمحة أساس رئيسي للمعاملات المالية والتجارية.
- ٣- أن الاقتصاد الإسلامي يستوعب كافة القضايا الاقتصادية المعاصرة من خلال القواعد

- ٤- ما هي أسس وقواعد بناء الاقتصاد الإسلامي؟

### أهداف الدراسة:

- ١- بيان مفاهيم الاقتصاد الإسلامي.

- ٢- التعرف على منهج الاقتصاد الإسلامي وأدواته في تعامله مع الأدلة الشرعية.
- ٣- الوقوف على مفاهيم أهم مفردات الاقتصاد الإسلامي المأخوذة من الكتاب والسنة.
- ٤- بيان أن الاقتصاد مجال من مجالات الدين يشمل السلوك البشري في كل أشكاله ومراحله.
- ٥- أن مردود الأعمال التجارية هو عائد يستفيد منه الجميع في المجتمع وليس فرد أو جماعة بعينها.
- ٦- الفقهية الثابتة والمتغيرة.

### أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة في ضرورة تحديد الموقف الإسلامي من المشكلة المركزية لعلم الاقتصاد والمفاهيم المفتاحية الأخرى المرتبطة بها ومن ثم توضيح المنهجية التي يرتكز عليها، وهذا يعتبر نقطة الافتراق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي أو التقليدي والوصول بعد ذلك إلى تعريف علم الاقتصاد الإسلامي. وتأكيد حقيقة أن الاقتصاد الإسلامي كان واقعا معاشا لأزمان طويلة. مما يشجع على النشر والتأليف في مجال الاقتصاد الإسلامي.

### منهج البحث:

انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي لتوضيح المفاهيم ومنهج الاقتصاد الإسلامي.

يتم دراسة هذا الموضوع في أربعة مباحث ، المفاهيم والتعريفات للاقتصاد الإسلامي، مفاهيم مفردات الاقتصاد الإسلامي الأساسية و توزيع الدخل والثروة وآلياته، منهجية الاقتصاد الإسلامي.



## المبحث الأول

## مفاهيم وتعريفات الاقتصاد الإسلامي

## المطلب الأول

## مفهوم الاقتصاد الإسلامي

يتضمن الاقتصاد الإسلامي أربع مفاهيم مختلفة؛ المفهوم المذهبي ومفهوم النظام ومفهوم الفكر الاقتصادي الإسلامي ومفهومه كعلم من العلوم الاجتماعية ولكل مسمى مفهوم مختلف، ومنهجية للتناول وموضوع للبحث والدراسة مختلف وأهداف مختلفة.

## ١- المذهب الاقتصادي:

هو المنهج أو الطريقة التي اختارها الإسلام لتنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي، ويتمثل في مجموع المبادئ والمفاهيم والأحكام الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة، أي هو الإطار العام والمرجعية التي تحكم النشاط الاقتصادي في الدولة المسلمة. ويتضمن المنهج التعريف بماهية الملكية وطبيعتها، وطبيعة المشكلة الاقتصادية وأسبابها وأساليب وعلاجها، ومفهوم العدالة الاجتماعية، والحرية الاقتصادية ومدى تقيدها بالأحكام الشرعية، والتبادل (التجارة) وكيف يلتزم بالأحكام الشرعية، والإنتاج وعناصره وأهميتها النسبية، وماهية التزكية (التنمية) الإنسانية المستدامة ومقوماتها، ومفهوم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الدنيوي والأخروي، ومفهوم التوزيع المبدئي (قبل الإنتاج) ووفقاً لعناصر الإنتاج وبعد الإنتاج<sup>(١)</sup>.

## ٢- النظام الاقتصادي الإسلامي:

هو عبارة عن تجسيد أو تطبيق لمبادئ ومفاهيم المذهب الاقتصادي الإسلامي في دولة إسلامية ما وزمان ما. وهو يعكس مدى التزام المجتمع المسلم بالمذهب الاقتصادي

(١) عبد الهادي على النجار، منهج البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي ورقة مقدمة في ندوة المنهجية في الاقتصاد الإسلامي ٢٠٠١م جامعة الملك عبد العزيز ص ١١٨.

الإسلامي؛ أي مدى التزامه بدينه في المجال الاقتصادي. ويتم تحقيق هذا النظام عن طريق وضع واعتماد وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج وتصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية المنطلقة من منهج الإسلام، والمتزمة بالذهب الاقتصادي الإسلامي. هذا، وتختلف النظم الاقتصادية الإسلامية باختلاف الزمان والمكان<sup>(١)</sup>.

### ٣- الفكر الاقتصادي الإسلامي:

هو عبارة عن جهد فكري، معني بالظاهرة الاقتصادية عموماً، في إطار المذهب الاقتصادي الإسلامي، وهو ضارب الجذور في التاريخ الإسلامي. وتتمثل إرهاباته الأولى في فقه المعاملات المالية الإسلامية، الذي يمثل أحد أبواب كتب الفقه الإسلامي. وما دام هو جهد فكري بشري فهو قابل للخطأ والصواب، كما أنه قابل للتراجع والركود وأيضاً قابل للتطور والازدهار وفقاً لحال الأمة الإسلامية.

### ٤- علم الاقتصاد الإسلامي:

هو عبارة عن فكر اقتصادي إسلامي ملتزم في تحليله للظاهرة الاقتصادية بالمنهج العلمية المعروفة؛ كالمنهج الاستقرائي والاستنباطي والإحصائي وغيرها، معبراً عن مفاهيمه ونتائج من خلال الوصف النظري أو الأسلوب الكمي. وما دام هو فكر اقتصادي إسلامي فهو قابل للخطأ والصواب، كما أنه قابل للتراجع والركود، وأيضاً قابل للتطور والازدهار وفقاً لجهد علماء الأمة الإسلامية.

### المطلب الثاني

## التعريفات المختلفة لعلم الاقتصاد الإسلامي

### ١- تعريف المذهب الاقتصادي الإسلامي:

عرفه د. العربي بأنه: (مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن و السنة). كما عرفه د. الفنجري بأنه: (مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية

(١) الرشيد علي صنفور، النظام الاقتصادي، بحث مقدم في المؤتمر الاقتصادي العالمي الإسلامي - ٢٠١٨ جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم ص١٤.

التي جاء بها الإسلام في نصوص القرآن والسنة ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان).

كما ينصرف مصطلح (مذهب الاقتصاد الإسلامي) إلي الأصول والمبادئ الشرعية التي تحكم الظاهرة الاقتصادية. ذلك أن المذهب الاقتصادي الإسلامي يقيم الحياة الاقتصادية علي هدى الإسلام، ويحدد كيف ينبغي أن تكون، وفقاً لتصوراته عن العدالة، والطريقة العادلة في تنظيم النشاط الاقتصادي<sup>(١)</sup>.

## ٢- تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:

عرفه الدمهوي بأنه: الاعتدال في التفكير والسلوك بالتزام الحد الوسط في كل مجهود يبذله الإنسان ذهنياً أو مادياً، فردياً أو جماعياً لإشباع حاجاته المادية والروحية المشروعة، ليكون وسيلته إلي معرفة الله وعبادته).

ومن ثم نخلص إلي أن النظام الاقتصادي الإسلامي عبارة عن (الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في أي مجتمع إسلامي، لإحالة أصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية إلي واقع مادي، يعيش المجتمع في إطاره، أي؛ (التطبيقات المتغيرة لتلك المبادئ والأصول الثابتة).

## ٣- الفكر الاقتصادي الإسلامي:

يُعرّف الفكر الاقتصادي الإسلامي بأنه: (اجتهاد علماء المسلمين في مجال بحث وتحليل الظاهرة الاقتصادية التي واجهت مجتمعاتهم في العصور المختلفة، ومحاولة استنباط الحلول المناسبة لهذه المشاكل داخل إطار المنهج أو المذهب الاقتصادي الإسلامي)<sup>(٢)</sup>. ومن ثم فهو قابل للصواب والخطأ، لأنه جهد ذهني بشري، وليس وحياً منزهاً عن الخطأ. إلا أنه تجدر دراسة ومعرفة الفكر الاقتصادي الإسلامي وتطوره، باعتباره نشاط فكري إنساني يعكس التوجه الحضاري المتميز للأمة المسلمة. كما أنه

(١) عبد الله بن محمد السعيد النظام الاقتصادي الإسلامي - ط ١٤٣٨ الرياض ص ١٨.

(٢) الرشيد علي صنقور؛ مرجع سابق ص ٢٤.

يعتبر الوعاء المعرفي، الذي انبثق منه علم الاقتصاد الإسلامي لاحقاً، بعد أن اعتمد رواده المنهج الاستنباطي عند تفسيرهم للنصوص الشرعية أو المناهج العلمية الأخرى (الاستقرائية والتاريخية والمقارنة وغيرها) في تحليلهم للظاهرة الاقتصادية كما فعل ابن خلدون وغيره.

#### ٤- تعريف علم الاقتصاد الإسلامي:

- ١- ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكييل حرية الفرد أو خلق إختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو في البيئة<sup>(١)</sup>.
- ٢- العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد النادرة نسبياً لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات، من أجل إشباع الحاجات الإنسانية التي تمتاز بالوفرة والتنوع، وفقاً للقيم الإسلامية<sup>(٢)</sup>.
- ٣- هو العلم الذي يتعلق بتنظيم عمليات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع للسلع والخدمات إشباعاً للحاجات الإنسانية ولكن في إطار الشريعة الإسلامية وفرق بينه وبين المعاملات المالية الاقتصادية حيث أعتبرها تحدد أوضاعاً قانونية تشكل إطاراً شرعياً للتعامل الاقتصادي<sup>(٣)</sup>.
- ٤- يرى الدكتور الفنجري أن الدعوة إلى اقتصاد إسلامي تتلخص أهميتها في ثلاث نقاط:

**أولها:** أنها دعوة إلى تصحيح أوضاع، وإلى إقامة إسلام صحيح، وذلك؛ لأن الاقتصاد هو المجال الحيوي الذي تظهر فيه انطباعات المجتمعات الروحية، والمادية، وفيه تتجلى خصائص الأمم، وتتكشف عناصر الخير، والشر فيها.

(١) كمال توفيق محمد الحطاب مرجع سابق ص ٨.

(٢) المرجع السابق ص ١٠.

(٣) عبد الهادي على النجار، مرجع سابق ص ١١٨.

**ثانيها:** أنها دعوة إلى تحرير المجتمع الإسلامي من أية تبعية غريبة، أو شرقية، وإلى تنمية شاملة، وإقامة صروح اقتصادية إسلامية، تجسد التضامن الإسلامي، وتؤكد تماسك الأمة الإسلامية، وعظمتها.

**ثالثها:** أنها دعوة إلى إحياء الإسلام بالالتزام به في المجال الاقتصادي، وإلى استنفاذ أخلاق، وبعث أمجاد.

٥- ويوضح الدكتور شوقي الفنجري ماهية الاقتصاد وحقيقته، فيقول: «الاقتصاد الإسلامي هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي، وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية. أي هو شقين الأول: مجموع الأصول الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة؛ ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان. والشق الثاني وهو خاص بالتطبيق، وهو عبارة عن الأساليب، والخطط العملية، والحلول الاقتصادية».

## المبحث الثاني

### مفاهيم مفردات الاقتصاد الإسلامي الأساسية

#### المطلب الأول

#### مفهوم الملكية

الملكية في الإسلام هي ملكية استخلاف عن رب العالمين، إذ أنه المالك الحقيقي لكل ما هو موجود في السماوات والأرض، ومسخرًا للإنسان حتى يقوم بدور الخلافة على أكمل وجه. وعليه يؤمن المذهب الاقتصادي الإسلامي بالأشكال المختلفة للملكية في وقت واحد، فهو يعتمد مبدأ الملكية المزدوجة (الملكية ذات الأشكال المتنوعة) بدلاً عن مبدأ الشكل الواحد للملكية، الذي أخذت به الرأسمالية (الملكية الخاصة) والاشتراكية (الملكية العامة).

فهو يؤمن بكل من الملكية العامة (أو ملكية الدولة)، والملكية الخاصة (أو المختلطة بالدولة). كما يخصص لكل واحد منها مجالاً خاصاً تعمل فيه، ولا يعتبر أياً منها شذوذاً واستثناءً أو علاجاً مؤقتاً اقتضته الظروف.

ولم يقتصر المذهب الاقتصادي الإسلامي علي إباحة الملكية الخاصة الفردية، بل قدم إليها الحماية، وحث علي حراستها والاعتناء بها. حيث يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "من اقتطع حق امريء مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرّم عليه الجنة"، وقال عليه الصلاة والسلام: "من قتل دون ماله فهو شهيد".  
وللملكية الفردية ضوابط شرعية لا بد من مراعاتها مثل:

- ١- اقتصارها علي الأموال المباحة.
- ٢- ارتباطها بالمقاصد العامة للشريعة.
- ٣- وجوب استثمار المال وتنميته.
- ٤- عدم الإضرار بالغير.
- ٥- الرشد في استخدام المال.
- ٦- الوفاء بحق الآخرين في الملك.

وكما أن الإسلام حدد طرق اكتساب الملكية الخاصة بالجهد الشخصي. أو عن طريق التبادل بمقتضى الرضا والعدل. وبحكم الشرع من غير جهد؛ كاستحقاق النفقة من المكلف بها، والزكاة من بيت المال، والميراث من المتوفى، فقد حدد أيضاً الطرق غير المشروعة لكسب الملكية الخاصة، واعتبرها غير مكسبة لسالكها حق الملكية مثل الميسر والعقود المحرمة كالربا. وأخذ مال الغير بغير حق شرعي أو رضاه؛ كالغصب والسرقعة من الأفراد أو المال العام (الغلول). والعقود التي خالطها غرر فاحش؛ كالمشتقات المالية، وبيع الدين بالدين... الخ. فضلاً عن أن النصوص الشرعية التي اعتمد عليها المذهب الاقتصادي الإسلامي تضمنت قواعد توجيهية أساسية تتصل بالملك، من أهمها:

- ١- النهي عن الاكتناز.
  - ٢- النهي عن الإسراف والتبذير وعن التقدير.
  - ٣- النهي عن تعطيل الأرض فوق ثلاث لمن أحيائها.
- فالمذهب الاقتصادي الإسلامي ينادي بمبدأ الملكية المزدوجة متعددة الأشكال، إذ يرى أن الملكية العامة (وملكية الدولة) والملكية الخاصة (أو المختلطة بالدولة)، شكلان أصيلان للملكية، في مستوى واحد، ولكل من الشكلين حقله الخاص به.

### المطلب الثاني

### مفهوم المشكلة الاقتصادية في الإسلام

إن مختلف المذاهب الاقتصادية بما فيها الإسلام تقر بوجود المشكلة الاقتصادية، والتي تجد التجسيد لها في ظاهرة الفقر، لكنها تختلف فيما بينها في تصورهما لطبيعة تلك المشكلة، ومنشئها، وبالتالي في أسلوب علاجها. فالإسلام لا يرى أن هنالك ندرة مطلقة للموارد، إذ يقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ مِنْ شَيْءٍ إِعْدَدْنَا خَزَائِنَهُ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، ويقول عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رِوَاسِيَّ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكْنَا فِيهَا وَقَدَّرْنَا فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءِ لَيْلٍ سَائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، فالندرة وفقاً للمنظور الإسلامي إن وجدت، لا ترجع إلى قصور في الموارد، وإنما إلى قصور في استخدام الإنسان لها، سواء بإهدارها، أو بعدم الاستفادة منها، وتعطيلها. يقول الله تعالى: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤]. وعليه فالمشكلة الاقتصادية لا تستمد وجودها في نظر الإسلام من ندرة الموارد، وإنما من تقصير الإنسان في أداء واجباته، إما بتفريط في الإنتاج أو بظلم في التوزيع.

## المطلب الثالث

## مفهوم الحرية الاقتصادية في الإسلام

اعترف المذهب الاقتصادي الإسلامي بالحرية الاقتصادية، ولم ينكرها أو يصادرهما كما فعل المذهب الاقتصادي الاشتراكي، ولم يطلق لها العنان كما فعل المذهب الاقتصادي الرأسمالي. بل وضع عليها أحكاماً تستهدف تحقيق أمرين:

**الأمر الأول:** أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً؛ مع ملاحظة أن كل نشاط اقتصادي مشروع، إلا ما ورد النص بتحريمه، وهو قليل قياساً بالمباح والذي هو الأصل في النشاط الاقتصادي. هذا، وقد حرم الإسلام كل نشاط اقتصادي قام علي الربا، لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ • فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبَسِّمُوا فَمَا تَبَسُّمُكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ۲۷۸-۲۷۹]. وقوله عليه السلام فيما يرويه عنه جابر (رضي الله عنه): (( لعن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهده، وقال: هم سواء ))<sup>(١)</sup>. كما حرم بيوع الغرر وهي البيوع التي لا يتحقق من نتائجها، وإنما تكون هذه النتائج متوقفة علي أمر في المستقبل، أو مجهول قد يقع وقد لا يقع، إذ قال علي (كرم الله وجهه): (نهانا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن بيع المضطر وبيع الغرر وبيع الثمر حتى تدرك)<sup>(٢)</sup>، وعن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: (نهى رسول الله عن بيع الغرر)<sup>(٣)</sup>.

**الأمر الثاني:** حرم بيع الدين بالدين، لأن بيع الكالئ بالكالئ يدخل في الغرر الكثير باتفاق الفقهاء. وحرم استغلال النفوذ للحصول على المال حيث صادر النبي عليه السلام جميع الهدايا التي أهديت إلي ابن اللثبية وضمها إلي بيت المال، وذلك عندما استعمله على صدقات بني سليم. كما طبق هذا المبدأ أيضاً عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه أبو داود.

(٣) رواه مسلم.

(٤) عبد الهادي على النجار، مرجع سابق ص ١٩ وما يليه.



**الأمر الثالث:** حرم الإسراف والترف، وفي ذلك يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٧]. وحرم كنز المال حيث يقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كَنْزْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٤-٣٥]. وحرم الرشوة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لَتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨]. وحرم الغش في البيع لقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ (الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُوا يُخْسِرُونَ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [المطففين: ١-٥]، ولقوله عليه السلام: (من غشنا فليس منا)<sup>(١)</sup>. كما حرم الاحتكار لقوله عليه السلام: (المحتكر ملعون)<sup>(٢)</sup>.

والناظر إلى أوجه النشاط الاقتصادي التي حرّمها الإسلام نجد أنه يجمع بينها أنها جميعاً قد تنكبت طريق الفطرة السليمة. وأنها تمثل مجمل الأسباب تقريباً التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة؛ الربا (التمويل العقاري بسعر فائدة)، بيع الدين بالدين (استبدال القرض بفائدة بدين أزيد)، بيع مالا يملك (البيع على المكشوف)، بيع الغرر والميسر (المشتقات المالية، الشراء بالهامش، البيوع قصيرة الأجل)، الغش و التطفيف (التقويم غير الحقيقي لأصول الشركات والمصارف).

**الأمر الثاني:** كفالة حق الدولة في التدخل؛ للمراقبة أو للتنظيم أو لمباشرة بعض أوجه النشاط الاقتصادي التي يعجز عنها الأفراد أو يسيئون استغلالها. وحق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي مستمد من جملة نصوص شرعية، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فالدولة في

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه ابن ماجه.

الإسلام من وظائفها الأساسية تأمين العدل والكفاية للناس جميعاً، أي تحقيق الرفاهية المتوازنة للمجتمع. وقد يكون التدخل مباشر من خلال القيام بمشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة، وتنفيذ البرامج والسياسات الاقتصادية والتنموية عامةً. أو غير مباشر (السياسة الشرعية) من خلال مراقبة الأسواق والمعاملات من حيث مشروعيتها وتنظيمها، ومتابعة الحقوق والواجبات التي ترد عليها. أو من خلال تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المحلي والأجنبي والتخطيط التنموي للمستقبل القريب أو البعيد.

كما أن تخصيص الموارد وفقاً للمذهب الاقتصادي الإسلامي يتم عن طريق آلية السوق المقيدة بالقيم الإسلامية، وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، والتي تحددها الدولة، وفقاً لمقتضى مقاصد الشرع. وذلك ما نعبر عنه بأن بكفالة الحرية الاقتصادية للأفراد، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وانفرادها ببعض أوجه ذلك النشاط، أصلاً يتوازن، وكلاهما يكمل الآخر، ولكل مجاله، وكلاهما مقيد، وليس مطلق. وفي هذا الإطار يترك لجهاز الأسعار، أو آلية السوق، أن تلعب دورها التلقائي بالنسبة لتخصيص الموارد في مجال الإنتاج والتوزيع. أما إذا اقتضت المصلحة العامة التسعير أو التحكم في التوزيع فعلى الدولة أن تقوم بذلك بضوابط يحكمها الشرع والمصلحة العامة.

### مفهوم العدالة الاجتماعية:

إن المذهب الاقتصادي الإسلامي له تصورات ذاتية للعدالة. والتي تتسق وقيمه ومثله التي يؤمن بها، ونظرتها العامة إلى الحياة، والتي تنبثق من مفهوم الاستخلاف وهي: (ضمان مستوى عام من الرزق أو الدخل للجميع، ومنح الحرية الاقتصادية لهم خارج حدود ذلك المستوى)، أي؛ إتاحة فرص متساوية للناس في الحصول على الموارد المسخرة بعد ضمان مستوى الكفاية للكافة<sup>(١)</sup>.

(١) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص: ٢٠٢-٢٠٣، ج ٢-١، ط ٢، دار الفكر - بيروت، ١٩٦٨.

**أسس العدالة الاجتماعية:**

أولاً: المساواة بين أفراد المجتمع.

ثانياً: التوزيع العادل للثروة ومن ثم يمكن إجمال ما سبق أن ما حققه الإسلام من عدل

اجتماعي في الآتي:

أولاً: الاهتمام بالفئات المحرومة.

ثانياً: العمل على تحقيق المساواة في الحقوق.

ثالثاً: احترام حقوق الإنسان.

ومن أهم مظاهر احترام حقوق الإنسان التي كفلها الشرع ما يلي:

١- الحق في الحياة.

٢- الحق في الحرية المسئولة.

٣- الحق في الملكية.

**المطلب الرابع****مفهوم عناصر الإنتاج وعوائدها**

تتمثل قواعد عناصر الإنتاج في المذهب الاقتصادي الإسلامي في الآتي:

**١- عنصر العمل:**

تحديد أجر محدود كعائد للعمل كعنصر إنتاجي أو تحديد نسبة من الناتج أو صافي العائد كمكافأة لعنصر العمل من خلال عقد المضاربة أو القراض عقد المساقاة عقد الجعالة<sup>(١)</sup>.

**٢- عنصر الأرض:**

استحقاق الأرض كعنصر إنتاجي لإيجار محدد في العقد نقداً أو عيناً، أو لحصة (نسبة شائعة) في الناتج أو صافي العائد.

(١) د. شوقي الفنجري، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، ط٤، ١٩٧٢م، ص: ٣٨.

### ٣- عنصر رأس المال:

يُحرّم سعر الفائدة (الربا) كعائد لرأس المال. ويفضل توظيف رأس المال وتنميته من خلال عقد المشاركة أو المضاربة (القراض) والمساقاة والمزارعة والاستصناع كبديل للربا، أو من خلال الشركات التعاقدية (شركات المفاوضة شركات العنان شركات الأبدان شركات الوجوه) أو شركات الملكية. هذا، ويحظر استخدام بعض الأنشطة والعقود كوسائل لتوظيف وتنمية رأس المال؛ كالغش والاحتكار، والمقامرة، والاتجار في الخمر والأصنام وغيرها من المحرمات، وكذلك العقود الفاسدة التي تشتمل على شروط فاسدة تخالف حكم الله ( كالربا وبيع الغرر. وبيع الثمر قبل بدو صلاحه وبيع السنين وبيع المزبنة والمحاولة وبيع الحصاة وبيع الملاقيح والمضامين ) وعقود شهادات الاستثمار التي لا يترتب عليها حقوق.

### ٤- عنصر التنظيم والإدارة:

يحصل المنظم (Entrepreneur) علي الربح كعائد من العملية الإنتاجية الشرعية، وذلك للأهمية النسبية لدور المنظم خاصة في المشروعات الإنتاجية الكبيرة. أو الأجر المحدد بالنسبة للإدارة والتنظيم.

#### المطلب الخامس

### مفهوم التبادل التجاري

#### التجارة:

أباح الإسلام التبادل (التجاري) لقوله تعالى: ﴿ . . وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا . . . ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ولقوله: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٩٨]، لما تأتي به من أرباح طائلة، حيث قال الرسول عليه السلام: (عليكم بالتجارة فإن فيها تسع أعشار الرزق)، ولما فيها من تعاون وتعارف وتضامن. ولذلك وضع لها من القواعد والأحكام ما يضمن رواجها، والاشتغال بها علي أساس الصدق والأمانة والكسب الحلال وعدم الاستغلال لقوله (صلى الله عليه وسلم): (التاجر الصدوق الأمين المسلم مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة)<sup>(١)</sup>.

(١) محمد باقر الصدر، مرجع سابق ص ٤٠٥.

## المبحث الثالث

## مفهوم توزيع الدخل والثروة وألياته

لا ريب أن لكل منهج أو مذهب اقتصادي فلسفته الخاصة تجاه قضية التوزيع، وله تصوره الخاص عن عدالة التوزيع. وبالاستقراء يجد الباحث أن الصور التوزيعية ثلاثاً لا رابع لها:

- ١- المساواة المطلقة بين الناس (المساواة الحسابية).
- ٢- التفاوت المطلق بين الناس (التفاوت المفتوح).
- ٣- التفاوت المقيد بين الناس (المساواة الحقيقية).

وقد تبني المنهج أو المذهب الاقتصادي الإسلامي صورتين هما: المساواة المطلقة والتفاوت المقيد. ولا تعارض في ذلك، فلكل صورة مورد خاص بها، ومجال تظهر فيه، لا يشاركها فيه غيرها. هذا، ويعتد الإسلام بصورة المساواة المطلقة، عندما يكون بصدد إشباع الحاجات الأساسية للأفراد. فعلى مستوى هذه المجموعة من الاحتياجات تجد عدالة التوزيع صورتها مجسمة في المساواة المطلقة أو الحسابية، وفي داخل هذا المستوى لا يقر الإسلام شرعية الغنى، أي لا يعترف بأحقية فرد في إشباع ما زاد على الحاجات الأساسية، طالما أن موارد الجماعة تعجز عن توفير حد الكفاية لكل فرد<sup>(١)</sup>، وفي ذلك يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): (ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع)<sup>(٢)</sup> بل لا يعترف بالملكية الخاصة داخل هذا المستوى، إذ يقول عليه السلام: (إذا بات مؤمناً جائعاً فلا مال لأحد).

ولم يكتف المنهج أو المذهب الاقتصادي الإسلامي بالقول بعدم شرعية التفاوت في داخل مرحلة حد الكفاية، وإنما حمل الجماعة، وحمل الدولة مسؤولية اتخاذ إجراء إيجابي، متمثلاً في القيام بحصر كافة الموارد، وتجميعها ثم توزيعها على الأفراد

(١) د. شوقي الفنجري، مرجع سابق ٤٢.

(٢) السيوطي، الجامع الصغير، ص: ١٢٠.

بالتساوي، وفي ذلك يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): (إنَّ الأشعريين إذا أرمَلوا في الغزو، أو قَل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في إناء واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية. فهم مني وأنا منهم)<sup>(١)</sup>، ويقول: أبو سعيد الخدري (رضي الله عنه): كنا في سفر فقال (صلى الله عليه وسلم): (من كان معه فضل ظهر دابة فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له)<sup>(٢)</sup>. ويقول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): (إني حريص على أن لا أدع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا، تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف)<sup>(٣)</sup>. وقال عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه): (ما أحد منكم تبلغني حاجته إلا حرصت أن أسد من حاجته ما قدرت عليه، وما أحد لا يسعه ما عندي إلا وددت أنه بدأ بي وبلحمتي الذين يلونني، حتى يستوي عيشنا وعيشكم)<sup>(٤)</sup>.

أما إذا توافر لكل فرد في المجتمع حد الكفاية، ثم وجدت إمكانية مادية فوق هذا، فإن عدالة التوزيع في نظر المذهب الاقتصادي الإسلامي تتخذ صورة التفاوت المقيد بين دخول الأفراد، وهو ما يعبر عنه بالمساواة الحقيقية. وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ فَضْلَ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْدِي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [النحل: ٧١]، ويقول عز من قائل في آية أخرى: ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣٢]. ويقول في آية ثالثة: ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيُبْلِغَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٦٥]. ولم يقف المنهج الإسلامي عند حد الاعتراف للأفراد بالاختلاف في مستويات دخولهم، مراعيًا الاختلاف في الملكات والمواهب والجهد المبذول، وإنما عمل على وضع هذا الاختلاف في إطاره الصحيح،

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) رواه مسلم.

(٣) د. الرشيد صنقور، مرجع سابق، ص: ٣٨.

(٤) د. مصطفى السباعي، اشتركية الإسلام، ص ٢٢٣ الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة اخترنا لك، العدد (١٣) ط ١٩٩٩م.

معتداً بالتفاوت كركن من أركان عدالة التوزيع، شريطة أن يكون ذلك على الوضع الذي تكفل المنهج الإسلامي بتنظيمه، أي أن الإسلام ينفي عن منهاجه التفاوت السائب، مثلما ينفي عدم التفاوت كليةً.

وقد تكفلت النصوص السابقة بوضع المحاور الأساسية لهذا التنظيم؛ من توضيح مدى التفاوت، فهو تفاوت في الدرجة ليس إلا؛ وللهدف منه وهو التعاون؛ ولما ينبغي أن يؤدي إليه، فهو يؤدي إلي أو يدور في فلك المساواة بين أفراد المجتمع. ووصف المدى الذي يحكم التفاوت بالدرجات في أكثر من آية، يفيد وجود أصل الصفة محل الاشتراك، وأن الاختلاف يكون فقط في مقدارها. فالغنى يجب أن يكون قاسماً مشتركاً بين سائر الأفراد، والاختلاف من فرد لآخر، إنما يكون في مقدار الغنى وأساسه، وإلا ما كان اختلاف درجة، وإنما كان اختلافاً جذرياً، وهذا ما عبر عنه د. شوقي الفنجري بقوله: بأنه لا يُسمح بالغنى مع وجود الفقر.

فالمنهج الإسلامي (مذهب الاقتصاد الإسلامي) في تنظيمه لارتباط الناس بالموارد، يصنف هذه الموارد إلى مجموعتين، واضعاً لكل مجموعة تنظيمياً معيناً للارتباط البشري.

**المجموعة الأولى:** وتتمثل في مجموعة الموارد ذات النفع العام، والتي أخضعت للملكية الجماعية. المجموعة الثانية: وتتمثل في بقية الموارد الطبيعية التي أخضعت للملكية الخاصة. ويلاحظ أن مناط التصنيف للمجموعة الأولى ليس العمل، وإنما هو الحاجة. وتتمثل تلك الموارد العامة في العصر الحاضر في القطاعات الأساسية في الاقتصاد القومي، وتقع على الدولة مسؤولية استغلال هذه القطاعات، وتوجيه عائدها لصالح الأفراد بتكلفة إنتاجها فقط، على أن يعفى من دفع الثمن من يعجز دخله عن إمكانية الوفاء بذلك.

أما المجموعة الثانية: والتي أخضعت للملكية الخاصة، فإن أداة امتلاكها تتمثل فقط في العمل الاقتصادي، ولذلك لم يعتد الإسلام بمجرد الاحتجاز كمنشئ لها، وإن أنشأ حقوقاً أقل، كحق الاختصاص لفترة زمنية معينة. والذي يزول بانتهاء الفترة المعينة بدون هذا العمل، وفي ذلك يقول (صلى الله عليه وسلم): (من أحياء أرضاً ميتةً فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث).

وبهذا التنظيم يجعل المذهب الاقتصادي الإسلامي لعنصر التوزيع موقفاً متقدماً وسابقاً على الإنتاج، فله دور يمارسه قبل أن تبدأ العملية الإنتاجية، وهو في ذلك يخالف المذهب الاقتصادي الرأسمالي، الذي لا يعطي للتوزيع دوراً إلا بعد أن يمارس الإنتاج دوره. ويبدو أن حرص المذهب الاقتصادي الإسلامي على أن يكون للتوزيع دوره في تلك المرحلة المتقدمة، إنما هو حرصه على تأسيس أو تحقيق فكرة العدالة في التوزيع منذ أول لحظة، حيث إن تنظيم الموارد أو تخصيصها، إنما يعد اللبنة الأولى في بناء عدالة التوزيع.

إذن فهناك ضمان لإشباع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد، وعدم حرمان البعض منها تحت أي قيد، حيث أن القطاعات الأساسية تخضع للملكية العامة وتتولى الدولة مباشرة ذلك، بحيث يعود عائدها على جميع الأفراد، وهناك من ناحية أخرى قيود على سعة التفاوت، حيث أن مجال الملكية الخاصة وهي المصدر الأساسي للدخل لا يمس المحاور الحاكمة في الاقتصاد القومي، والتي تدر المزيد من الدخل، وبالتالي فالمذهب الاقتصادي الإسلامي يعمل منذ البداية على التحكم في سعة التفاوت. كما أن المنهج أو المذهب الاقتصادي الإسلامي، يُعول على القوى الاقتصادية في تحقيق حصول العمال على أجورهم المشروعة، والتي يتمثل حدها الأدنى في توفير حد الكافية، وإلا تدخلت الدولة لتضمن ذلك، مع مراعاة اختلاف الأجر باختلاف الأعمال<sup>(1)</sup>.

(1) عبد الرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصادي، ص ٥٥ مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٧٨.



هذه ملامح عامة عن موقف الإسلام من توزيع الدخل على القائمين بإنتاجه، ومتى تحقق هذا الموقف، فإن عدالة التوزيع تستكمل جانباً من جوانبها. أما الأفراد الذين لم يساهموا مباشرةً في إنتاج الدخل، وبالتالي لم يتيسر لهم الحصول على عائد يكفيهم نظير مساهمتهم في الإنتاج ويشمل ذلك العاجزين عن الإنتاج كليةً، أو المباشرين له، ولكن دخولهم منه لا يكفيهم، وهم المعروفون إسلامياً بالحرومين<sup>(1)</sup>، فإن هذه الفئة نجدها تمثل قطاع كبير من المجتمع، وقد احتواها هيكل التوزيع الإسلامي، ووضع لها من المبادئ والنظم، ما يحقق لها مستوى للمعيشة لائق. وهذه المبادئ والنظم تشكل ما تواضعنا على تسميته حديثاً، بالتكافل الاجتماعي، والضمان الاجتماعي.

واستصحاباً لمفهوم الاستخلاف وما يتضمنه من حق العاجز في الحصول على جزء مما أنتجه القادر، لاشتراكه معه فيما يعمل فيه. وللمطلب الضروري الإسلامي بتوفير حد الكفاية، لكل فرد في المجتمع الإسلامي، وتحت أي ظرف، ما عدا قصور موارد وإمكانات المجتمع قاطبة عن تحقيق ذلك، والذي لا يكون غالباً إلا في الأوضاع الاستثنائية. والمسؤولية المطلقة للدولة بتحقيق ذلك، سواء تحملت هي عبء ذلك من ماليتها أو الأثرياء أو هما معاً، لقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): (من ترك مالا فلأهله، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإليّ وعليّ). ولهذا النص، ولما ذكر أنفاً، أصبحت الدولة مسئولة عن توفير مستوى المعيشة المناسبة للعاجزين الضياع. ومن هذا الموقف المبدئي، جاء التنظيم الإسلامي لتوزيع الموارد، لأغراض التوازن الاجتماعي، ورفع مستوى معيشة الفقراء كالآتي:

١- موارد دورية ثابتة للتوزيع التوازني.

٢- موارد مستجدة للتوزيع التوازني.

فالموارد الدورية الثابتة تشمل الآتي: الزكاة وتوجه معظم أموالها لأغراض التوازن الاجتماعي. و الأموال العامة (أموال المصالح) تشمل كل الإيرادات العامة التي

(١) أبو عبيد بن سلام، كتاب الأموال، ج١، ص: ٣٧٨ وما بعدها، ط دار الهدى، مصر ١٩٨٦.

تدخل خزانة الدولة ما عدا الزكاة؛ كالضرائب، والجمارك، وغيرها. وتوجه في النفقات الحقيقة أي النفقات العامة في البنيات الأساسية للدولة والمرتبات. والنفقات التحويلية: وتعني الإنفاق على ذوي الحاجات وهم الذين مستواهم المعيشي منخفض عما عداهم تحقيقاً للتوازن الاجتماعي. وفي ذلك يشير الغزالي في إحياء علوم الدين إلى: (( أن مال المصالح لا يجوز صرفه إلا إلى ما فيه مصلحة عامة، أو كان محتاج إليه عاجز عن الكسب))<sup>(١)</sup>.

٣- الأموال الخاضعة للملكية العامة: بجانب وظيفتها في تمويل النفقات العامة، فهي تستخدم أيضاً لتحقيق التوازن الاجتماعي، ويدل على ذلك قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): (أدخل رب الصريمة ورب الغنيمة، ودعني من نعم ابن عوف وابن عفان، فإنهما إن هلكتا ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع، وأن هذا المسكين إن هلك ماشيته جاءني ببنيه يصرخ: يا أمير المؤمنين..... فالكلاً أهون عليّ من الذهب والورق) ثم ماذا إذا لم تف كل الأموال المذكورة لتحقيق أغراض التوازن الاجتماعي..؟ نجد أن هنالك موارد مستجدة للتوزيع التوازني. يقول جمهور علماء الإسلام بأن في المال حقاً سوى الزكاة. ويتمثل ذلك في حقوق مالية أخرى تجب على المسلم بأسباب و ملابسات شتى، كلها موارد لإعانة الفقراء. ومن هذه الحقوق<sup>(٢)</sup>:

حق الأقارب وحق الجوار والأضحية و الحنث في اليمين و كفارة الظهار و كفارة الجماع في نهار رمضان و الفدية و الهدى وحق الزرع عند الحصاد وحق الكفاية للفقير و المسكين.

نخلص من ذلك إلى: إن على الجماعة الإسلامية أفراداً أو دولة، مسؤولية توفير المستوى المعيشي اللائق لكل فرد، بغض النظر عن مساهمته في الإنتاج. ومن ثم جاء

(١) الإمام الغزالي، مرجع سابق، معيار العلم، ص ٢٣٦.

(٢) د. يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص: ١٧ وما بعدها.

التنظيم الاقتصادي الإسلامي لهيكل التوزيع مشتملا على ثلاث مراحل:

**المرحلة الأولى:** مرحلة توزيع الموارد الطبيعية، ونجد أن الحاجة هي الأداة التوزيعية، وعلى أساسها صنفت الموارد إلى ملكية خاصة وعامة. وفيها يعتد الإسلام بالمساواة المطلقة. وتعتبر هذه المرحلة أساسية لتحقيق العدالة في توزيع الدخل والمنتجات في المرحلة التالية.

**المرحلة الثانية:** مرحلة توزيع الدخل للمساهمين في الإنتاج، ونجد أن الملكية والعمل هما أداتا التوزيع، وفيها يعتد الإسلام بالمساواة الحقيقية، مستوى معيشي واحد يسود أصحاب الملكية وقوة العمل، وبداخله تتفاوت مستويات الدخل (تفاوت مقيد).

**المرحلة الثالثة:** مرحلة توزيع الدخل على الفئات العاجزة بنفسها عن تحقيق مستوى المعيشة السائد، ونجد أن الحاجة هي الأداة التوزيعية. وهنا يعمل المنهج أو المذهب الاقتصادي الإسلامي لتوفير المستوى المعيشي المطلوب لتلك الفئات من العديد من المصادر المالية المتنوعة الخاضع للدولة أو متروكا للأفراد والتي تدور مع توفير هذا المستوى في مقدارها وبعدها الزمني، أي: توفير حد الكفاية لكل فرد.

### مفهوم العدالة الاجتماعية:

إن المذهب الاقتصادي الإسلامي له تصورات ذاتية للعدالة. والتي تتسق وقيمه ومثله التي يؤمن بها، ونظرتها العامة إلى الحياة، والتي تنبثق من مفهوم الاستخلاف وهي: (ضمان مستوى عام من الرزق أو الدخل للجميع، ومنح الحرية الاقتصادية لهم خارج حدود ذلك المستوى)، أي: إتاحة فرص متساوية للناس في الحصول على الموارد المسخرة بعد ضمان مستوى الكفاية للكافة<sup>(1)</sup>.

### أسس العدالة الاجتماعية:

**أولاً:** المساواة بين أفراد المجتمع.

**ثانياً:** التوزيع العادل للثروة.

(1) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مرجع سابق ص: ٣٠٧-٣٠٨.

ومن ثم يمكن إجمال ما سبق أن حققه الإسلام من عدل اجتماعي في الآتي:

**أولاً:** الاهتمام بالفئات المحرومة.

**ثانياً:** العمل على تحقيق المساواة في الحقوق.

**ثالثاً:** احترام حقوق الإنسان ومن أهم مظاهر احترام حقوق الإنسان التي كفلها الشرع هي الحق في الحياة و الحق في الحرية المسئولة والحق في الملكية، أي مهمته بصورة عامة أن يشرح حركة الأحداث في الحياة الاقتصادية في إطار المذهب الاقتصادي الإسلامي (أي؛ الأحكام والمبادئ الشرعية) وذلك على ضوء الملاحظة والخبرة. أي أن يمارس عملية الاكتشاف لما يقع في الحياة الاقتصادية، من ظواهر اجتماعية وطبيعية، ويتحدث عن أسبابها وروابطها بمرجعية المبادئ والمفاهيم الإسلامية. فضلاً عن المساعدة لتحقيق حياة طيبة تسعد الفرد في الدنيا والآخرة، وتمكن من أسباب القوة والمنعة والعزة للمجتمع والأمة الإسلامية.

إن التعريفات والمفاهيم السابقة يمثل كل منها جانباً من الجوانب التي يشملها الاقتصاد الإسلامي ومن أجل تعريف الاقتصاد الإسلامي تعريفاً شاملاً لمعظم الجوانب المتقدمة يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي علم يبحث في العلوم الشرعية والحدود الإسلامية للموضوعات والمستجدات والمشكلات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى يدرس النظريات والقوانين الاقتصادية في ضوء التعاليم والقيم الإسلامية، ويعمل على توظيف ذلك كله من أجل استخدام الموارد بأعلى درجات من الكفاءة، وتوزيع المنتجات بأعلى درجات العدالة، بما يؤدي إلى تحقيق أعلى درجات التنمية والرفاهة والأمن والاستقرار<sup>(١)</sup>.

(١) محمد شوقي الفنجري، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي ص ٢٤.

## المبحث الرابع

### منهجية الاقتصاد الإسلامي

يعتبر البناء المنهجي وسيلة لإقامة البناء للعلم (المفاهيم + النظريات + القضايا) فالمنهج من المسائل التي تهم الباحثين في جميع فروع المعرفة الإنسانية بسبب الارتباط الوثيق بين منهج البحث وتقدم المعرفة ولقد أشار علماء الفقه وأصوله إلى ضرورة معرفة الفقيه بالقواعد الأساسية لمنهج البحث والاستدلال والبحث الاقتصادي صورة من صور البحث العلمي.

### المطلب الأول

#### منهج البحث العلمي في علم الاقتصاد

##### تعريف البحث العلمي:

محاولة إيجاد حل لمشكلة ما بطرق منهجية والبحث في أصل اللغة هو التفتيش والتنقيب في التراب وحسب تعريف الجرجاني (٨١٦هـ) له في الاصطلاح هو إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشئيين بطريق الاستدلال.

##### تعريف المنهج العلمي:

طريقة منظمة للوصول إلى الحقيقة.

يختلف منهج البحث العلمي باختلاف العلوم الطبيعية والإنسانية بل أن طريقة التعامل مع العلوم الإنسانية تختلف باختلاف فروع هذه العلوم، فلكل فرع ذاتية خاصة عند تناوله رغم الارتباط بين هذه العلوم لأنها تخدم هدف واحد هو الإنسان. والواقع أن لفظ العلم اختلفت النظرة إليه في الفكر الغربي، فأختص بالعلوم الطبيعية كعلوم تقبل التجربة والمقاييس والكمية أما العلوم الإنسانية فلا يطلق عليها وصف علم إلا على سبيل الإطلاق اللغوي العام. ومرجع هذه التفرقة يقوم على صفة اليقين في نتائج البحث في العلوم الطبيعية وصفة الظن فيما عداه من علوم إنسانية.

أما في الإسلام فإن كلمة علم تفيد المعرفة، وهي المعرفة المنظمة في أي ميدان معرفي سواء تعلق بالعلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية ومنها الدين والأخلاق. وللإسلام موقف متفرد في ذلك لأنه يعتبر الدين علماً، وفي ذلك يقول الله تعالى ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ...﴾ [آل عمران: ٦١]، ويقول جل شأنه: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ...﴾ [مريم: ٤٣]، يقول الإمام الغزالي العلم هو معرفة الشيء على ما هو به. وأيضاً يقول الإمام الغزالي الشكوك هي الموصلة إلى الحق فمن لم يشك لم ينظر ومن لم ينظر لم يبصر ومن لم يبصر بقي في العمى والضلال فهو أيضاً يقول أن العلم هو الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافاً لا يبقى معه ريب ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم<sup>(١)</sup>.

ينصرف منهج البحث العلمي في علم الاقتصاد إلى طرق الدراسة والتحليل التي تستخدم من خلال التتابع الفكري المنتظم عن دراسة موضوع معين بهدف التوصل إلى قانون عام يحكم الموضوع محل الدراسة ولكي تكون المعرفة علمية يتطلب استخدام منهج البحث العلمي الذي يتضمن الشروط الآتية:

- ١- وصف وتقسيم الظاهرة محل البحث العلمي بالاستناد إلى الملاحظة والتجربة العلميتين لموضوع البحث.
- ٢- إتباع طريقة منظمة ومحددة للبحث عن طريق بعض أدوات التحليل ومنها أدوات التحليل المنطقي التي تضم الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية... الخ وذلك بهدف التوصل إلى أفكار ومقولات عامة من خلال عملية التحليل.
- ٣- قيام الباحث ببناء الفروض على أساس هذه المقولات بقصد تفسير ما لوحظ من خصائص الظاهرة محل البحث وبالاستعانة بالحدث والافتراض المبني على الملاحظة والتجربة العلميتين.

(١) كمال خطاب، منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية ص ٢٥، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد ١٦، ط ٢٠٠٥م.

٤- التحقق من صحة نتيجة عملية استخلاص المعرفة أي تمحيص النظرية المستخلصة المفسرة للظاهرة لمعرفة مدى صوابها أو خطئها عن طريق مواجهتها بالواقع قبل العمل بها<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني

## أساليب البحث العلمي في الاقتصاد

من أساليب البحث العلمي المستخدمة في الاقتصاد هي أسلوب التحليل المنطقي وأسلوب التحليل الإحصائي وأسلوب التحليل الرياضي<sup>(٢)</sup>.

ويمكن إيجاز الأسلوب الأول فيما يلي:

### أسلوب التحليل المنطقي:

#### أولاً: الطريقة الاستنباطية Deductive Method:

وهو منهج شائع في العلوم الرياضية ويقوم على وضع الفروض وإنشاء النماذج واختبارها، بالاعتماد على المنطق دون اللجوء إلى التجربة. نختار في هذا المنهج عدد من العوامل المؤثرة، فعند دراسة سلوك المستهلك مثلاً نفترض أن المستهلك يسعى إلى تعظيم منفعته من إنفاقه على الاستهلاك وأن المستهلك تتزايد عنده هذه المنفعة في بداية الأمر ثم تتناقص مع إضافة كل وحدة. وتعتمد صحة نتائج هذا التفكير المنطقي على صحة المقدمات، وسلامة المحكمات العقلية المبنية عليها وتطابق الواقع العملي مع المنطق النظري.

#### ثانياً: الطريقة الاستقرائية Inductive Method :

الاستقراء نشاط ذهني يتتبع الجزئيات للوصول إلى الكليات<sup>(٣)</sup> ويعرف هذا الأسلوب بالمنهج التركيبي حيث ينتقل فيه الباحث من الخاص إلى العام وقد عرفه

(١) كمال خطاب، مرجع سابق ص ٢٧-٢٨.

(٢) محمد دويدار، الاقتصاد السياسي ص ٣٣-٣٧ ط ٢ ١٩٧٥ مكتبة الإسكندرية.

(٣) رفيق يونس المصري، مناهج البحث في الاقتصاد الإسلامي ١٤٣٤/٢٠١٣ القاهرة ص ١١٤.

الغزالي بأنه تصفح جزئيات كثيرة إذا وجدت لها حكماً سحبته على الكل<sup>(١)</sup> إن الباحث الاقتصادي يلجأ إلى الطريقة الاستقرائية في تحليل الظواهر الاقتصادية بحيث يعتمد على الوقائع التاريخية والبيانات الإحصائية والمشاهد في الحياة الواقعية. وتجدر الإشارة إلى أن طريقتي الاستنباط والاستقراء تكمل إحداهما الأخرى ، ويفضل استخدامهما معاً للتأكد من صحة النتيجة. وهناك الأسلوب الرياضي والإحصائي هي أدوات للتوضيح في التحليل الاقتصادي.

### المطلب الثالث

## أسلوب التحليل في الاقتصاد الإسلامي

يتبع بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي أسلوب الاستنباط من النصوص، وأما البعض الآخر فيتبع أسلوب عرض المشكلات على النصوص<sup>(٢)</sup>. أما الأسلوب الأول فهو أسلوب فقهي بطبيعته وقد استخدمه المفكرون الاقتصاديون الإسلاميون في العصر الحديث من أجل استنتاج مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي، والإطار العام لهذا النظام من النصوص المتعددة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. أما بالنسبة للأسلوب الثاني، فقد استخدمه المفكرون الذين انشغلوا بالدرجة الأولى بمشكلات التخلف والفقر، ومن ثم حاولوا إيجاد الحلول المناسبة لها على أساس من القرآن والسنة. والواقع أن مجال تطبيق هذين الأسلوبين يتعين أن ينصرف إلى ما يعرف بالاقتصاد الكلي أو التجميعي وخاصة فيما يتعلق بالتوازن الاقتصادي العام أو الاستهلاك الكلي أو بالإنتاج والادخار على مستوى الاقتصاد القومي. وإذا كانت دراسة الفقه بطبيعتها دراسة جزئية تقوم على استنباط الأحكام الفرعية من النصوص العامة، بينما تتطلب دراسة الاقتصاد استنباط نظرية عامة من النصوص، فإن ذلك يعني أن البحث في الفقه بحث نزولي أي يقوم على الطريقة

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، معيار العلم، ص ١٦٠.

(٢) محمد منذر قحف، مرجع السابق ص ٤٢.



الاستنباطية، في حين أن البحث في الاقتصاد لاكتشاف نظرية معينة بحث سعودي يتم من النص إلى مدلولات الأحكام العامة التي تكون في إطاره، أي يقوم على الطريقة الاستقرائية<sup>(١)</sup>. أما بالنسبة للأسلوب الرياضي والإحصائي فلا حرج من استخدامهما في التحليل الاقتصادي الإسلامي لأنه يقوم بصياغة النظرية الاقتصادية بمعادلة رياضية أو طريقة إحصائية رياضية.

### المطلب الثالث

#### منهج الاقتصاد الإسلامي في بحث الأحكام الشرعية

إن الحديث عن منهج الاقتصاد الإسلامي في بحثه للأحكام الشرعية الثابتة والمتغيرة يمكن أن يكتمل عندما تكون لهذا العلم قواعد مستقرة واضحة وأدوات بحث محددة، وإلى إن يتحقق ذلك فإن هذا المنهج يظل مساهمة متواضعة لمحاولة تشكيل معالم منهج واضح للاقتصاد الإسلامي، يمكن أن يسير عليه الباحثين في هذا العلم من أجل التوصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة بأقصر الطرق.

ولابد من التأكيد على أنه كلما زادت الدراسات الاقتصادية في مجال الاقتصاد الإسلامي تقدماً تبلورت معالم هذا المنهج بشكل أفضل، كما أن زيادة التأهيل لدى الباحثين في العلوم الشرعية والاقتصادية تمكنهم من تحديد معالم منهج البحث بشكل أكثر دقة وضبطاً وما ينبغي قوله أن طرق الاستدلال... (الباقي)

إن المنهجية التي أتبعها الباحثون المعاصرون في كتابة وتأليف بحوث ومراجع الاقتصاد الإسلامي متباينة من بحث إلى آخر، ولذلك لابد من تحديد أهم العناصر المكونة للاقتصاد الإسلامي وفقاً للدراسات المعاصرة في هذا المجال، ومن خلال الاستقراء لما كتب في الاقتصاد الإسلامي يمكن اعتبار البحوث التي تشتمل على أحد أو بعض أو جميع الطرق أو المناهج التالية تنتمي إلى الاقتصاد الإسلامي:

(١) عبد الهادي على النجار مرجع سابق ص ١٢٠-١٢١.

- ١- منهجية تقوم على التوصل إلى الأحكام الشرعية للموضوعات والمستجدات الاقتصادية: مثل القضايا الاقتصادية المتعلقة بالزكاة والربا والنفقات والإيرادات والأحكام الشرعية للمعاملات والبيوع والإجارة والوكالة والكفالة والرهن والوديعة، وكذلك الأحكام الشرعية للمستجدات في مجالات الأسهم والسندات والسوق المالية والتأمين التجاري وبطاقات الائتمان... الخ. هذه المنهجية تقدم الفقه الإسلامي على أدوات البحث العلمي الأخرى.
- ٢- المنهجية التي تقوم على محاولة الوصول إلى الحلول الإسلامية للأزمات والمشكلات الاقتصادية: مثل التضخم والكساد والبطالة، مشكلة الغذاء، مشكلة الطاقة، الأزمة النقدية.... الخ.
- ٣- منجية البحث في كيفية تطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية: من خلال وضع مشروعات عمل أو صياغة قوانين، مثلاً لتطبيق فريضة الزكاة أو إدارة الاقتصاد غير الربوي أو تطبيق أحكام الوقف أو إحياء الموات في العصر الحاضر.

#### المطلب الرابع

### أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

من المتفق عليه في علم الاقتصاد الوضعي أن أدوات البحث العلمي تنحصر في النظرية الاقتصادية بمكوناتها المختلفة إضافة إلى علمي الإحصاء والرياضيات والاقتصاد القياسي زائداً التاريخ الاقتصادي إضافة إلى بعض الأدوات الفنية والمالية والمحاسبية الخاصة ببعض فروع الاقتصاد والإدارة<sup>(١)</sup> أما علم الاقتصاد الإسلامي فتختلف أدواته عن هذه الأدوات نجده يعتمد على مرتكزات إسلامية اقتصادية خليطاً من الأدوات البحثية الاقتصادية والشرعية وبما أن أقرب العلوم الشرعية للاقتصاد الإسلامي هو علم الفقه فإن هناك علاقة خاصة ومتميزة بين العلمين، حيث لا يمكن

(١) عبد الرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٧٨، ص ٢٨.

وجود علم اقتصاد إسلامي دون الاعتماد على علم الفقه، ويمكن القول أن البحث في علم الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يكون في مرحلة أو مراحل تالية للبحث في علم الفقه الإسلامي<sup>(١)</sup>.

الأداة الثانية هي النظرية الاقتصادية.

الأداة الثالثة الرياضيات والإحصاء.

الأداة الرابعة التاريخ الاقتصادي.

وأخيراً أدوات الصيرفة الإسلامية.

عليه يمكن القول ان الاقتصاد الإسلامي علم ذو شقين:

**الأول:** المرحلة التي يتعرف فيها الاقتصادي على الحكم الفقهي، كحكم الربا وجواز القرض ويسمى بعلم الاقتصاد المعياري.

**الثاني:** المرحلة التي يتعرف فيها الاقتصادي على الواقعة الاقتصادية كظاهرة ينشئها الحكم الفقهي مرحلة عرض المشكلات الاقتصادية على الأدلة الشرعية.، ففي هذه المرحلة ينشي الحكم الفقهي واقعة أو ظاهرة اقتصادية وتحديد هذه الظاهرة والتعرف عليها وتحليلها اقتصاديا ودراسة أثارها وأبعادها والعمل عليها بسياسات اقتصادية وهذا يسمى بعلم الاقتصاد التقريبي.

ومن هذا التقسيم يعتقد بعض الاقتصاديين الإسلاميين أن علم الفقه لا يحمل مقومات ومرتكزات متطلبات المرحلة الثانية لعلم الاقتصاد الإسلامي حيث تعتمد هذا المرحلة على علم الحساب والإحصاء والقياسي ودراسة الواقع وتحليل أبعاد الظاهرة الاقتصادية واستنباط القوانين والنظريات وفقاً لأصول وقواعد علم الفقه.

إن اعتقاد أن الفقه الإسلامي لا يمتلك المقومات والقواعد ما يمكنه من التعاطي مع هذه المرحلة من علم الاقتصاد الإسلامي سببه ليس القصور في معرفة معنى الفقه،

(١) كمال خطاب، العلاقات العملية والنظرية بين الاقتصاد الإسلامي والوطني، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت العدد ٢٠٠١، ص ٤٤٤، ص ٢٤٤.

بل سببه القصور في معرفة معنى الفقه، بل سببه القصور في معرفة حقيقة معنى أصول الفقه الإسلامي فعلم الفقه ثري بأصوله المتعددة التي تجعله صالحا لكل الأزمنة والأمكنة والظروف والأحوال والأحكام، وبما أن علم الفقه يختص بمعرفة الحكم العملي، فمن القصور في فهم أنه ينغلق في إطار نصوصي ولا يقوى على استنباط العلة، والتعرف على آثار الأحكام والتصرفات المختلفة<sup>(1)</sup>.

### خاتمة

يمكن القول إن منهجية البحث العلمي وأدواته في الاقتصاد الإسلامي ليست محل اتفاق بين العلماء والمختصين وهذا يستلزم تضافر الجهود من قبل المختصين ومراكز البحوث يقول محمد شوقي الفنجري أن الدراسات الإسلامية ذات طابع مذهبي تطبيقي، إذ أنها لا تعالج الاقتصاد كعلم أي دراسة ما هو كائن، وإنما تعالج الاقتصاد كمذهب، أي دراسة ما يجب أن يكون. ويوجد ارتباط عضوي بين علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامي لكن علم الاقتصاد الإسلامي ليس هو علم الفقه، علم الاقتصاد يدرس الظواهر الاقتصادية ويحلها بقصد استخلاص القوانين الاقتصادية التي تحكمها كقانون المنفعة وقانون الغلة المتزايدة وقانون الطلب والتوازن الكلي في الاقتصاد القومي وغيرها وأن دور الفقه الإسلامي مقتصر على الحكم على النظرية وصلاحتها من وجه نظر الشرع ونصوصه. والفقه علم بحكم عملي والإحكام العملية هي التي يفعلها المكلف بجوارحه ومن أمثلة الإحكام العملية وجوب الزكاة، وجواز القرض، وحرمة الربا، وأحكام المواريث وحكم الاحتكار وحكم تلقي الركبان وحكم التسعير وحكم بيع العملة وحكم الودائع و... و... الخ هذه الأحكام العملية هي من الفقه ولكنها في الوقت نفسه مسائل في علم الاقتصاد الإسلامي فهذه هي علاقة الفقه بالجانب المعياري للاقتصاد الإسلامي.

(1) كمال خطاب، منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز العدد ١٦٠٢٠٥م.

## النتائج:

- ١- أن مفهوم الاقتصاد الإسلامي نظام يتمشى مع جميع الفئات والأفراد في المجتمع، حيث أن الدين الإسلامي هو دين الإنسانيات والحب والتكافل المجتمعي في الأساس.
- ٢- أن الاقتصاد الإسلامي يتضمن كافة أبعاد المصلحة الفردية للشخص وأبعاد المجتمع ككل كمجتمع مترابط متحد.
- ٣- أن منهجية النظرية الاقتصادية الإسلامية هي في الغالب تلك السائدة في النظرية الاقتصادية العامة.
- ٤- أن مجال الدين هو السلوك البشري في كل أشكاله ومراحله والاقتصاد يعالج جانباً أو مجالاً من مجالات الدين.

## التوصيات:

- ١- الاتفاق الكامل على الوجه الحقيقي للاقتصاد الإسلامي.
- ٢- تضمين النظرية الاقتصادية الإسلامية لكل الإحداث التي لم يتم قياسها والتي ظهرت أخيراً.
- ٣- عدم إهدار القوانين الاقتصادية التي ثبتت صحتها كأدوات التحليل مثل قانون العرض والطلب، وقانون الغلة المتناقضة و... الخ طالما لم يوجد تعارض مع النصوص الشرعية.
- ٤- عدم فصل دراسة الاقتصاد الإسلامي عن الكيان الاجتماعي والسياسي كدراسة الربا مثلاً منفصلة عن الإنتاج والتوزيع والجانب الاجتماعي والسياسي
- ٥- البحث في حلول المشكلات الاقتصادية العامة التي يعاني منها جمهور المسلمين بالتحول من السلوك القائم على قيم ودوافع وضعية إلى سلوك قائم على قيم ودوافع إسلامية.

## قائمة المراجع

- ١- أشرف دوابة، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج مكتبة دار السلام مصر ٢٠٠٥م.
- ٢- محمد عارف كيالي، مصادر الفكر الاقتصادي، مجلة البيان العدد ٤، عام ٢٠٠١م الإمارات - دبي.
- ٣- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب المساقاة باب تحريم الاحتكار - ح ١٦٠٥ ط ١٣٣٠هـ.
- ٤- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل ح رقم ١٩٨٣٩، مؤسسة الرسالة، دار الحديث، القاهرة.
- ٥- عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي - الأسس والأهداف ط ١ الرياض ١٤٣١هـ.
- ٦- عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي - الأسس والأهداف ط ١ الرياض ١٤٣١هـ.
- ٧- كمال خطاب، منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز.
- ٨- عبد الرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٧٨م.
- ٩- محمد شوقي الفنجري، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي ط ١٤٣٤، ١هـ.
- ١٠- رفيق يونس المصري، مناهج البحث في الاقتصاد الإسلامي ٢٠١٣/١٤٣٤ القاهرة.
- ١١- الإمام الغزالي، إحياء علوم الدين، معيار العلم.
- ١٢- محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي المرجع السابق.

- ١٣- عبد الهادي على النجار، المنهجية في الاقتصاد الإسلامي ٢٠١١م - جامعة الملك عبد العزيز.
- ١٤- محمد دويدار، الاقتصاد السياسي ط٢ الإسكندرية ١٩٧٥م.
- ١٥- محمد العربي، مبادئ الاقتصاد الإسلامي ط١، ١٤٣٨هـ.
- ١٦- لسان العرب ١١/١٧٩ والقاموس المحيط ص٣٩٦ والمصباح المنير.
- ١٧- العزبن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ج٢/٣٣٩. دار القلم، دمشق بدون تاريخ.
- ١٨- رفعت السيد العوضي، النظرية الاقتصادية في الإسلام - جامعة الأزهر ط٢٠١١م القاهرة.
- ١٩- الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٩م) ط٢ السعودية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ج٢.





# الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية

الدكتورة/

وصال عبدا لله محمد أحمد محمد صالح

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم



## ملخص البحث

تناول البحث الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط الكبير، ويهدف البحث إلى كشف العلاقة بين أمريكا وإسرائيل التي تدور في إطار المصالح الإستراتيجية الثابتة التي تشكلت داخل الحضارة الغربية. وتحليل المرجعيات السياسية والتاريخية لنشأة مصطلح الشرق الأوسط الكبير وحصول الشعب الفلسطيني على هويته وأمنه القومي ونفى الكيان الصهيوني خارج حدوده. ولقد استخدم الباحث المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: إن استخدام مصطلح الشرق الأوسط، بتعبير مختلفة بعيداً عن الموضوعية والعلمية، يؤدي إلى استنتاجات خاطئة. ولقد توصل البحث لأهم التوصيات وهي - لا بد للدول العربية والعالم الإسلامي، أن يدقق في هذا المشروع الذي لا يقدم شيئاً ملموساً لتقدم وتطور المنطقة، ويسعى بكافة الوسائل لإعادة الاستثمار إلى العالم العربي، ونزع الحماية الذاتية للشعوب، وأن ترفض هذا المشروع الذي يهدف إلى طمس الهوية العربية والإسلامية.

## Abstract

The research deals with the United State of America and the Greater Middle East. The purpose of the research is uncover the relationship between America and Israel, which revolves around the strategic interests established within Western civilization, and the analysis of political and historical references to the emergence of the term of the greater Middle East and the Palestinian people's identity and national security. The researcher used the historical method and the analytical method. One the most important findings of the researcher; The use of the term Middle East, in different terms away from the objectivity and scientific, leads to the wrong conclusions. The research has reached the most important recommendations; The Arab countries and the Islamic world must scrutinize this project , which does no t nothing concrete for the progress and development of the region. It seeks all means to reinvest the Arab world, and viable formula, and reject this project , which aims to obliterate the Arab and Islamic identity.

**مشكلة البحث:**

ما هي الشرق الأوسط الكبير؟ وما هدف الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المشروع؟ ومخاطره على سيادة الدول؟ وهل يمكن لدول الشرق الأوسط أن تتوحد بايولوجية غربية؟

**أهمية البحث:**

تتمثل أهمية البحث في:

- التعرف على مصطلح الشرق الأوسط الذي تعددت مسمياته.
- كشف نوايا ومخططات أمريكا والكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين وعدم جديتها في إنهاء الصراع الذي طال أمده.

**أهداف البحث:**

- تحليل المرجعيات السياسية والتاريخية لنشأة مصطلح الشرق الأوسط الكبير.
- كشف العلاقة بين أمريكا وإسرائيل التي تدور في إطار المصالح الإستراتيجية الثابتة التي تشكلت داخل الحضارة الغربية.

**منهجية البحث:**

- استخدم الباحث المنهج التاريخي لدراسة الشرق الأوسط و المنهج التحليلي لظهوره.
- تناول البحث عدة محاور: نشأة وتطور الشرق الأوسط، الوضع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، والشرق الأوسط الكبير.

## المحور الأول

## نشأة وتطور الشرق الأوسط

لا شك أن مصطلح الشرق الأوسط ذو أهمية سياسية، ولا بد من التعرف على هذا المصطلح الذي يحمل تعابير مختلفة، ربما تكون هذه التعابير غير علمية، أو تؤدي إلى استنتاجات خاطئة، تبنى عليه مصالح دول أخرى، لأنه مصطلح سياسي خطير، وليس هو محض الباب. لغة كما يقول الأدباء بقدر ما هو عملية تكوين الوعي، أو تأثير في الوعي تمهيداً لقلب قناعات الناس، لكل هذه الأسباب سنحاول تفسير وبيان حقيقة هذا المصطلح بطريقة موضوعية تجنباً لأي لبس في فهم المصطلحات، وهذا المصطلح يتسم بالغموض، الناتج عن التباين في الأسماء، أو المصطلحات التي كان يحملها المصطلح في الماضي وما زال يستخدمها في الحاضر.

ولابد من إلقاء الضوء على هذه المصطلحات قبل التعرف على مصطلح الشرق الأوسط. ومن هذه المصطلحات:

أ. الليفانت، وتعني الشرق، أو المكان الذي تشرق الشمس منه، وهو اصطلاح قديم يعود إلى العصر الإغريقي الروماني، ويشير إلى سكان البحر الأبيض المتوسط (سوريا - لبنان فلسطين). ويستخدم في اللغة العربية كمصطلح شرق البحر الأبيض المتوسط<sup>(١)</sup>.

ب. الشرق القديم، والمقصود به الامتداد من مصر إلى إيران.

ج. مصطلح الصحاري الكلاسيكية، الذي يعني منطقة الصحراء العربية وهوامش الأراضي الزراعية ما بين الفرات والنيل.

د. مصطلح جنوب غرب آسيا، وهو مصطلح جغرافي يشمل الثلث الممتد من أفغانستان في الشرق إلى الأناضول في الغرب، واليمن في الجنوب.

(١) يحيى الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، بيروت، النهضة العربية ١٩٨٦ م، ص ١٤٤.

- هـ. مصطلح الشرق القريب.
- و. مصطلح الشرق الأدنى، والمقصود به الإمبراطورية العثمانية "البلقان - ألبانيا - شمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان وولاية طرابلس.
- ويستخدم الشرق الأوسط كبديل لكل هذه المصطلحات السابقة، وهو الإقليم الذي يشمل الدول الممتدة من إيران إلى مصر، ومن تركيا إلى اليمن ومجموعة دول غرب آسيا بالإضافة إلى شمال السودان وليبيا - وأول من استخدم هذا المصطلح هو ضابط بحري أمريكي هذا الكاتب الفريد مهان في سبتمبر ١٩٠٢ م، في الفكر الإستراتيجي الغربي، ثم أعقبه فالنتافين شيروول مراسل الشؤون الخارجية لصحيفة التايمز سلسلة مقالات حول مسألة الشرق الأوسط، ثم حادث كتابات هاملتون ١٩٠٩ م، عن مشاكل الشرق الأوسط، وبعد الحرب العالمية الأولى اكتسب هذا المصطلح ذيوماً حيث أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني ما عُرف بإدارة الشرق الأوسط سنة ١٩٠٢ م، بالذات إدارة فلسطين وشرق الأردن والعراق<sup>(١)</sup>.
- إذاً هذا المصطلح قد شاع استخدامه في الفكر الغربي، ولكنه لم يستقر على منطقة معينة، فتارةً يحمل دول، مثل: إسرائيل وتركيا وإيران وتارةً أخرى يشمل دول المغرب العربي ودول إقليمية عربية. ربما يرجع استخدام أكثر من تعريف له، أنه لا يوجد مقياس موضوعي لتحديد نطاق النظام الإقليمي الشرقي أوسطي Territorial، أنه تعريف استراتيجي مرتبط باستراتيجيات ومخططات الدول الكبرى ورؤيتها لمشاكل الأمن العالمي من وجهة نظرها بالتالي نجد أن هذا المصطلح، مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه وأن التسمية لا تنطلق من المكونات والخصائص البشرية والثقافية والحضارية، بل من نظرة الغير للمنطقة العربية وبالتالي لا يحمل أي دلالة جغرافية.

(١) محمود رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية، بيروت النهضة العربية ١٩٧٩ م، ص ٢٩٢.

## المحور الثاني

## التطور التاريخي والجغرافي لمصطلح الشرق الأوسط

## جغرافية المنطقة:

يعتبر الشرق الأوسط من أكثر المناطق حيوية في العالم، فهو يمثل موقعاً محورياً في العالم في وقت السلم والحرب<sup>(١)</sup> وهو المنطقة التي تربط بين قلبي الأرض الشمالي والجنوبي<sup>(٢)</sup> وهو يطل على بحر قزوين والبحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر العرب والخليج العربي، والمحيط الهندي - ويتحكم في المعابر الدولية، مثل: قناة السويس، ومضائق البسفور، والدرديل، باب المندب وهرمز ولكل هذه الأسباب اكتسب الأهمية في السياسة الدولية<sup>(٣)</sup> ويسيطر الشرق الأوسط على أجزاء أساسية من حركة المواصلات العالمية، والمعبر الوحيد إلى الشرق الأقصى المجال الحيوي لأوروبا الاستعمارية<sup>(٤)</sup>. وتمثل مهبط الحضارات وروادها. ومن هنا تشع أهمية الشرق الأوسط الذي يتميز بالميزات الآتية:

- أ- التنوع العرقي الشديد الذي يضم سبعة عشرة دولة عربية + ثلاث غير عربية (إيران - تركيا - إسرائيل)، ويتبع هذا التنوع العرقي من التنوع الديمقراطي، فمثلاً مجموع السكان الذي يبلغ ثلاث مائة مليون نسمة، مقسم بصورة غير متساوية بين الدول، فمثلاً: (مصر - تركيا - إيران) تضم نحو ستة مليون نسمة، أما البحرين وقطر وعمان يقل سكانها عن مليون نسمة.
- ب- الموقع الاستراتيجي والحضارة الإسلامية والطبيعية المجدية والعربية.
- ج- ارتباط مناطق الشرق الأوسط بروابط التجارة والإدارة والدين والهجرة، بطريقة حققت قدر من الوحدة الثقافية والاجتماعية.

(١) بار تولد، دراسات في تاريخ فلسطين في العصور الوسطى: ترجمة عزيز حداد بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية ١٩٧٢م، ص ١١.

(٢) خالد الحسن، السلام في الشرق الأوسط، عمان، أكرام، ط ٢، ١٩٨٦ م ص ٥٠.

(٣) محمود عباس، الوجه الآخر، بيروت، ابن رشد، ١٩٨٤م، ص ٢١٨.

(٤) فريد هالدي، شبه الجزيرة العربية، بنجوين، سلاطين للنشر، ١٩٧٤م، ص ٣٦.

- د- سيادة أشكال التنظيم القبلية بين الرُّحل والسكان المستقرين في شبه الجزيرة العربية، مثل: ليبيا.
- هـ- تعلق كثير من السكان بالقيم الإسلامية التي توفر ثقافة شعبية مشتركة في وجه السيطرة الخارجية.
- و- وجود قطاعات تجارية ومالية في المدن معارضة للحكومة المركزية وقادرة عن التعبير عن المعارضة السياسية في الظروف السياسية.
- ل- حدة الاختلافات العرقية والعقائدية.
- ك- إنتاج كميات كبيرة من النفط، وبالذات في منطقة الخليج العربي<sup>(١)</sup>. ويوجد به حوالي ٣٥٪ من إنتاج البترول الخام العالمي وحوالي ٥١٪ من احتياطي البترول العالمي. وهو أكبر إقليم تصديري للبترول خارج حدود الشرق الأوسط، إلى فنزويلا - إندونيسيا ونيجيريا<sup>(٢)</sup>. هذا المصطلح من ناحية جغرافية، وسوف نتحدث عنه من ناحية تاريخية، لأهمية التاريخية في التحليل لقد بدأ الصراع في منطقة الشرق الأوسط، بالاستعمار الإغريقي اليوناني غرب آسيا الصغرى، واحتلت فلسطين في ٣٣٠ ق.م، في عام ٦٣ ق.م ثم احتلال وحكمت الإمبراطورية الرومانية المنطقة حتى عام ٣٢٤ م، ثم تلتها الإمبراطورية البيزنطية وحكمت المنطقة حتى عام ٦٣٦ م، ولم تتخلص المنطقة من الاستعمار إلا بدخول الإسلام الذي وحد المنطقة في دولة واحدة<sup>(٣)</sup>.

وفي القرن السادس عشر، جاء التتار والمغول والأتراك، وكان قرن السيطرة للبرتغال وأسبانيا، وفي القرن السابع عشر كان قرن هولندا، والقرن التاسع عشر قرن بريطانيا العظمى، التي ورثت الإمبراطورية العثمانية. وفي عام ١٨٧٠ م قرر مؤتمر برلين من النفوذ الألماني دعماً حاسماً في الشرق الأوسط، بهدف توطين اليهود في

(١) أوين، الشرق الأوسط، الدولة والسلطة السياسية في صنع الشرق الأوسط الحديث، لندن، روت لوج، ١٩٩٢ م، ص ٣٧.

(٢) Jacques. de laung -histoire secrete du petrol - delicate parries - presses ١٩٨٤ - ١٨٥٩.

(٣) وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، بيروت، مؤسسة الدراسات.



المنطقة المحاذية لخط بغداد برلين<sup>(١)</sup>.

واتحدت كل الدول الاستعمارية في جهة واحدة لتقسيم الشرق الأوسط، وظهرت ما يُعرف بالمسألة الشرقية - المنافسة بين الدول المتنازعة على النفوذ في المنطقة - فكانت فرنسا في الجزائر ١٨٣٠ م، وتونس ١٨٨١ م، والمغرب ١٩١٢ م، وإيطاليا في ليبيا ١٩١٧ م

وبريطانيا في مصر ١٨٨٢ م، والسودان ١٨٩٨ م، وجنوب شبه الجزيرة العربية ١٨٣٩ م

وفي مجموعة دول ساحل الخليج الفارسي من أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤ م، وبعد الحرب العالمية الأولى تم اقتسام جميع بلدان الشرق الأوسط بين الدول الاستعمارية ما عدا السعودية واليمن اللتان أصبحتا مملكتين مستقلتين<sup>(٢)</sup>.

أما القرن العشرين، فقد شهد حركة استيطان المستوطنين الصهيونيين للفلسطينيين، وبدأ بالهجرة الأولى إلى فلسطين، فقد غيرت الحرب العالمية الأولى التي يجزى فيها الاستيطان، الحرب لصالح اليهود، وأعطت لبريطانيا سلطة إدارية، فوعد بلفور ١٩١٧ م، يعد اليهود بوطن قومي في فلسطين وأرست الأساس للظروف السياسية والاجتماعية لليهود في منطقة الشرق الأوسط الذي شهد أعداداً كبيرة من الجالية اليهودية التي أصبحت من القوة المطالبة بدولة مستقلة<sup>(٣)</sup>.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت فلسطين محل استهداف في الشرق الأوسط، ولا شك أن الدولة الاستعمارية لها أسبابها في الاهتمام بفلسطين، وهي الموقع الفريد الذي تتمتع به فلسطين إذ تقع على الطريق بين مركزي ثقل الممتلكات البريطانية، أحد هذين المركزين يشمل أراضي المحيط الأطلسي الشمالي، وأراضي المحيط الهندي<sup>(٤)</sup>.

(١) بديعة أمين، المشكلة اليهودية، بيروت، دار الطليعة، ط ١، ١٩٧٤ م، ص ١٥٢.

(٢) هنكار، الثورة البلشفية، لندن، ماکملان، ج ٣، ١٩٧٢ م، ص ٢٤.

(٣) كريستوفر سايكس، مقترف الطرف إلى إسرائيل، لندن، جامعة أنديانا، ١٩٦٥ م، ص ٣٤.

(٤) محمود توفيق محمود، الجغرافيا السياسية لإسرائيل، القاهرة، الدراسات العربية، ١٩٧٠ م، ص ٢٧.

وتمثل فلسطين البوابة الغربية الطبيعية لأمعاً<sup>(١)</sup> ويشكل الساحل الفلسطيني الذي يمتد من رفح إلى رأس قورة من أشهر الممرات الحربية عبر التاريخ. وفلسطين تقع في الركن الجيوستراتيجي الحرج للبحر الأبيض المتوسط في الجزء الجنوبي الشرقي<sup>(٢)</sup>.

وكذلك هدف الدول الاستعمارية هو إقامة حاجز بشري وغريب على الجسر الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطها معاً بالبحر الأبيض المتوسط<sup>(٣)</sup> وهي ملتقى الطرق، أوروبا - آسيا - أفريقيا، وهي نقطة ارتكاز لكل قوى العالم، وهي المركز الاستراتيجي العسكري للسيطرة على العالم<sup>(٤)</sup>.

لقد بذل المسيحيون الإنجليز كل ما بوسعهم لإقامة دولة يهودية في فلسطين تتفق مع المصالح الحيوية للدول الاستعمارية، ولقد قاموا بتعليم المبادئ التي تقوم عليها الدولة اليهودية، ولقد ظلّ الصهيونية ثلاثة قرون فكرة دينية وسياسية، يتوارثها عظماء المسيحيين واليهود في إنجلترا جيلاً بعد جيل<sup>(٥)</sup>.

والصهيونية تعني في معناها البسيط حركة الشعب اليهودي في طريقه إلى فلسطين وهي حركة سياسية عالمية منظمة تنشُد إلى مفاهيم متعددة، دينية وسياسية واجتماعية وتاريخية حكمت إطار أوربي<sup>(٦)</sup>.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت النتيجة هي ظهور دولة غير عربية ثالثة في الشرق الأوسط عام ١٩٤٨ م، وهي دولة كانت مرفوضة من الدول العربية، وأصبحت بؤرة السخط القومي والديني طيلة عقود<sup>(٧)</sup>.

(١) ايغان دوبينيق، الصهيونية بلا قناع، ترجمة فؤاد الجوهري، بيروت، القارئ، ١٩٧٤م.

(٢) المصدر أعلاه، ص ١١٩.

(٣) محمد حسين هيكل، المفاوضات السرية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦ م، ص ١١٠.

(٤) محمود عباس، قنطرة الشر، عمان، الكرمل، ١٩٨٤ م، ص ٢٠.

(٥) محمود عباس، قنطرة الشر، عمان، الكرمل، ١٩٨٤ م، ص ٢٠.

(٦) ج.ه. حاتست، ترجمة راشد حميد، الصهيونية وآسيا وإسرائيل، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٥ م، ص ١٣.

(٧) ج.ه. حاتست، الصهيونية وآسيا وإسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

مما سبق ذكره، نستطيع أن نقول، أن منطقة الشرق الأوسط وخاصة البلاد العربية كلها تمثل جزءاً أساسياً في مخططات السياسة الدولية التي يرسمها كبار في إستراتيجية الصراع القائم بينهم في العالم، وسوف تسمى هذه الدول الاستعمارية ذات المصلحة، إلى تأخر هذه البلاد، وتجزئتها، وإبقاء شعوبها جاهلة ومتأخرة، ومحاربة ارتباطها بأي نوع من أنواع الارتباط وفصلها عن بعضها البعض، وذلك بفصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي، وذلك بإدخال إسرائيل في السياسة الدولية والاعتراف بها كدولة لها كيانها لكي تكون صديقة لها وعدوة للفلسطينيين، وهذا هو الخطر الحقيقي على البلاد العربية. وسوف يؤدي إلى سخط ومقاومة شعبية للسيطرة الأجنبية، مما يؤدي إلى أن تكون هنالك آثار تكوينية على المنطقة وهذا ما حدث في الماضي والحاضر.

وكذلك الحرب العالمية الأولى قد أرست نظام دول الشرق الأوسط، كما يبدو اليوم، ولم يفلت من الاستعمار إلا أربع دول، عربيتان وهما: السعودية - اليمن، وغير عربيتان وهما: إيران وتركيا، أما الدول العربية فقد خضعت جميعها للاستعمار، كما ذكرنا سابقاً، ولكن هذه السيطرة كانت قصيرة نسبياً، وبدأت تصفية الاستعمار في منظمة الدول العربية، وأصبحت مستقلة شكلياً، وكذلك كانت عملية تصفية الاستعمار أكثر تناحراً، مثلاً: النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي انتهى بإقامة دولة يهودية عام ١٩٤٨ م، وتحول الفلسطينيين إلى لاجئين وبالتالي كانت للتوترات في الشرق الأوسط منذ تصفية الاستعمار أهمية تتجاوز الأهمية المحلية.

## المحور الثالث

## الشرق الأوسط الكبير

لقد حدثت تطورات جديدة في منطقة الشرق الأوسط، بظهور البترول في الخليج العربي، وعليه ثم إعادة التنافس الاستراتيجي في المنطقة، ودخلت الولايات المتحدة كعضو جديد في ساحة الشرق الأوسط، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، انتهى النظام القديم، وبدأ نزاع عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك صاحبت الحرب العالمية الأولى تغير شديدين أساسيين داخل منطقة الشرق الأوسط<sup>(١)</sup>.

**أولاً:** دخول الحركات الشعبية إلى الساحة السياسية، ولقد ساعدت كثير من العوامل لهذا التغير منها: ازدياد التأثير الاقتصادي للعالم الصناعي، والاحتلال الأجنبي، وانتشار أفكار دينية وقومية جديدة، ومقاومة الفلاحين للتغير الزراعي، ولقد أدت هذه العوامل إلى مقاومة وتمرد كبير في المنطقة فالتقود التي أعقبت عام ١٨٨٠م، ففي مصر كانت القوة العسكرية الوطنية بقيادة عرابي باشا التي قاومت الغزو الإنجليزي والفرنسي عام ١٨٨٢م، وفي السودان كانت الثورة المهديّة بقيادة المهدي عام ١٨٨٥م التي اكتسحت حملة غردون. لقد أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بالمنطقة منذ عام ١٩٥٧م، وذلك لتحقيق مصالحها في المنطقة التي تتمتع بالموقع الجغرافي على خطوط الشرق والغرب، ولكي تضمن تزويد النفط من منطقة الخليج العربي إلى أوروبا وشمال أمريكا واليابان، ولتحقيق مصالحها الإستراتيجية في الشرق الأوسط. لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعلن التزامها العسكري والسياسي في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، واستطاعت الولايات المتحدة أن تواجه الإتحاد السوفيتي في الحرب الباردة، ووقفت بجانب تركيا واليونان وأدخلتهما في حلف الشمال الأطلسي.

(١) فواز جر حسين، القوى الكبرى في الشرق الأوسط، كامبردج، وسيطنو، ١٩٦٧م، ص ٣٣.

وأصبح الشرق الأوسط إحدى نقاط الارتكاز الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، وتزداد أهميته، كما أوضحه جون دالاس فوستر في عام ١٩٠٣ م، في ضرورة حماية المنطقة وأمنها. واهتمام جيمي كارتر بقضايا الشرق الأوسط، الذي تولدت عنه اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ م، والتي أصبحت بموجبها واشنطن شريكاً كاملاً في المنطقة حسب زعمها<sup>(١)</sup>.

لا شك أن أهمية الشرق الأوسط باعتباره أكبر مخازن احتياطي البترول، سوف يؤثر على مستقبل المنطقة السياسي ويضيف أشكالاً جديدة من الاستراتيجيات الجيوبوليتيكية العالمية.

إن مصطلح الشرق الأوسط الكبير، هو نفسه الشرق الأوسط الذي أعلن عنه جورج بوش الابن الممتد من الصحراء الغربية إلى باكستان، ولكن بتعبير جديد الشرق الأوسط الكبير، باستخدام تعبير جديد، أو تعابير مختلفة، مثل: النظام الشرقي الأوسط، أو الشرق الأوسط الجديد، أو السوق الشرقي الأوسط، ولا بد من التفريق بين هذه المصطلحات، حتى لا يحصل اللبس، الذي يؤدي إلى استنتاجات خاطئة لاتصافها بعدم الموضوعية والعلمية.

**أولاً:** فمثلاً: النظام الشرقي الأوسط، قامت بطرحه الولايات المتحدة الأمريكية وهدفت من ورائه إلى<sup>(٢)</sup>:

- ١- إعادة تشكيل النظام الإقليمي الغربي بما يضمن دخول إسرائيل النظام الجديد لكسر عزلتها الإقليمية.
- ٢- إلغاء الهدية القومية للنظام الإقليمي، وتحويل أطرافه إلى أطراف هامشية في النظام.
- ٣- تنسيق النضال الغربي بتاريخه وتراثه وثقافته، وإحلال المجال الحيوي للاقتصاد

(١) ممدوح مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، ١٩٩٥ م، ص ٢١٩.

(٢) عبد القادر زريف المتحادي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والأهداف، الجزائر، العربية للعلوم والنشر، ط١، ٢٠٠٥ م، ص ١٤.

الإسرائيلي، وذلك بتوسيع السوق أمام صادراته، المشتركة نحو الاقتصاد الإسرائيلي وخلف الموارد الاقتصادية في الأقطار العربية عبر المشروعات.

٤- رصد الأطراف العربية بأسر التبعية لسياسية والاقتصادية والاجتماعية بمركز النظام الرأسمالي العالمي.

**ثانياً:** النظام الإقليمي الشرقي أوسطى، والإقليم بمعنى التركيز على اعتبارات الجوار والتقارب الجغرافي، والتماثل بين الدول المستطرفة في نطاق إقليمي محدود كالعناصر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك بمعنى التفاعلات السياسية والثقافية والاجتماعية بين الدول فيما بينها<sup>(١)</sup>.

النظام القرى حيز مثالي للنظام الإقليمي سواء كان من حيث الاتجاه الجغرافي، أو التماثل والتفاعل والصفات البنوية، فهو يمثل منطقة جغرافية منبسطة تمتد على قارتي آسيا وأفريقيا، وتحتل ١٣,٦ مليون كم<sup>٢</sup>، وعلى الصعيد الديمقراطي تتقارب دول الإقليم من الخصائص والتوزيع الحضري والاتجاهات المدنية، وعلى المستوى الاقتصادي، والموارد الطبيعية والبشرية تتباين من طرف لآخر ومن قطر لآخر، ولكن هذه الموارد متكاملة داخل الإقليم الغربي<sup>(٢)</sup>.

إذا مشروع الشرق الأوسط الكبير، هنالك عدة عوامل أدت إلى ظهوره على المساحة الدولية، وانهيار الإتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالمساحة الدولية، وظهور ما عرف بالنظام العالمي الجديد لتحقيق الأمن والسلام الدوليين، واحتلال العراق وأفغانستان عام ١ سبتمبر ٢٠٠١ م، التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة لإحداث تغييرات جذرية في سيادة الدول، لكل هذه العوامل جاءت مبادرة الشرق الأوسط الكبير Ground moxen project orient التي دعا إليها جورج بوش الابن، ودعا إلى إصلاحات ديمقراطية تمتد من الصحراء الغربية إلى باكستان، باستثناء

(١) جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، بيروت، دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٥٣م، ص ٣٣.

(٢) عادل حسين، التنمية العربية، الواقع والمستقبل، بيروت، الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٥م، ص ٣٥.

إسرائيل التي تمثل النموذج الديمقراطي الأمثل حسب الرواية الأمريكية<sup>(١)</sup>.  
 إذا أعيد مشروع الشرق الأوسط الكبير، GMO، فريق الرئيس بوش الابن في قمة قادة الدول الثماني، كندا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، الأكثر تصنيفاً في العالم، في جزيرة سي أسلاندي في جورجيا من ٨-١٠ يونيو ٢٠٠٤م، تحت شعار شراكة من أجل المستقبل. وتهدف هذه الشراكة إلى:  
 ١- المساعدة في تحقيق الجودة، وتشجيع الاستثمار، وتسهيل خلق المؤسسات.  
 ٢- ترقية المجتمع المدني، وتقرير دولة القانون، والتعددية الإسلامية.  
 ٣- تحسين البرامج الدراسية، وتأهيل الطاقات البشرية لخوض وظائف التجارة<sup>(٢)</sup>.  
 وفي ٩ يونيو ٢٠٠٤م، عقد الثماني دول مؤتمر من رؤساء دول كل من أفغانستان، الجزائر، اليمن، الأردن، البحرين، العراق، وتركيا لبحث مشروع الأوسط الكبير، وتم إعداد وثيقة المشروع من قبل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة لإعادة الاعمار في أفغانستان والعراق<sup>(٣)</sup>.  
 وبعد انتهاء الحرب الباردة، تمددت العولمة، وانتشر اقتصاد السوق في بلدان جديدة، وانتشرت الليبرالية في جميع أنحاء العالم، وأصبحت العولمة الخلفية العامة لتتطور الأحداث في جميع أنحاء العالم، وهنا انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لتصفية الأنظمة السياسية وحرار والنضال ضد الهيمنة الأمريكية، لحجة الحفاظ على مصالحها في المنطقة، الذي يتطلب خضوع المنطقة كاملة للسيطرة الأمريكية. وبالتالي ليس أن تتخذ الولايات المتحدة قراراً استراتيجياً يهز العالم، ويعرف بدبلوماسية الصدمات (خلق حالة من الاستقرار والاختلالات الدائمة خارج حدود الغرب، بدءاً بالحرب على يوغوسلافيا وتفكيكها، وأفغانستان والعراق.....) وتم الإعداد لهذه الإستراتيجية من قبل البيت الأبيض في ٢ سبتمبر ٢٠٠٥م، (صياغة إستراتيجية

(١) عبد القادر زريف، مشروع الشرق الأوسط الكبير، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٢) عبد القادر زريف، هجرة الكفاءات العربية، الجزائر، هرمة للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٦.

(٣) عبد القادر زريف، النظام العالمي الجديد بين المتغير والثابت، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٢، ٢٠٠٣م، ص ١٦.

أمن قوم جديد) وكانت هذه الوثيقة بمثابة إعلان رسمي لانتها الحرب الباردة، والقضاء على الإرهاب وسياسات الردع والاحتواء، إلى سياسة الحرب الوقائية التي تستهدف الإرهاب عبر الدول المراقبة<sup>(١)</sup>.

إذ نلاحظ أن هذه الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على أن الدول العربية وخاصة الإسلامية، هي التي تنفذ عمليات الإرهاب ومصر مثال على ذلك أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، وبالتالي تشكل خطر على أمن وازدهار المجتمع الدولي. ومن هنا جاءت بهذا المشروع الذي يقوم على الدعائم الديمقراطية، والسوق الدولية المدعومة من قبل الشبكات الكوكبية عابرة القارات من قبل إدارة الولايات المتحدة الأمريكية. بغرض خططها ومشاريعها لكل منطقة الشرق الأوسط من أفغانستان حتى تركيا وشمال أفريقيا. وإعادة هيكلة النظام الشرقي الأوسط بكل مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وإخضاعه للامتلاءات الأمريكية. لا شك أن مشروع الشرق الأوسط الكبير أدى إلى عدم التوازن والاختلال في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر مثال على ذلك هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصراع القومي الإسرائيلي، فمنذ وعد بلفور ١٩١٧ م، نصبت بريطانيا نفسها لتأييد الصهيونية وإنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين. إن الصراع العربي الصهيوني أساس المشاكل الحديثة في الشرق الأوسط، الذي جاء ضمن خطة غربية + صهيونية لضمان تجزئة الوطن العربي، والسيطرة على ثرواته، واستقلال موقعه الاستراتيجي في الصراعات الدولية. ولقد أحدث هذا الصراع التخلف، وهدر الطاقات في الحروب والأزمات والسباق التسلح والفقرة.....<sup>(٢)</sup> وبما أن الغرب هو المسئول عن هذا الكيان، فكان لابد أن يتولد الإحساس لدى العرب بالظلم، وأن يتبنى سياسات عادلة تقوم على المقاومة والنضال من أجل استعادة فلسطين بكل الطرق وأولها الكفاح المسلح.

## الخاتمة

(١) وثيقة إعلام برشلونة، الشرق الأوسط الكبير، قمة الثماني دول، الحياة اللندنية، ١٣ فبراير ٢٠٠٤ م.

(٢) عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، دمشق، الفكر للنشر، ط ١، ٢٠٠٢ م، ص ٢١.



إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، باعتباره جزءاً أساسياً في سياستها القومية، بما تتمتع به هذه المنطقة من موارد طبيعية هائلة، وملتقى للطرق البرية والبحرية والمواصلات الجوية والبحرية، والأهمية الإستراتيجية والاقتصادية....

وهدف الولايات المتحدة الأمريكية هذا الموقع الذي يشغله الوطن العربي، وما يتوفر به من إمكانيات هائلة مادية وبشرية تمتلك بها مفاتيح الهيمنة والسيطرة العالمية. وسوف تنتهي المصلحة الإستراتيجية لأمريكا بانتهاج النفط، كما حدث في الحرب الباردة، ولكن من المحتمل أن تعود المصلحة في حالة تورطت قوى خارجية، للحفاظ على مصالحها الاقتصادية التي تطلب في أغلب الأحيان حضوراً عسكرياً.

وأخيراً سوف تبقى منطقة الشرق الأوسط مهمة، لأنها ملتقى ثلاث قارات، ومركز ثلاث ديانات، وموقع إستراتيجي يجب الحفاظ عليه، أو خطر يجب التوجس منه، ولن يكون لمنطقة الشرق الأوسط أمل في تحقيق المساواة بينها وبين الدول المتقدمة، والمحافظة على استقلاله إلا بانتهاج الصراع الصهيوني الغربي.

### النتائج:

- ١- إن استخدام مصطلح الشرق الأوسط، بتعابير مختلفة بعيداً عن الموضوعية والعلمية، يؤدي إلى استنتاجات خاطئة. لأنه مصطلح سياسي حزبي، يُطوع حسب المصالح الأمريكية.
- ٢- لا يعبر هذا المصطلح عن اصطلاح محايد فقد ورد في دراسات غربية عديدة تناولت أبعاد جغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية، اتجهت لترسيخ المفهوم بدوافع سياسية وإستراتيجية.
- ٣- إن الاختلال وعدم التوازن في منطقة الشرق الأوسط أخلاقه الحميمة بين الولايات

المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، وتطبيق الديمقراطية، متناسياً القضية الفلسطينية.

٤- لا يمكن أن تتوحد دول الشرق الأوسط، وتحمي اتساع العوالة، لأن هذه المنطقة تضم شعوباً عربية وغير عربية، بايولوجية غريبة، ولكن الإسلام السياسي هو البديل الذي سيهدد انتباه كثير من مسلمي المنطقة، ويمكن للجماعات الأصولية أن تحرك القوى السياسية الاجتماعية.

٥- لن تكون هناك دولة فلسطينية، وذلك لأن أمريكا ترى أن دفاع الفلسطينيين عن أرضهم ونضالهم من أجل تقرير المصير وإقامة دولتهم، وإلغاء الاحتلال الصهيوني على أنه عمل إرهابي، وأن المنظمات الفلسطينية والشعب الفلسطيني إرهابيين.

٦- سوف تشهد منطقة الشرق الأوسط، عمليات إرهابية على نطاق أوسع وتوتر وقلق، لامتلاك بعض الدول الأسلحة المتطورة، التي ستغزو عالم القضاء في القريب العاجل، مثل: إيران.

### التوصيات:

١- لابد للدول العربية والعالم الإسلامي، أن يدقق في هذا المشروع الذي لا يقدم شيئاً ملموساً لتقدم وتطور المنطقة، ويسعى بكافة الوسائل لإعادة الاستثمار إلى العالم العربي، ونزع الحماية الذاتية للشعوب، وفرض نموذج المجتمع المفتوح أمام الرأس مالي المعولم، ولعدم مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية واعتمادها ازدواجية المعايير.

٢- ضرورة أن يتفاهم العرب جميعهم من خلال الحوار الهادئ حتى يمكنهم الوصول إلى موقف مشترك، وصيغة قابلة للاستمرار، وأن ترفض هذا المشروع الذي يهدف إلى طمس الهوية العربية والإسلامية، ونزع خصوصيتها، والقضاء على الصراع العربي الصهيوني.

٣- لابد من إيجاد صيغة أوروبية مشتركة، أو من ضمن قوسية عظ مية، كالهند والصين، عالهم من المميزات، من حيث العقاد وللماسك، الصدام يؤهلها للقيام بهذا الدور، وإقناع أمريكا بالتحاور مع الشعوب المعنية بالمشروع واستطلاع آرائها، وتحري إحصائياتها اللازمة، كأن ترسل خبراً من الجامعات والمعاهد الدراسية لإلغاء المحاضرات، وإقامة الندوات، والتحاور مع الأحزاب، في إقامة الحجة بالحجة، ومجابهة الرأي حتى يتم اختبار أفضل الصيغ لإقامة وتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي تسعى الدول العربية والإسلامية وغير العربية، كأمریکا في إطار الإسلام السياسي.

### قائمة المراجع

#### أولاً/ الكتب باللغة العربية:

- ١- أوين، الشرق الأوسط، الدولة والسلطة السياسية في صنع الشرق الأوسط الحديث، لندن، روت لوج، ١٩٩٢م.
- ٢- ايفان دوبينق، ترجمة: فؤاد الجوهري، الصهيونية بلا قناع، بيروت، الفارابي، ١٩٧٤م.
- ٣- بار تولد: ترجمة عزيز حداد، دراسات في تاريخ فلسطين في العصور الوسطى، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢م.
- ٤- بديعة أمين، المشكلة اليهودية، بيروت، الطليعة، ١٩٧٤، ١.
- ٥- جانسن، ترجمة: راشد حميد، الصهيونية واسيا وإسرائيل، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٥م.
- ٦- هنكار، الثورة البلشفية، لندن، ماكلان، ج٣، ١٩٩٢م.
- ٧- هاملتون، مشاكل الشرق الأوسط، لندن، نيوزغرين للصحة والبيئة، ١٩٠٩م.

- ٨- وزارة الدفاع اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، بيروت، موسوعة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣م.
- ٩- كريستوفر ساس، مفترق الطرق إلى إسرائيل، لندن، جامعة إنديانا، ١٩٦٥م.
- ١٠- ممدوح مصطفى منصور، الصراع الامريكى السوفيتي في الشرق الأوسط، القاهرة، مدبولي، ١٩٩٥م.
- ١١- محمود عباس، الوجه الآخر، بيروت، ابن رشد، ١٩٨٤م.
- ١٢- محمود رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية، القاهرة، النهضة العربية، ١٩٧٩م.
- ١٣- محمود توفيق محمود، الجغرافية السياسية، القاهرة، الدراسات العربية، ١٩٧٥م.
- ١٤- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية، القاهرة، الشروق، ١٩٩٦م.
- ١٥- محمود عباس، قنطرة الشر، ج ٥٠، عمان، الكرمل، ١٩٨٤م.
- ١٦- عبدالقادر زريق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف، الجزائر، العربية للعلوم والنشر، ط ١، ٢٠٠٥م.
- ١٧- عبدالقادر زريق المخادمي، هجرة الكفاءات العربية، الجزائر، هرمة للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٢م.
- ١٨- عبد القادر زريق المخادمي، النظام العالمي الجديد بين المتغير والثابت، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط ٢، ٢٠٠٣م.
- ١٩- عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الاسرائيلي، دمشق، الفكر للنشر، ط ١، ٢٠٠٢م.
- ٢٠- عادل حسين، التنمية العربية: الواقع والمستقبل، بيروت، دراسات الوحدة العربية،

ط ١، ١٩٨٥ م.

- ٢١- فريد هاليدي، شبه الجزيرة العربية، بنجوين، سلاطين للنشر، ١٩٧٤ م.
- ٢٢- فواز جرجس، القوى الكبرى في الشرق الأوسط، كمبريدج، وسيتو، ١٩٦٧ م.
- ٢٣- خالد الحسن، السلام في الشرق الأوسط، عمان، الكرمل، ط ٢، ١٩٨٦.
- ٢٤- جميل مطر، النظام الاقليمي العربي، بيروت، دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٥٣ م.
- ٢٥- يحيى الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، بيروت، النهضة العربية، ١٩٨٦ م.

### ثانياً/المراجع باللغة الانجليزية:

- 1- Jacques de Launy Histoire secrete du Petrol presses. delaciten Parris , 1984 .

### ثالثاً/المجلات:

- ١- الحياة اللندنية، الشرق الأوسط الكبير، عدد، ١٣/ فبراير ٢٠٠٤ م.

### رابعاً/ الشبكة العنكبوتية:

،WWW//MOWATEN EG.



# أثر النظم الإلكترونية في معالجة المشكلات الإدارية «دراسة تطبيقية على كلية العلوم الرياضية والحاسوب جامعة الجزيرة»

الدكتورة/

هدى محمد الأمين عبدالله

أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم





## ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التخلص من المشاكل الإدارية باستخدام أنظمة المعلومات الفعالة ومعرفة الفرص واستغلالها. ومعرفة كيفية استخدام الأساليب المتطورة (منظومات الإدارة الإلكترونية) في تحسين أداء الخدمة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أكثر المناهج ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة مع الاستعانة بالمنهج التاريخي. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت أهمها في أن استخدام منظومات الإدارة الإلكترونية يسهم بدرجة كبيرة في معالجة المشكلات الإدارية كما أثبتت الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف انتشار تقنية نظم المعلومات والمشكلات الإدارية. كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق منظومات الإدارة الإلكترونية للاستفادة منها في معالجة المشكلات الإدارية وتنمية وتطوير نظم معلومات فعال واستخدام الأمن الإلكتروني تفادياً للمشكلات الإدارية.

## Abstract

This study aimed to the targeted to eliminate administrative problems using effecting information systems , and learn about opportunities and exploit them and learn how to use advanced methods (Electronic management systems)in improving service performance the researcher used the analytical the descriptive method as it is the most suitable one for the nature of the study , besides the historical method to explain some relevant issues . The study got several finding but the most important ones are :the use of Electronic management systems greatly contributes the management problems : there is statistical significant relationship between the weakness of the spread of information system technology and administrative problems the study also recommends that it is necessary for the Electronic management systems to application of to benefit from the management problems and developing effecting information systems and using of Electronic security to avoid administrative problems.

## مقدمة

يجتاز العالم الآن ثورة علمية وتقنية هائلة ومنظومات الإدارة الالكترونية من نظم المعلومات المحوسبة وأدوات تكنولوجيا المعلومات التي تتكامل مع البنية الشبكية لهذه الإدارة التي تعمل على مستوي دعم الإدارة والمديرين لتنفيذ وظائفهم وعلى مستوى دعم وظائف أو أنشطة المنظمة التقليدية والحديثة ، كذلك تتنوع وتتكامل العلاقات التنظيمية الداخلية في كل مستويات الإدارة وعلى مستوى المؤسسة ووحدات الأعمال الإستراتيجية . ولكي تستطيع الإدارة الالكترونية أن تحقق نوعا من التوازن الداخلي والخارجي مع القوي المؤسسة أو المؤثرة تحتاج هذه الإدارة إلى نظم معلومات فعالة لضمان الاستفادة القصوى من الكفاءات الجوهرية للمنظمة وتوفير أقصى استجابة نوعية سريعة وفورية لتلبية حاجات الزبائن والاستجابة لتحديات الأعمال ، ولقد ساعد ظهور أجهزة الحاسب الآلي وتقنياتها في حل كثير من المشكلات الإدارية التي كان يصعب على الإنسان حلها بإمكانياته الذاتية دون بذل الكثير من الوقت والجهد .

### مشكلة البحث :

وتكمن مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

ما هو الدور الذي تلعبه منظومات الإدارة الالكترونية لمعالجة المشكلات الإدارية؟ وكيف يمكن تنفيذ الحلول للمشكلات الإدارية بالطريقة التي تسمح للمنظمة بالتكيف السليم مع التحديات المستقبلية في البيئة؟.

### فرضيات البحث :

- ١ . يسهم استخدام منظومات الإدارة الالكترونية في معالجة المشكلات الإدارية .
- ٢ . هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف انتشار تقنية نظم المعلومات والمشكلات الإدارية .
- ٣ . يرتبط اتخاذ القرار الإداري الرشيد بتنمية وتطوير نظم معلومات العنصر البشري .

٤. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأمن الإلكتروني ومعالجة المشكلات الإدارية.

### أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من ضرورة الاهتمام بالمشكلات الإدارية والتحديات البيئية المعاصرة الخاصة بإدارة الأعمال والعناية المركزة وتسييل الأضواء على أخطرها وأشهرها حدوثاً وتقديم الاقتراحات الممكنة لحلها ومواكبة تنفيذ الوظائف الإدارية على أكمل وجه والاستفادة من الإدارة الإلكترونية من نظم المعلومات المحوسبة وأدوات تكنولوجيا المعلومات التي تتكامل مع البنية الشبكية لهذه الإدارة وتسهم في حل المشكلات واتخاذ القرارات الرشيدة في منظمات الأعمال فضلاً عن نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها ونقلها وتبادلها بين المنظمات وتقليل حجم المشكلات للتخلص من حالات العشوائية والارتجالية وقوانين الصدفة السائدة في عملية حل المعضلات التي تواجه المنظمات وزيادة مستوي المعرفة وتقليل درجة عدم الثقة وخاصة في المنشآت الكبيرة المعقدة التركيب.

### أهداف البحث :

١. التخلص من المشاكل الإدارية باستخدام أنظمة المعلومات الفعالة ومعرفة الفرص واستقلالها.
٢. استخدام الأساليب المتطورة (منظومات الإدارة الإلكترونية) في تحسين أداء الخدمة.
٣. تحقيق الكفاءة والفعالية من خلال أداء المهام ومساعدة المديرين في اتخاذ قرارات ذات جودة أفضل .
٤. تأمين قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة وواسعة في المنظمة لضمان وحدة المنظمة وتماسكها .

## منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أكثر المناهج ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتوضيح بعض القضايا ذات الصلة من سرد للأحداث والوقائع.

## هيكل البحث:

يتكون البحث من عدة مباحث:

- المبحث الأول: منظومات الإدارة الالكترونية.
- المبحث الثاني: المشكلات الإدارية مدخل مفاهيمي.
- المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

### المبحث الأول

### منظومات الإدارة الالكترونية

#### المطلب الأول

### أساسيات الإدارة الالكترونية

#### أولاً : مفهوم الإدارة الالكترونية:

الإدارة الالكترونية مفهوم ومنظومة وبنية وظائف وأنشطة تجب كل الأنشطة والعمليات في مستوي الأعمال الإلكترونية من جهة والأعمال الإلكترونية الحكومية من جهة أخرى من دون أن يفهم من هذا التميز معنى الفصل التقليدي الذي كان شائعاً في الماضي بين إدارة الأعمال والإدارة العامة ، فنظم معلومات الإدارة الالكترونية وأدواتها المستخدمة لتنفيذ وظائف الإدارة الالكترونية من تخطيط وتنظيم ومراقبة واتخاذ قرارات أو لدعم عملياتها وأنشطتها ذات الصلة بإدارة علاقات المنظمة مع بيئتها الخارجية.

## ثانياً: تعريف الإدارة الإلكترونية:

هي منظومة الأعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها إلكترونياً وعبر الشبكات<sup>(١)</sup>.

## ثالثاً: أهداف ومكاسب الإدارة الإلكترونية:

١. إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
٢. تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.
٣. تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.
٤. تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.
٥. تقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة.
٦. توظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.
٧. توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية.
٨. التعلم المستمر وبناء المعرفة.
٩. زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ومتابعة وإدارة كافة الموارد<sup>(٢)</sup>.

## أهمية الإدارة في مفهوم النظم:

تنبع أهمية الإدارة، من الحاجة إلى الكفاءات الإدارية اللازمة؛ لتحويل الموارد غير المنظمة "الموارد البشرية والمادية" إلى مشروع منظم وفعال، بمعنى أنها تعمل على تحقيق التكامل بين الموارد المختلفة التي تنتظم في شكل نظام كلى Total System لتحقيق الأهداف. وهناك عمليات إدارية أساسية، بدونها لا يمكن للتنظيم أن يصل إلى أهدافه، أو تعتبر هذه العمليات الإدارية ضرورية لأي تنظيم تشترك فيه الموارد البشرية والمادية؛ من أجل تحقيق أهداف محددة وهي التخطيط والتنظيم والرقابة والاتصالات، والتنسيق والتوجيه.

(١) سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، ط ١، (عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠ م)، ص ٢٧/١٠٧.

(٢) رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، (القاهرة: رئيس مركز المعلومات واتخاذ القرار)، ص ٥.

## منهج النظم وأثره في معالجة المشكلات الإدارية :

يلعب منهج النظم دوراً مهماً وموضوعياً في معالجة المشكلات الإدارية، بحيث نجده يتيح للإدارة فرصة تشخيص العوامل المختلفة للمشكلة، بهدف تحديد العامل الحيوي المؤثر في المشكلة. فأى مشكلة نجدها تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وينبغي أن تتعامل الإدارة مع كل هذه المتغيرات داخلية وخارجية . ولاشك أن هذه المؤثرات تعتبر قوى ضاغطة على الإدارة، ولا بد للإدارة من مواجهتها والتوازن معها؛ من أجل استمرار ونمو المنظمة<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني

## منظومات الإدارة الإلكترونية

منظومات الإدارة الإلكترونية من نظم المعلومات المحوسبة وأدوات تكنولوجيا المعلومات التي تتكامل مع البنية الشبكية لهذه الإدارة فهي تتكون من:

### ١. نظم دعم القرارات :

إن نظم دعم القرارات للمعلومات هي التي تركز على تزويد المديرين بمعلومات مسبقة الوصف والتي تقدم تقارير عن أداء المنظمة ، ولكن نظم دعم القرارات تركز على توفير معلومات تفاعلية لدعم نوع خاص من القرارات التي يضعها المدير نفسه، فالمديرون في المستويات الإستراتيجية والتكتيكية يحتاجون إلى معلومات أنية لدعم مسؤولياتهم التخطيطية والرقابية وتساعد نظم دعم القرار تمثل هؤلاء المديرين لحل المشاكل شبه المهيكلة وغير المهيكلة التي يجابهونها بصورة دائمة في العالم الحقيقي<sup>(٢)</sup>.

### مكونات نظام دعم القرار :

يتكون نظام دعم القرار من خمسة مكونات رئيسية هي :

(١) زكى مكي إسماعيل ، نظم المعلومات الإدارية ، ط ١ ، (الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة ، ٢٠٠٨) ، ص ٣٦ .

(٢) مزمل علي محمد عثمان ، نظم المعلومات الإدارية ، ط ١ ، (الرياض : شركة الرشد العالمية ، ٢٠١٥م) ، ص ١٤٠ .

## أولاً: الموارد المادية :

تشتمل على محطات العمل التنفيذية المرتبطة عبر شبكات الاتصال بحواسيب أخرى ومعدات متنوعة في المنظمة وهي تشكل الموارد المادية الأولية لنظام دعم القرار.

## ثانياً: الموارد البرمجية :

وتسمى حزم برمجيات دعم القرار ومولدات نظم دعم القرارات وتحتوى على أجزاء لقواعد البيانات والنماذج وإدارة المحادثة أو التخاطب .

## ثالثاً: موارد البيانات:

تشتمل على بيانات ملخصة ومعلومات تكون لها حاجة شديدة عند المديرين لصناعة أنواع معينة من القرارات .

## رابعاً: موارد النماذج :

تحتوي قاعدة النماذج علي مكتبة النماذج الرياضية والأساليب التحليلية مخزونة في أجزاء برامج متنوعة وملفات.

## خامساً: الموارد البشرية :

يمكن أن يستخدم نظام إسناد القرارات من قبل المدير أو من غيره من الملاك المتخصصين لاستكشاف بدائل القرارات<sup>(١)</sup>.

## ٢. نظام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية:

### أ- مفهوم الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية:

هو تطبيق متميز للتقنيات المعتمدة على الويب في النظم المرتبطة بالموارد البشرية والذي سيسهم مع بعض التغييرات التنظيمية الأخرى في إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموارد البشرية على نطاق واسع وكذلك توفير فرص عديدة لإدارة تلك المعلومات.

(١) محمد الفاتح محمود المغربي ، نظم المعلومات الإدارية ، ( القاهرة : الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨م ) ، ص ١٧٠ .

## ب- أهمية نظام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية:

وجود وسيلتين لتطوير الوصول إلى المعلومات فيمكن تطوير تقويم بأي من

الآتي:

- ١- إحداث تكامل في الوصول لقواعد البيانات وبذلك يتم توسيع نطاق المعلومات.
- ٢- زيادة إمكانية وصول الأفراد إلى قواعد البيانات من خلال نموذج البوابات الإلكترونية.

## ج- المجالات الأساسية لنظام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية:

- ١- إدارة المعلومات الشخصية وتقديم الخدمات الأساسية.
- ٢- إدارة الأفراد بفاعلية أكبر مثل لعمليات التوظيف وتسجيل الحضور وإدارة العلاوات الأداء.
- ٣- تسهيل التعاون والتدريب والتفاعل والمشاركة ونشر المعلومات.
- ٤- التواصل مع الموظفين وتحفيزهم وإدارة المزايا الوظيفية والمكافآت وتحسين الخدمة المقدمة له<sup>(١)</sup>.

## ٣. نظم المعلومات الإدارية:

إن تطور نظم المعلومات جعل من مفهوم البيانات والمعلومات جزءاً أساسياً من موارد المنشأة، خاصة في ظل الظروف الديناميكية المتغيرة التي تواجهها المنشآت سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية، تعرف نظم المعلومات الإدارية من منظور إداري علي أنها مجموعة من العناصر المرتبطة التي تعمل معاً لتحقيق هدف محدد<sup>(٢)</sup>.

## فوائد نظم المعلومات الإدارية:

من الفوائد التي يمكن الحصول عليها من خلال تطبيق نظم المعلومات الإدارية

مايلي:

(١) بريان هوبكنز، جيمس ماركهام، ترجمة خالد العامري، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، (بنا: دار الفاروق للنشر، ٢٠٠٩)، ص٧.  
(٢) محمد الفاتح محمود المغربي، مرجع سبق ذكره، ص١٨.



١- مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الناجحة والفعالة والصائبة من خلال تهيئة المعلومات الملائمة في الوقت المناسب .

٢- تزويد مختلف المستويات الإدارية بالمعلومات الآنية والمفيدة عند الحاجة لها<sup>(١)</sup> .

٤. نظم الدعم الذكي للقرارات :

(أ) الذكاء الاصطناعي للأعمال :

هو عبارة عن جهود لتطوير النظم المبنية على الحاسب الآلي لإعطائه القدرة على القيام بوظائف تحاكي ما يقوم به العقل الإنساني من حيث تعلم اللغات ، إتمام المهام الإدارية ، القدرة على التفكير ، التعلم ، الفهم ، وتطبيق المعنى . ويرتبط مفهوم الذكاء الاصطناعي بحقول متعددة مثل علم الحاسب ، علم النفس ، الرياضيات وهندسة المعرفة ، إن المنهج الرئيسي للذكاء الاصطناعي هو تطوير الحاسب بطريقة موازية للذكاء الإنساني ، فالمجالات الرئيسية للذكاء الاصطناعي هي مجموعة التطبيقات الحالية والجديدة في الحقول العلمية والنظرية المختلفة وتتمثل أهم خصائصه في استخدام الذكاء في حل المشكلات المعروضة مع غياب المعلومة الكاملة والقدرة على التعامل مع المواقف الغامضة والحالات الصعبة والمعقدة .

(ب) النظم الخبيرة:

تعتبر النظم الخبيرة نوعاً من أنواع النظم المبنية على المعرفة وشكلاً متطوراً من أشكال الذكاء الاصطناعي ، حيث يعتمد النظام الخبير على إجابات الأسئلة ليصل إلى تقديم النصيحة المطلوبة لتقديمها إلى المدير بعد استعراض المعرفة المخزنة لديه ليتمكن المدير من الرجوع إليها عند الحاجة<sup>(٢)</sup> .

وتستخدم النظم الخبيرة لتعزيز إمكانيات نظم تدعيم القرارات ، والبعض الآخر يعتبرها نوع خاص من نظم تدعيم القرارات<sup>(٣)</sup> .

(١) مزمل على محمد عثمان ، نظم المعلومات الإدارية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣) زينب محمد يونس ، نظم المعلومات الإدارية ، (الإسكندرية : مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، بدون ن) ، ص ٨٢ .

كيفية معالجة أساليب الإدارة الإلكترونية لبعض المشكلات الإدارية منها علي

سبيل المثال :

## ١- تكنولوجيا الاتصالات:

تعد الاتصالات عنصراً هاماً لنجاح أي منظمة حيث تمثل النطاق الأساسي للتفاعل فعن طريقها تستطيع المنظمات إحراز تقدم ملموس في الأداء وتظهر أهمية الاتصالات بشكل واضح في الإدارة فالعمليات الإدارية تقوم على تبادل البيانات والمعلومات حيث يحتاج المدير في عمله إلي توجيه العاملين والتواصل معهم بما يكفل تحقيق الأهداف.

تساعد تكنولوجيا الاتصالات في ما يلي :

١. رفع مستكم الأداء وصولاً إلي الأداء المتميز.
٢. الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية مما يسمح بتوجيه هذه الطاقات لإنجاز أكثر إنتاجية.
٣. توفير إجراءات مبسطة وعمليات منظمة وبالتالي فاعلية أكبر.
٤. تحسين الاقتصاد<sup>(١)</sup>.

## ٢- التوظيف الإلكتروني (الموقع أو البوابة الإلكترونية):

يتضمن عدداً من العمليات المرتبطة بعمليات التوظيف مثل :

- ١- الإعلان عن الوظائف الشاغرة: من خلال الوظائف بشبكة الإنترنت الخاصة بالشركة وذلك حسب طبيعة تلك الوظائف وسياسة التوظيف الخاصة بالعمل.
- ٢- توفير آليات البحث: تعد تقنية قياسية يمكن إلحاقها بسهولة بشبكات الإنترنت وتساعد تلك الآليات الموظفين في العثور على الوظيفة المطلوبة.
- ٣- وجود روابط لأصحاب العمل السابقين والمؤسسات التعليمية.

(١) إياد حماد ، دور الابداع الاداري في تطبيق تكنولوجيا الاتصالات الادارية ، ( دمشق : رسالة دكتوراه ) ، ص ١١ .

- ٤- نظم متابعة المتقدم للوظائف: وهي برامج مسح ضوئي للسير الذاتية تحتوي على إمكانيات (Optical Character Recognition-OCR).
- ٥- إجراءات اختبارات على الإنترنت: مما يفيد في عدم الحاجة إلى جميع المتقدمين للوظيفة بمكان محدد وإمكانية إجراء عملية التصفية لعدد ضخم من المتقدمين في الوقت نفسه.

### ٣- التقارير الشاملة حول مستوى الأداء:

عادة ما يتم جمع التقارير الشاملة بطريقة منظمة من خلال إجراء تلك الاستبيانات، وقد أصبحت تلك الحلول متاحة بشكل أكبر على الإنترنت مما يوفر العديد من المزايا أهمها:

- ١- يمكن توزيع طلبات الحصول على تقارير حول مستوى الأداء من خلال البريد الإلكتروني.
- ٢- يمكن إرسال رسائل تذكيرية لمن يقوموا بإرسال التقارير أوتوماتيكياً<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني

### المشكلات الإدارية مدخل مفاهيمي

#### المطلب الأول

#### مفهوم المشكلة الإدارية

أولاً: معنى المشكلة لغوياً :

تدور معاني "شكل" في اللغة على الاختلاط والتشابه .

ثانياً: معنى المشكلة اصطلاحاً :

هناك عدة تعريفات للمشكلة الإدارية أوجز منها :

(١) بريان هوبكنز، جيمس ماركهام، ترجمة خالد العامري، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

- ((هي الصعوبات التي تواجهنا عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى؛ وهي إما تمنع الوصول أو تؤخره أو تؤثر في نوعيته)).
- ((هي مجموعة العمليات التي يقوم بها الفرد مستخدماً المعلومات والمعارف التي سبق له تعلمها ، والمهارات التي اكتسبها في التغلب على موقف بشكل جديد ، وغير مألوف له في السيطرة عليه ، والوصول إلى حل له)).
- ((هي الشعور أو الإحساس بوجود صعوبة لا بد من تخطيها ، أو عقبة لا بد من تجاوزها، لتحقيق هدف ، أو يمكن القول إنها الاصطدام بواقع لا نريده فكأننا نريد شيئاً ثم نجد خلافه))<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول بوجود مشكلة عندما يكون هناك اختلاف أو فجوة أو انحراف بين المستوى الفعلي (المحقق) والمستوى المستهدف (المخطط) ويتلخص مفهوم المشكلة في أنها : سؤال أو موقف يتطلب إجابة أو تفسيراً أو معلومات أو حلاً. وضع يحتوي على عائق يحول بين المرء وتحقيق هدفه المتصل بهذا الوضع - موقف معين يحتوي على هدف محدد يراد تحقيقه - موقف يؤدي إلى الحيرة والتوتر واختلال التوازن المعرفي والانفعالي<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً : حل المشكلات :

هو فن ترجمة النزاعات إلى شكل جديد ويعتبر حل المشكلات هو فن ترجمة أي صراع أو نزاع إلى شكل جديد يمكن لأطراف المتنازع أن تتعامل معه بسهولة أكثر مما كان عليه الحال في النزاع الأصلي<sup>(٣)</sup>.

من أنواع المواقف التي تمثلها المشكلة :

(١) عدنان ماشي والي، كيف تُحل المشكلات الإدارية ، ورقة علمية منشورة ، ٢٠١٠م، ص٥.  
(٢) سليمان داؤود علي عبده ، الطرق المثالية لحل المشاكل بفاعلية ، (صنعا: كلية المجتمع ، برنامج المعلم التقني ، ٢٠١٣ م) ، ص ١.  
(٣) المرجع السابق ، ص ٢٥٢.

## قصور أو نقص الأداء :

ويوجد هذا النوع عندما يكون المستوى الفعلي أو المحقق اقل من المستهدف أو المخطط. ومن الأمثلة على ذلك عدم تحقيق رقم المبيعات أو الأرباح الذي كان متوقعا، أو زيادة معدل دوران العمل أو نسبة الغياب أو نسبة المعيب في الوحدات المنتجة عن المستوى المتوقع .

### المطلب الثاني

### أسباب الفشل في حل المشكلات

يرجع الفشل في حل المشكلات إلى عدة أسباب تتمثل في :

١. عدم إتباع منهجية في تحديد حل للمشكلة.
٢. وضع المشكلة خارج نطاقها الحقيقي.
٣. نقص في المعلومات التي يمكن أن تستخدم في حل المشكلة
٤. التحليل السيئ للمشكلة نتيجة نقص الخبرة لدى المحلل.
٥. غياب عملية المشاركة للإطراف المعنية في حل المشكلة أو محاولة تحجيم مشاركتهم.
٦. الخوف من الفشل من التجديد والتغيير وتبادل الأفكار.
٧. المتابعة والتقييم الخاص بآثار المشكلة والإهمال الناجم عنها.
٨. عدم الثقة الكاملة بالنفس<sup>(١)</sup>.
٩. استخدام نوع واحد من التفكير (طريقة القبعات الست):  
القبعة البيضاء = نظرة موضوعية للأمر.  
القبعة الحمراء = الانفعال والحدس والتفكير الفطري.  
القبعة السوداء = الحذر والتشائم والتفكير السلبي.  
القبعة الصفراء = الممكن والمنطق الإيجابي.

(١) هاني فاضل جمعة الشاوي ، رؤية في صياغة العلاقة بين المشكلات المشهورة في الإدارة وعملية اتخاذ القرار، (البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد، بدون ن)ص٣٠٩.

القبعة الخضراء = الأفكار الجديدة والتفكير الخلاق.

القبعة الزرقاء = ضبط عملية التفكير<sup>(١)</sup>.

**جود فرصة لتحسين الأداء :**

ويوجد هذا النوع من المواقف عندما يكون ما تحقق أعلى مما كان مستهدفاً، أو عندما تكون هناك فرصة لحدوث ذلك<sup>(٢)</sup>.

المطلب الثالث

### أنواع المشكلات الإدارية

إن المنظمات المعاصرة الآن تواجه بيئة سريعة التغير في الأجهزة والمعدات والأساليب والنظم، يصحبه تغير سريع في سلوك قطاع المستهلكين وأذواقهم، وكذا النظم الإدارية، بحيث تجد الإدارة بالجودة الشاملة، الإدارة بالأهداف، الإدارة بالبرامج، والإدارة الإستراتيجية... الخ. وإن لم تتعامل المنظمة بالأساليب الحديثة في الإدارة فإن المشكلة الإدارية والتحديات البيئية المعاصرة ستواجه مديري المنظمات وتظهر في جوانب مختلفة نذكر منها:

#### ١. التخبط وال فشل في تحقيق فعالية الأداء:

التخبط والفشل في تحقيق الفعالية في أداء منظماتهم نتيجة لسوء التقدير الذي انعكس في جوانب مختلفة ومتعددة مثال ذلك: تكس المخزون الزائد عن اللزوم وبالتالي تعطل قدر كبير من الأموال التي كان من الممكن استثمارها فيما يعود بالنفع على المنظمة والنقص الواضح في الإنتاجية أو القصور في الخدمات عند الطلب الفعلي.

#### ٢. مشاكل المديرين:

يمثل المدير حجر الزاوية في بناء المنظمة ونموها واستمرارها فالمدير الناجح الفعال يستطيع أن يطورها ويحفظ لها مكاناً مرموقاً في مجال الأعمال يمنحها قدرة

(١) أحمد بن عبد المحسن العساف، المشكلات الإدارية وكيفية علاجها واتخاذ القرارات، (الرياض: بدون د، ١٤٢٥)، ص ٥٩.

(٢) محمد عبد الله عبد الرحيم، حل المشاكل وصنع القرار، (القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م)، ص ٢.

تنافسية بتقديمه سلعة أو خدمة متميزة ، وليس بالإمكان تحقيق هذه الإنجازات بسهولة وإنما نجدها نتاجاً لمواجهة العديد من المشكلات اليومية التي تقتضي خبرة ودراسة وفكراً إدارياً ومهارات متعددة يستطيع من خلالها أن يتجاوز كل ما يعترض طريقه من معوقات.

### بعض المشاكل التي تواجه المديرين:

١. مواجهة التغيرات في الظروف المحيطة وذلك ما يتعارض مع التخطيط المسبق ويقتضي درجة من المرونة حتى يمكن لإدارته أن تتكيف مع هذه التغيرات.
٢. بعض المشكلات تقتضي حلولاً سريعة لمواجهتها وأصبح عامل الوقت عائقاً وبالتالي تحتاج لكثير من المهارة والدراسة كالأزمات الطارئة.
٣. يواجه المديرون أحياناً مشكلة نقص البيانات مما يحد من قدراتهم على الدراسة الكافية للمشكلة ومن ثم عدم قدرتهم على اتخاذ القرار المناسب.
٤. يواجه المديرون أحياناً مشكلات نقص السيولة وبالتالي يصعب عليهم تجاوز هذه المشكلات<sup>(١)</sup>.

### ٣. مشكلات إدارة الوقت :

علينا أن نعرف أن الوقت هو من أهم الثروات ليس في العمل الإداري فقط ، بل في حياة الإنسان ، لأنه يتوقف عليه كثير من الانجازات الكبرى ، بل إن استثماره بالشكل الأفضل ينتهي إلى استثمار سائر الثروات بالأسلوب الأكمل والأحسن<sup>(٢)</sup>. يلخص روبرت هوكهايز في كتابه إدارة الوقت المشاكل الأكثر شيوعاً فيما يتعلق بإدارة الوقت في الآتي: البكايين وخصائصهم ويصفهم بأولئك الذين لا يستطيعون القيام بأكثر من عمل في آن واحد وإلا فسيقعون فريسة للارتباك، وربما الانهيار، ودائماً لديهم من الأعذار والحجج ما يكفي لتبرير نقص إنتاجهم. أما مشكلات إدارة

(١) زكي مكي إسماعيل، أصول الإدارة والتنظيم (١)، ط١ (الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة ، ٢٠٠٥) ، ص٣٧.

(٢) جمال خير الله ، الإبداع الإداري ، ط١ ، (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩م) ، ص١٥٢.

الوقت لدى أسماء السيد. تتلخص في:

- عدم إعطاء الوقت الاهتمام الكافي.

- عدم وضع أولويات في العمل.

- ضعف الدافع للعمل أو غيابه<sup>(١)</sup>.

#### ٤. الاستخدام غير المشروع لتقنيات العصر:

على الرغم مما أدى إليه التقدم العلمي والتكنولوجي في التقنيات إلى تطور مذهل في جميع نواحي الحياة إلا أنه في الجانب السلبي من هذا التقدم ظهرت الممارسات غير المشروعة لاستخدام تلك التقنيات واستحداث جرائم لم تكن معلومة لأجهزة الأمن حيث ظهرت جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة في استغلال الوسائل العلمية وما نتج من تخطى الحاجز التقليدي ومثال لذلك الإرهاب المعلوماتي والذي يعتمد على الوسائل المعلوماتية مثل شبكات المعلومات من أجل أغراض سياسية وإلحاق الشلل بأنظمة القيادة والسيطرة بين الوحدات<sup>(٢)</sup>.

#### ٥. التسويف:

هو تراكم المهام والعجز عن إنجازها في الوقت المحدد وبالمستوى المطلوب. وهنا لا بد من الإضافة أن التسويف إضافة إلى ما أورد يعني إيراد أسباب وأعدار غير حقيقية وغير صادقة تبرر تأخير التنفيذ، والفشل في الإيفاء بتحقيق الأهداف المعلنة أو الأوقات والمواعيد المتفق فيها، وغالباً ما يتكرر إيراد الأعدار والذرائع غير الحقيقية بل والواهية لعدم القدرة في مقابلة المواقيت المحددة مما يؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان المصدقية وبالضرورة إلى إهدار الوقت دون مبرر حقيقي<sup>(٣)</sup>.

(١) علي عبد الله الحاكم، الإدارة الإستراتيجية، ط١، (الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٦م)، ص٦.

(٢) طارق محجوب دياب، تنمية الكوادر البشرية لمواجهة المتغيرات المعاصرة، ط١، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩م)، ص١٧٠.

(٣) ميرغني عبد العال حمور، إدارة الوقت، ط١، (الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٦م)، ص٤٧.



## ٦. الفساد الإداري:

- أ. أسباب اقتصادية: تدنى الأجور والرواتب بالإضافة إلى عدم وجود حوافز ومزايا خاصة في الدول النامية.
- ب. أسباب سياسية: أي تعيين القيايين الإداريين في المواقع المهمة بناء على الانتماء السياسي والتنظيمي وليس الكفاءة الإدارية أو تطبيق مبدأ وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب.
- ت. أسباب اجتماعية وثقافية: أي العادات والتقاليد والأعراف السائدة.
- ث. أسباب شخصية: وهي المرتبطة بأخلاق الموظفين وميولهم واتجاهاتهم ومستوى ثقافتهم وتعليمهم ونظرتهم لمشروعية أو عدم مشروعية استغلال السلطة.
- ج. أسباب إدارية وتنظيمية: مركزية السلطة- غياب نظام رقابة فعال - الرقابة ووضع نظام للتبليغ عن الانحرافات بسرعة ومعالجتها - عدم وجود مساءلة ومحاسبة- الكفاءة ليست معيار للتوظيف<sup>(١)</sup>.

### المطلب الرابع

## طرق الأساليب المتبعة في حل المشكلات الإدارية

هنالك العديد من الطرق الحديثة التي يمكن استخدامها في علاج المشكلات الإدارية نذكر منها:

### حسن المهارة في العمل :

الحل الأنسب هو تطوير معلوماتك التقنية وزيادة خبراتك العلمية واكتساب مهارات جديدة خاصة تلك المتعلقة بالعلاقات الإنسانية في العمل، فلا أحد يعمل وحده كلنا أعضاء في فريق العمل، العالم يتغير فتغير أنت وطور نفسك وسوف تصبح حتماً أكثر ثقة بنفسك، وأكثر لياقة وأكثر أهلية لموقعك في العمل ومع زملائك أعضاء الفريق<sup>(٢)</sup>.

(١) صديق نصار وآخرون، منهج القرآن الكريم في علاج الفساد الإداري، (غزة : الجامعة الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي، ٢٠٠٨)، ص ١٠.

(٢) محمد الصيرفي، الضغط والقلق الإداري، (الإسكندرية : مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص ٣٧٧.

## بحوث العمليات:

ترجع نشأة بحوث العمليات إلى الحرب العالمية الثانية، حيث قامت وزارة الدفاع البريطانية قبل هذه الحرب مباشرة بتكوين فريق من العلماء لدراسة المشاكل الإستراتيجية والتكتيكية المتعلقة بالعمليات العسكرية، بهدف الاستفادة الأكثر فعالية من الموارد العسكرية. ولقد ساعدت الأبحاث التي تمت خلال العمليات الحربية في هذه الحرب إلى التوصل إلى الكثير من الأساليب الرياضية الجديدة التي تساعد في اتخاذ القرارات وحل المشكلات الإنتاجية المختلفة، ولقد كان ذلك بمثابة نقطة البداية لظهور بحوث العمليات وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اتجه بعض العلماء المهتمين ببحوث العمليات إلى الجامعات ومراكز البحث العلمي وركزوا جهودهم لتطوير أساليب بحوث العمليات التي نشأت أصلاً لحل المشاكل المتعلقة بالعمليات العسكرية، وابتكار أساليب أخرى جديدة، كما اتجه البعض الآخر إلى منشآت الأعمال حيث قاموا بتطبيق الأساليب التي قاموا بتطويرها لحل الكثير من المشاكل التي تواجه تلك المنشآت ومنها علي سبيل المثال المشاكل المتعلقة بالمخزون السلعي، والمشاكل المتعلقة بتخصيص الموارد والتكاليف، والمشاكل المتعلقة بإحلال الآلات والمعدات وأصبحت أساليب بحوث العمليات التي تتناول هذه المشاكل نماذج معيارية، هذا، وقد ساعد علي انتشار أساليب بحوث العمليات في التطبيقات العملية عدة عوامل منها التطور الهائل والسريع في الحاسبات الآلية ونظم وبرامج التشغيل، وزيادة حدة المنافسة بين منشآت الأعمال<sup>(1)</sup>.

الإدارات التي يمكن استخدامها كمدخل لعلاج المشكلات الإدارية، ما يلي :

### ١. إدارة الصراع :

أن نفس الإنسان تختلج فيها جوانب الخير والشر ، وإن النفس أمارة بالسوء ولذلك نجد الإنسان في صراع دائم مع النفس ، وإذا كان الصراع عاملاً محطماً للأداء

(1) جمال عبد العزيز صابر، بحوث عمليات الحاسبية، (القاهرة : حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف ٢٠٠٩م)، ص٣٠.

ومعوقاً لتحقيق أهداف المنظمات فلا بد من العمل على معالجته والتخلص منه. كلما كان سعي الإدارة مبكراً للتخلص من الصراع قلَّ أثره على الأداء. و كلما تأخرت معالجة الصراع كلما كان الضرر كبيراً<sup>(١)</sup>.

أ. **إدارة الذات** : إدارة الذات أمر مهم جداً ، ويقصد بها " الطرق والوسائل التي تعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه وخلق التوازن في حياته ما بين الواجبات والرغبات والأهداف " فهو لا يقتصر على مجرد وضع الأهداف بل يتجاوزها إلى ضرورة تحديد الأهداف والعمل على تحديثها فهو يصب في خانة المهارة التي وضعها كضمانة للسيطرة على الوقت وتفعيله لصالح تحقيق تلك الأهداف.

ب. **العصف الذهني** : هو أسلوب أشبه بالمؤتمر الذي من خلاله تحاول مجموعة أفراد إيجاد حلاً لمشكلة معينة عن طريق جمع كل الأفكار التلقائية لأفراد المجموعة. وهو عملية توليد أفكار جديدة<sup>(٢)</sup>.

## ٢. إدارة التغيير :

يقصد بإدارة التغيير : "سلسلة من المراحل التي من خلالها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد ، أي أن التغيير هو تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة" وليست جميع الأشياء قابلة للتغيير المستمر ، فمعظم الأشياء تميل للثبات أكثر ولكن في هذا العصر الحديث السريع ، فإن الأشياء التي لا تثبت ستؤدي بسرعة إلى الإضرار والقضاء على الشركات التي لا تسارع بخالقة روح التغيير<sup>(٣)</sup>.

وإدارة التغيير تعبر عن أكثر الطرق اقتصاداً وفعالية لإحداث التغيير فهي الجهاز الذي يحرك الإدارة والمؤسسة لمواجهة الأوضاع الجديدة بحيث يمكن الاستفادة من عوامل التغيير الايجابي وتجنب عوامل التغيير السلبي<sup>(٤)</sup>.

(١) زكي مكي إسماعيل ، السلوك التنظيمي ، مرجع سبق ذكره ص ٢٨١ .

(٢) ميرغني عبد العال حمور ، إدارة الوقت ، ط ١ ، ( الخرطوم : مطابع السودان للعملة ، ٢٠٠٦م ) ، ص ٢٣٣ .

(٣) ثيودور ليفيت ، ترجمة نيفين غراب ، الإدارة الحديثة ، ط ١ ، ( القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤م ) ، ص ٨٩ .

(٤) ربحي مصطفى عليان ، إدارة التغيير ، ط ١ ، ( عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥ م ) ، ص ٣٦ .

### ٣. الإدارة بالأهداف :

وهذا المدخل يؤكد على ضرورة العمل الجماعي بروح الفريق ، والمشاركة الفعالة والإيجابية بين الرئيس والمؤوس ، ويحقق الرقابة الذاتية من أجل تحقيق الأهداف وتعتبر الإدارة بالأهداف عن نظام لتقويم الأداء يستخدم معايير محددة لقياسه، ويتمثل قوامها في النتائج المتوقع من الأفراد تحقيقها وذلك بعد أن يتم إشراكهم في وضع وتحديد الأهداف التي يتم العمل على تحقيقها، وعلى الطرق التي يمكن تحقيقها من خلالها.

### ٤. هندسة العمليات الإدارية :

يعتبر منهج هندسة العمليات الإدارية محاولة لتحقيق تطوير جذري في الأداء، وإحداث تغيرات جوهرية داخل التنظيم. ويمثل عنصر السرعة أحد المعايير الرئيسية الأخرى والتي تتمثل في التكلفة والجودة والخدمة<sup>(١)</sup>.

### ٥. إدارة الاتصالات :

في إدارة الاتصالات يجب تشجيع الأسئلة وتبادل الأفكار المطروحة بين الموظفين وتوجيه النقد للعمل الخاطيء في الوقت المناسب و إيجاد مناخ إيجابي للاتصال يسمح بتقبل أفكار الاتصال هو عملية يتم عن طريقها إيصال معلومات من أي عضو في التنظيم إلى عضو آخر بالتنظيم من أجل إحداث تغيير وهو عملية تبادل الأفكار و المعلومات من أجل إيجاد فهم مشترك و ثقة بين العناصر الإنسانية وهو عملية نقل للأفكار أو تبادل مع الآخرين واشتراكهم فيها بقصد تحقيق أهداف معينة<sup>(٢)</sup>.

### نصائح مهمة لحل المشكلات الإدارية:

إن مواجهة المشاكل وحلها يحتاج إلى التفكير واستخدام مهارات التفكير، وهي المتعلقة بالإدراك الحسي والمعلومات والخبرة والمعالجة وتجنب المعوقات والأخطاء،

(١) ميرغني عبد العال حمور إدارة الوقت ، مرجع سبق ذكره ص ٢١.

(٢) زكي مكي إسماعيل ، السلوك التنظيمي ، ط١ ، (الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة ، مطابع السودان للعملة ، ٢٠٠٥م ) ، ص ١٨٣.

واليك عزيزي متخذ القرار بعض النصائح المهمة لحل المشكلات الإدارية التي تواجهك في حياتك العملية أتمنى أن تعينك في اتخاذ القرار المناسب الذي يمكنك من حل تلك المشكلات التي تواجهك وهي: لا تتصرف من فورك إلا في الأزمات الخطيرة. - السرعة في حل المشكلة قد يضيع الوقت والجهد ويساهم في خلق مشكلة جديدة - قد يستحيل الحصول على حلول كاملة في واقع غير كامل - إن ما يزعج الناس ليس مشاكلهم، وإنما نظرتهم لها - التعايش مع المشكلة أمر مطلوب أحياناً - قد يحسن تجاهل المشكلة بعد استيفاء دراستها - وازن بين الفعل التكييفي " لتهدئة الآثار " وبين الفعل التصحيحي " - يفترض تسمية المشكلة باسم معين يتعارف عليه - يجب أن يعلم رئيسك بالمشكلة عن طريقك - تأكد أنك لست جزءاً من المشكلة أو سبباً رئيساً لها: وهذه تحتاج إلى نقد الذات وإشاعة ثقافة الحوار والنقد البناء بين العاملين - لا تحاول استنتاج شيء ثم تسعى لإثباته - لا تقفز مباشرة إلى الحل - لا يكن البحث عن كبش فداء أهم من حل المشكلة - ميز بين أخطاء الأفراد وأخطاء النظام - اسأل دائماً عن المظاهر والحقائق وليس عن المشاعر والأحاسيس - كثير من المشاكل لها خاصية التفاعل والاتجاه نحو التضخم - إذا وقعت في مشكلة ففكر في مفاتيحها.. لا في قضبانها ! - لا بد من فتح طرق الاتصال بكل أشكاله: الصاعد والنازل والبيني : ويعد الفشل في الاتصال وباء الإدارة المعاصرة ؛ وينسب ٨٥ ٪ من النجاح في العمل إلى مهارات الاتصال - حل المشكلات في الغالب منطق وليس عاطفة: ومن سمات العاطفة الانفلات والجموح فلا مكان لها في حل المشكلات. - البحث عن الحلول الإبداعية: قد لا تتوفر الحلول المألوفة أو ربما تكون غير ملائمة لحل المشكلة لذا يتعين التفكير في حل جديد يخرج عن المألوف، وللتوصل لهذا الحل تمارس منهجيات الإبداع المعروفة مثل (العصف الذهني)<sup>(١)</sup>.

(١) عدنان ماشي والي مرجع سبق ذكره ، ص١٧.

## المبحث الثالث

### الدراسة الميدانية

#### مقدمة :

يتناول هذا الجزء كيفية اختيار العينة وتحديد منهج الدراسة ثم وصف أداة الدراسة التي تم تطبيقها على العينة ومن ثم أساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمتها الباحثة في معالجة وتحليل البيانات.

#### مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع هذه الدراسة من منسوبي كلية العلوم الرياضية والحاسوب حيث تم اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة العشوائية .

#### أداة الدراسة :

صممت الباحثة ٤٠ استبانة موجهة لمنسوبي كلية العلوم الرياضية والحاسوب بجامعة الجزيرة مكونة من ٢٠ فقرة وذلك بغرض معرفة رأي العينة حول موضوع الدراسة. - قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) حيث تم اختبار نوع توزيع البيانات وتبين أن البيانات علمية وتتبع التوزيع الطبيعي وتم استخدام الأساليب الإحصائية كالأتي :

- التوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- اختبار الفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.

## المطلب الأول

### إجراءات الدراسة الميدانية

#### الصدق والثبات:

قبل البدء في تحليل البيانات لابد من إجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان وذلك باستخدام أحد معاملات الثبات مثل ألفا كرونباخ أو التجزئة النصفية، ومعامل الثبات يأخذ قيم تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح فإذا لم يكن هنالك ثبات في البيانات فأن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر وعلى العكس إذا كان هنالك ثبات تام في البيانات فأن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح إي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات ومن ثم عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. (Cronbach1970).

#### التكرارات والنسب المئوية:

تم تحليل البيانات الأولية التي جمعت من خلال الاستبيان من خلال الوصف الأولي للعينة باستخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسبية للمتغيرات ذات الطبيعة النوعية.

#### الصدق والثبات:

#### جدول رقم (١)

#### قيمة معامل الثبات

ألفا كرونباخ معامل	عدد العبارات	معامل الثبات الكلي
.٨٢٩	٢٠	

المصدر: الباحث من المسح الميداني (٢٠١٨).

يوضح الجدول رقم (١) نتائج طريقة الاتساق الداخلي لقياس معامل الثبات لأداة الدراسة الاستبيان ويتضح من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت ٨٢٩.

وهي قيمة عالية تدل على أن الإستبانة المصممة بواسطة الباحث إذا طبقت على فرد أو على مجموعة من الأفراد عدة مرات فإنها ستعطي نفس النتائج أو التقديرات، وبالتالي فإن استبانة الدراسة يمكن وصفها بأنها ثابتة.

### جدول رقم (٢)

#### قيمة معامل الصدق

معامل الصدق	عدد الفقرات	
٠,٩١	٢٠	المقياس الكلي

المصدر: الباحث من المسح الميداني (٢٠١٨).

يشير الجدول رقم (٢) إلى أن قيمة معامل الصدق الذاتي بلغت ٠,٩١ وهي قيمة عالية جدا ، تدل على أن الإستبانة المصممة بواسطة الباحث أثبتت صدقها في قياس ما وضعت لقياسه؛ أي أنها صالحة لقياس الجانب المقصود ولا تقيس جانبا سواه.

#### المطلب الثاني

#### تحليل البيانات

#### تحليل الفرضيات :

دراسة العلاقة بين منظومات منظومات الإدارة الالكترونية والمشكلات

الإدارية:



## المحور الأول

### يسهم استخدام منظومات الإدارة الإلكترونية في معالجة المشكلات الإدارية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده	الاتجاه العام
يساعد استخدام نظم المعلومات الاستراتيجية على التنبؤ بالمشكلة قبل حدوثها	٥٥٪	٣٠٪	١٠٪	٥٪	٠٪	أوافق بشدة
نظم دعم القرار تمكن المدير من استقلال الفرص ومواجهة التحديات	٥٠٪	٤٥٪	٠٪	٥٪	٠٪	أوافق بشدة
منظومات الإدارة الإلكترونية تمكن الإدارة من اتخاذ القرار على أساس رشيد من خلال تقديم المعلومات المناسبة في الوقت المناسب	٦٠٪	٢٠٪	١٠٪	١٠٪	٠٪	أوافق بشدة
منظومات الإدارة الإلكترونية تجنب الإدارة من الوقوع في أخطاء التخطيط وتنظيم وتخصيص الأعمال	٥٠٪	٣٠٪	٣٠٪	٠٪	٠٪	أوافق بشدة
يسهم الذكاء الاصطناعي في حل المشكلات الإدارية لأنه ثمره تلاقى العلوم الحديثة مع التكنولوجيا	٥٥٪	٢٥٪	٢٠٪	٠٪	٠٪	أوافق بشدة

من الجدول أعلاه فيما يتعلق بالعبارة الأولى نجد أن نسبة أوافق بشدة هي ٥٥٪ ونسبة أوافق هي ٣٠٪ ونسبة محايد هي ١٠٪ ونسبة موافق هي ٥٪ ، والعبارة الثانية نسبة أوافق بشدة هي ٥٠٪ ونسبة أوافق هي ٤٥٪ ونسبة لا أوافق هي ٥٪ ،

والعبارة الثالثة نسبة أوافق بشدة هي ٦٠٪ ونسبة أوافق هي ٢٠٪ ونسبة محايد هي ١٠٪ ونسبة لا أوافق هي ١٠٪ ، والعبارة الرابعة نسبة أوافق بشدة ٥٠٪ ونسبة أوافق هي ٣٠٪ ونسبة محايد هي ٣٠٪ ، والعبارة الخامسة نسبة أوافق بشدة هي ٥٥٪ ونسبة أوافق هي ٢٥٪ ونسبة محايد هي ٢٠٪ . ومما يتضح أن جميع العبارات اتجاهاها العام هو أوافق بشدة مما يدل على صحة الفرضية.

### المحور الثاني

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف انتشار تقنية نظم المعلومات

### وتفاقم المشكلات الإدارية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الاتجاه العام
زيادة المشكلات الإدارية تعود للتقدير الخاطئ لاحتياجات المنظمة مستقبلا من المعلومات	٤٠٪	٣٠٪	١٥٪	١٠٪	٠٪	أوافق بشدة
انتشار تقنية نظم المعلومات يساعد في إيجاد منظمة أكثر تماسكا	٤٠٪	٤٥٪	١٠٪	٥٪	٠٪	أوافق
نظم المعلومات تساعد في تخفيض عدم التأكد للإدارة العليا وبالتالي جودة القرارات المتخذة.	٣٥٪	٥٥٪	١٠٪	٠٪	٠٪	أوافق
تنمية الالتزام نظم المعلومات تقود إلى تحسين الأداء وبالتالي تحسين رفاهية المجتمع.	٣٥٪	٤٠٪	١٠٪	١٥٪	٠٪	أوافق

من الجدول أعلاه فيما يتعلق بالعبارة الأولى نجد أن نسبة أوافق بشدة هي ٤٠٪ ونسبة أوافق هي ٣٠٪ ونسبة محايد هي ١٥٪ ونسبة لا أوافق هي ١٠٪ ، والعبارة

الثانية نسبة أوافق بشدة هي ٤٠٪ ونسبة أوافق هي ٤٥٪ ونسبة محايد هي ١٠٪ ونسبة  
محايد هي ٥٪ ، والعبارة الثالثة نسبة أوافق بشدة هي ٣٥٪ ونسبة أوافق هي ٥٥٪  
ونسبة محايد هي ١٠٪ ، والعبارة الرابعة نسبة أوافق بشدة ٣٥٪ ونسبة أوافق هي ٤٠٪  
ونسبة محايد هي ١٠٪ ونسبة لا أوافق هي ١٥٪ .

ومما يتضح أن جميع العبارات اتجاهها العام هو أوافق بشدة مما يدل على  
صحة الفرضية.

### المحور الثالث

#### يرتبط اتخاذ القرار الإداري الرشيد بتنمية وتطوير نظم معلومات العنصر البشري

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الاتجاه العام
لا توجد علاقة بين اتخاذ القرار الإداري الرشيد وتطوير العنصر.	٤٠٪	٢٥٪	١٥٪	٢٠٪	٠٪	أوافق بشدة
الإدارة الاليكترونية للموارد البشرية تطبيق متميز للتقنيات المعتمدة على الويب يسهم في على نطاق توفير فرص عديدة لإدارة تلك المعلومات.	٦٠٪	١٥٪	١٥٪	١٠٪	٠٪	أوافق بشدة
الإدارة الفعالة هي التي تسهيل التعاون والتدريب والتفاعل والمشاركة ونشر المعلومات.	٧٠٪	٢٥٪	٥٪	٠٪	٠٪	أوافق بشدة

من الجدول أعلاه فيما يتعلق بالعبارة الأولى نجد أن نسبة أوافق بشدة هي ٤٠٪  
ونسبة أوافق هي ٢٥٪ ونسبة محايد هي ١٥٪ ونسبة لا أوافق هي ٢٠٪ ، والعبارة الثانية

نسبة أوافق بشدة هي ٦٠٪ ونسبة أوافق هي ١٥٪ ونسبة محايد هي ١٥٪ ونسبة لا أوافق ١٠٪ ، والعبارة الثالثة نسبة أوافق بشدة هي ٧٠٪ ونسبة أوافق هي ٢٥٪ ونسبة محايد هي ٥٪ .

ومما يتضح أن جميع العبارات اتجاهها العام هو أوافق بشدة مما يدل على صحة الفرضية أن جميع العبارات اتجاهها العام هو أوافق بشدة مما يدل على صحة الفرضية.

#### المحور الرابع

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأمن الإلكتروني

#### ومعالجة المشكلات الإدارية

الاتجاه العام	لا أوافق بشده	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
أوافق بشدة	٠٪	١٠٪	٥٪	٢٥٪	٦٠٪	تمثل الجرائم المحسوبة تحديا كبيرا لإدارة أنظمة المعلومات
أوافق بشدة	٠٪	٠٪	٥٪	١٥٪	٨٠٪	السرية وأمن البيانات يقلل من الوقوع في المشكلات الإدارية
أوافق بشدة	٠٪	٠٪	٥٪	٣٥٪	٦٠٪	النظام الأمني الفعال يشمل جميع العناصر ذات الصلة بنظام المعلومات الحاسوبية
أوافق بشدة	٠٪	٠٪	١٠٪	٢٠٪	٧٠٪	التقدم التقني السريع يجعل الكثير من وسائل الحماية متقدمة بعد فترة وجيزة من استخدامها
أوافق بشدة	٠٪	٥٪	٥٪	١٠٪	٨٠٪	البيانات المتناقلة بين المستخدم والخادم يجب أن تكون محمية

من الجدول أعلاه فيما يتعلق بالعبارة الأولى نجد أن نسبة أوافق بشدة هي ٨٠٪

ونسبة أوافق هي ١٥٪ ونسبة محايد هي ٥٪ ، والعبارة الثانية نسبة أوافق بشدة هي ٦٠

٪ ونسبة أوافق هي ٣٥٪ ونسبة محايد هي ٥٪ ، والعبارة الثالثة نسبة أوافق بشدة هي ٧٠٪ ونسبة أوافق هي ٢٠٪ ونسبة محايد هي ١٠٪ ، والعبارة الرابعة نسبة أوافق بشدة ٨٠٪ ونسبة أوافق هي ١٠٪ ونسبة محايد هي ٥٪ ونسبة ل أوافق هي ٥٪ .  
ومما يتضح أن جميع العبارات اتجاهاها العام هو أوافق بشدة مما يدل على صحة الفرضية.

## الخاتمة

### أولاً: النتائج:

من خلال الدراسة تم التوصل للنتائج التالية :

- ١ . أثبتت الدراسة أن استخدام منظومات الإدارة الالكترونية بمراكز كلية الحاسوب يسهم بدرجة كبيرة في معالجة المشكلات الإدارية .
- ٢ . بينت الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف انتشار تقنية نظم المعلومات بكلية الحاسوب وزيادة المشكلات الإدارية .
- ٣ . اتخاذ القرار الإداري الرشيد بكليات الجامعة مرهون بتنمية وتطوير نظم معلومات العنصر البشري .
- ٤ . هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأمن الالكتروني ومعالجة المشكلات الإدارية .
- ٥ . المشكلة فرصة ثمينة على المديرين بالجامعات تدعيم وإتباع سياسة الباب المفتوح مع كافة الأطراف التي تتعامل معهم والتعامل بمرونة كبيرة مع المشكلات .

### ثانياً التوصيات:

- ١ . ضرورة توظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين بكلية العلوم الرياضية والحاسوب واستخدام الأمن الالكتروني لمنع ظهور المشكلات الإدارية .

٢. استمرارية البحث عن برامج وآليات جديدة وإبداعية وأن يكون الهدف من دراستها هو القضاء على المشكلات داخل الكلية وليس على سببها.
٣. تنظيم دورات تدريبية في مجال الإدارة الالكترونية نسبة لزيادة الطلب عليها داخل الجامعة وخارجها خاصة في الحوكمة الالكترونية والبطاقات الذكية
٤. العمل على تحقيق أهداف دائمة والبحث عن الحلول الإبداعية وتوثيق المعلومات المتعلقة بحل المشاكل بكلية العلوم الرياضية والحاسوب لمنع تكرار حدوثها.

### قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- السنة النبوية المطهرة.
- ١. أحمد بن عبد المحسن العساف، المشكلات الإدارية وكيفية علاجها واتخاذ القرارات، (الرياض: بدون د ١٤٢٥).
- ٢. باربارا أندرسون ، مهارات التفاوض الفعال ، مهارات التفاوض الاحترافي (القاهرة :مكتبة الهلال للنشر والتوزيع ، بدون ن) .
- ٣. بريان هوبكنز، جيمس ماركهام ،ترجمة خالد العامري ،الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية ( بنها : دار الفاروق للنشر، ٢٠٠٩) .
- ٤. تيودور ليفيت ،ترجمة نيفين غراب ، الإدارة الحديثة، ط١، (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤م).
- ٥. جمال عبد العزيز صابر، بحوث عمليات المحاسبية (القاهرة : حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف ٢٠٠٩م) .
- ٦. جمال خير الله ، الابداع الاداري ، ط١ ، (عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩م).

٧. رأفت رضوان ، الإدارة الالكترونية ، ( القاهرة : رئيس مركز المومات واتخاذ القرار) .
٨. زكى مكي إسماعيل ، السلوك التنظيمي ، ط١ ، (الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة ، مطابع السودان للعملة ، ٢٠٠٥ م) .
٩. زكى مكي إسماعيل ، نظم المعلومات الإدارية ، ط١ ، (الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة ، ٢٠٠٨) .
١٠. زكي مكي إسماعيل ، أصول الإدارة والتنظيم (١) ، (الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة الطبعة الأولى ٢٠٠٥) .
١١. زينب محمد يونس ، نظم المعلومات الإدارية ، (الإسكندرية : مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، بدون ن)
١٢. ربحي مصطفى عليان ، إدارة التغيير ، ط١ ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥ م) .
١٣. سعد غالب ياسين ، الإدارة الاليكترونية ، ط١ ، ( عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠) .
١٤. سليمان داؤد علي عبده ، الطرق المثالية ، لحل المشاكل بفاعلية ( صنعاء : كلية المجتمع ، برنامج المعلم التقني ، ٢٠١٣ م) .
١٥. صديق نصار وآخرون ، منهج القرآن الكريم في علاج الفساد الإداري ، (غزة : الجامعة الإسلامية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي ، ٢٠٠٨) .
١٦. طارق محمود دياب ، تنمية الكوادر البشرية لمواجهة المتغيرات المعاصرة ، ط١ ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٩ م) .
١٧. عدنان ماشى والي ، كيف تُحلُّ المشكلات الإدارية ، ورقة علمية منشورة ، (٢٠١٠ م) .

١٨. علي عبد الله الحاكم، الإدارة الإستراتيجية، ط١، (الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٦م).
١٩. محمد الصيرفي ، الضغط والقلق الإداري، (الإسكندرية : مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م).
٢٠. محمد الفاتح محمود المغربي ، نظم المعلومات الإدارية ، ( القاهرة :الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م).
٢١. محمد عبد الله عبد الرحيم ، حل المشاكل وصنع القرار ،( القاهرة : مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث كلية الهندسة – جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م).
٢٢. مزمل علي محمد عثمان نظم المعلومات الإدارية ، ط١،(الرياض : شركة الرشد العالمية، ٢٠١٥م).
٢٣. ميرغني عبد العال حمور ، إدارة الوقت ، ط١، ( الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٦م).
٢٤. هاني فاضل جمعة الشاوي ، رؤية في صياغة العلاقة بين المشكلات المشهورة في الإدارة وعملية اتخاذ القرار (جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد ،بدون ن).



# قياس أثر إنتاج الصمغ العربي على صادرات السودان الزراعية (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م)

الدكتور/

إبراهيم علي جماع الباشا

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم



## المستخلص

تناولت الدراسة موضوع قياس أثر إنتاج الصمغ العربي على صادرات السودان الزراعية (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م). وهدفت إلى التعرف على العلاقة ذات الدلالة الإحصائية التي تربط بين معدل إنتاج الصمغ العربي (متغير مستقل) وحصيلة صادرات السودان الزراعية (متغير تابع) خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م). وتلخصت مشكلة الدراسة في السؤال : هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية تربط بين معدل إنتاج الصمغ العربي و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) .؟ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و المنهج القياسي التطبيقي لمعالجة المشكلة . وتوصلت لعدة نتائج أهمها : وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل إنتاج الصمغ العربي كمتغير تابع و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) كمتغير مستقل. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمشاريع الصمغ العربي وذلك بتقديم التمويل الكافي للمنتجين ، توفير خدمات الإرشاد الزراعي ، مكافحة الآفات، توفير الخدمات الضرورية التي تعين المزارعين على الاستقرار في مناطق الإنتاج، المحافظة على مساحات كافية لصمغ الهشان ومساحات كافية لصمغ الطلح .

## الكلمات المفتاحية :

الطلح، الهشاب ، الصادرات .

## Abstract

The study dealt with the effectiveness of gum arabic in the export of Sudan agricultural exports (2000 - 2017). The objective of the study was to identify the statistical significance relationship between the rate of production of gum arabic (independent variable) and the export of Sudan agricultural exports (variable) during the period (2000 - 2017). The problem of the study is summarized in the question: Is there a statistically significant relationship between the rate of production of gum arabic and the export of Sudan agricultural exports during the period (2000 - 2017)? The study used the descriptive approach and the standard approach to address the problem. The results were the most important: The existence of a positive correlation between the rate of production of gum arabic as a dependent variable and the outcome of Sudan's agricultural exports during the period (2000 - 2017) as an independent variable (85%). The study recommended the need to pay attention to gum arabic projects by providing adequate financing for producers, providing agricultural extension services and pest control, and providing the necessary services that help farmers to settle in the production areas and maintain adequate areas of talh gum and enough space for the glue.

### Keywords:

Al-Talh, Al-Hashab, exports

## مقدمة

يعد الصمغ العربي من أهم صادرات القطاع الزراعي في السودان حيث يأتي ترتيبه بين الصادرات الزراعية في المرتبة الثالثة و ذلك لجودة هذا المنتج و رغبة العالم الخارجي في الحصول عليه حيث تزايدت حصيلة صادرات الصمغ العربي في عام ٢٠٠٥م بمعدل (٧٧,٥٪) ولكنها بدأت في التراجع في عام ٢٠٠٦م بمعدل (٥٣,٣٪) نتيجة لظروف السوق العالمية و دخول بعض المنافسين مثل دول تشاد ، إفريقيا الوسطى و إثيوبيا بالإضافة إلى انحصار مساحات غابات الصمغ العربي لصالح بعض المحاصيل الأخرى<sup>(١)</sup>.

وبما أن الصمغ العربي يحتل مرتبة متقدمة بين صادرات القطاع الزراعي في السودان ، فإنه يمكن الاستعانة به في معالجة مشاكل الميزان التجاري و تحسين قيمة العملة المحلية ، لذلك لا بد من التعرف على الموقف الحقيقي لمستوى المساهمة الاقتصادية لهذا القطاع إلى جانب الصادرات الزراعية الأخرى .

## مشكلة البحث:

في العام ٢٠١٢م بدأ قطاع الصمغ العربي في السودان يعاني من انخفاض حصته في السوق العالمية حتى وصلت إلى (٤٥٪) بدلاً من (٨٠٪) في الفترة السابقة لهذا العام نتيجة لاتخاذ السلطات بعض القرارات السياسية غير المواتية فأصبح هذا النشاط على غير جدوى في وجهة نظر المزارعين فعملوا على قطع أشجار الصمغ و تحولوا إلى زراعة محاصيل نقدية أخرى<sup>(٢)</sup> مما يعني انخفاض مستوى إنتاج هذا المحصول الأمر الذي قد يضعف مساهمة الصمغ العربي في حصيلة صادرات السودان الزراعية ، بالتالي فإن الصعوبة تكمن في التعرف على مستوى العلاقة التي تربط بين معدل إنتاج الصمغ العربي وحصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م).

(١) هالة احمد الأمين ، تطور الصادرات السودانية (١٩٩٥ - ٢٠٠٧م) و فرصها في الأسواق العالمية ، نقطة التجارة السودانية ، إدارة الترويج والدراسات و الاستثمار ، قسم الدراسات ، ٢٠٠٨م ، ص ٢-٣ .

(٢) ماجي بوكنان و آخرون ، ترجمة : كمال عوض عثمان ، جذور راسخة تجارة المحاصيل النقدية في دار فور ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، كينيا ، ٢٠١٣م ، ص ٨ .

تأسيساً على ذلك فإن مشكلة البحث تتمثل في السؤال الرئيس التالي : هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية تربط بين معدل إنتاج الصمغ العربي وحصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) ؟

و للإجابة عن هذا السؤال الرئيس يمكن الاستفادة من الأجوبة عن التساؤلات الفرعية التالية :

- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية تربط بين معدل إنتاج صمغ الهشاب و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) ؟
- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية تربط بين معدل إنتاج صمغ الطلح و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) ؟

### فرضيات البحث:

يقوم البحث على اختبار الفرضيات التالية :

- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل إنتاج صمغ الهشاب و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) .
- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل إنتاج صمغ الطلح و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) .

### أهداف البحث:

يعمل البحث على تحقيق بعض الأهداف : فبينما يتمثل الهدف الرئيس للبحث في معرفة العلاقة ذات الدلالة الإحصائية التي تربط بين معدل إنتاج الصمغ العربي و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) .

فإن الأهداف الفرعية للبحث تتلخص في الآتي :

- تقدير أثر إنتاج صمغ الهشاب على صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) .

- فحص أثر إنتاج صمغ الطلح على صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م).

### أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يعمل على توضيح العلاقة التي تربط بين معدل إنتاج الصمغ العربي وحصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م)، حيث يمكن الاستفادة من نتائج هذا البحث في وضع الخطط والبرامج التنموية التي تفيد القطاعات الزراعية و القطاع الخارجي ، كما أن للبحث أهمية نظرية بالنسبة للدارسين إذ يمكن الاستفادة منه في إعداد بعض البحوث اللاحقة في نفس المجال أو المجالات ذات الصلة .

### منهجية البحث:

ينتهي البحث المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج القياسي لإجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية و التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبارات المشاكل القياسية باستخدام برنامج التحليل الاقتصادي E.Views9 و نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث يتم جمع البيانات من تقارير بنك السودان المركزي ، كذلك يتم الاستعانة بالمراجع و الرسائل العلمية لتكوين الإطار النظري للدراسة.

### تنظيم البحث:

يتكون البحث من مقدمة و ثلاثة مباحث لتوضيح المفاهيم و الأدبيات المهمة بالإضافة إلى تقديم الجانب التحليلي و اختبار الفرضيات و الخاتمة .

### الدراسات السابقة:

منها ما يلي :

## دراسة أبو علي (٢٠١١م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مستوى إنتاج الصمغ العربي والكميات المصدرة منه، واستخدمت منهج التحليل الوصفي و المنهج الإحصائي ، وافترضت الدراسة بأن هنالك علاقة بين معدل إنتاج الصمغ العربي و عائدات السودان من خلال تصديره إلى الخارج ، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها إن انخفاض إنتاجية الصمغ العربي يترتب عليها انخفاض العائدات المرجوة منه ، توصي الدراسة بأهمية تخفيض الرسوم والضرائب التي تفرضها الحكومة على قطاع الصمغ العربي تشجيعاً للمنتجين<sup>(١)</sup>. تتفق الدراسة مع البحث من حيث تناول الأثر الاقتصادي للصمغ العربي ويختلف البحث عنها في دراسة آثار أصناف الصمغ العربي (طلح، هشاب) على الصادرات الزراعية .

## دراسة أرباب (٢٠١٧م):

تناولت الدراسة واقع الصادرات السودانية الزراعية والصناعية من حيث حجم مساهمتها في الصادرات غير البترولية، هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مستوى الإنتاج الزراعي والصناعي ومستوى الصادرات غير البترولية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت نتائجها إلى أن التذبذب في مستوى الإنتاج يؤدي إلى تذبذب في مستوى مساهمتها في الصادرات، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمشاريع الإنتاج الزراعي والصناعي من حيث توفير التمويل الكافي<sup>(٢)</sup>.

تتفق الدراسة مع البحث من حيث توضيح العلاقة بين مستوى الإنتاج الزراعي والصناعي وكمياتها المصدرة، ويختلف البحث عنها في اقتصاره على أثر إنتاج الصمغ على الصادرات الزراعية.

(١) عبد الماجد عبد القادر عبد الماجد أبو علي ، اقتصاديات إنتاج و تسويق الصمغ العربي ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الخرطوم، كلية الزراعة ، ٢٠١١م.

(٢) مصعب معتصم سعيد أرباب ، واقع الصادرات السودانية غير البترولية (٢٠٠٥م - ٢٠١٥م) ، مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، العدد ٢٦ ، ٢٠١٧م .



## المبحث الأول

### الصمغ العربي في السودان

يشتمل هذا المبحث على تعريف للصمغ الخام ، أهم الأشجار المنتجة له ، معوقات إنتاجه و مستوى الإنتاج في السودان (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) ذلك كما يلي :

#### أولاً : تعريف الصمغ الخام:

هو عبارة عن أصناف الصمغ التي يتم استخلاصها من أشجار الهشاب أو الطلح أو السنط دون أي تدخل بشري من أجل إحداث تغيير في شكل المنتج أو لونه أو طعمه أو رائحته<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً : أهم أنواع الأشجار المنتجة للصمغ العربي في السودان:

منها ما يلي :

##### أ. شجرة السنط :

تنمو هذه الشجرة طبيعياً ويمكن استزراعها، ولها ميزة في إنتاج صمغ الكاكموت، ولكنها تعتبر أقل قبولاً في السوق العالمي بالمقارنة مع الهشاب والطلح، وإن للعالم قرابة الألف نوع منها ولكنها تفتقر إلى المكونات التي تزيد من جودتها في الأسواق<sup>(٢)</sup>.

##### ب. شجرة الهشاب :

تعتبر هذه من الأشجار الطبيعية النمو إلى جانب إمكانية بذرها أو شتلها ، و عندما تبلغ هذه الشجرة الخامس و العشرون من عمرها فإن إنتاجها يبدأ في النقصان<sup>(٣)</sup>.

و من فوائدها : حماية التربة من الانجراف و التصحر ، زيادة الإنتاج الزراعي ، توفير الفحم والخشب و يكمن دورها الأساسي في إنتاج الصمغ للمساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد الماجد عبد القادر عبد الماجد أبو علي ، اقتصاديات إنتاج و تسويق الصمغ العربي في ولاية القضارف ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الخرطوم ، كلية الزراعة ، ٢٠١١م ، ص ٢٤ .

(٢) منصور خالد ، أزمة الصمغ العربي و شركة الإسعاف و الإصلاح ، ورقة معدة لحل مشكلات الصمغ العربي ، الخرطوم ، ٢٠٠٦م ، ص ٤ .

(٣) عبد العظيم ميرغني إبراهيم ، ورقة مقدمة في ندوة إنتاج و تسويق الصمغ العربي ، المشاكل و المعوقات و مقترحات الحل ، الخرطوم ، د/ت ، ص ٢ .

(٤) الحاج مكي عووضة ، إنتاج و تسويق الصمغ العربي ، ورقة مقدمة في ورشة عمل حول آفاق الإنتاج و التسويق للصمغ العربي ، الخرطوم ، ٣ فبراير ٢٠٠٠م ، ص ٢ .

## ج. شجرة الطلح :

تنمو هذه الشجرة في السهول الطينية و تساهم في إنتاج الصمغ العربي في السودان إلا أن تعرضها للقطع من أجل التوسع الزراعي و الاستخدامات المنزلية الأخرى أدى إلى انخفاض مستوياتها الإنتاجية، و هي أقل قيمة اقتصادية من الهشاب<sup>(١)</sup>.

## ثالثاً : معوقات إنتاج الصمغ العربي :

تتمثل فيما يلي :

- دخول المزارعين في صفقات خاسرة حيث مبادلة الإنتاج بسعر منخفض من أجل الحصول على احتياجاتهم الضرورية (تجارة الشيل) وضعف التمويلات الكافية للعمليات الإنتاجية<sup>(٢)</sup>.
- عدم توفير المخازن المناسبة لحفظ المحصول في مواقع الإنتاج و تذبذب معدلات الأمطار و درجات الحرارة<sup>(٣)</sup>.
- انخفاض أسعار الصمغ في بعض المواسم يؤدي إلى هجرة المزارعين إلى محاصيل أخرى و مشكلة نقص مياه الشرب<sup>(٤)</sup>. و الرسوم الولائية و الاتحادية و المحلية و صعوبة الترحيل و ارتفاع تكلفته<sup>(٥)</sup>.

(١) محمد أحمد فضل ، سياسات تسويق الصمغ العربي بالتطبيق على شركة الصمغ العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أمدرمان الإسلامية، ٢٠٠٣ م ، ص ٩٢.

(٢) عبد الماجد عبد القادر عبد الماجد أبو علي ، اقتصاديات إنتاج و تسويق الصمغ العربي في ولاية القضارف ، ص ٣٦ ، مرجع سابق.

(٣) محمد عثمان دقنو، إنتاج و تسويق الصمغ العربي المشاكل و الحلول، ورقة مقدمة إلى لجنة معالجات قضايا الصادرات غير البترولية بوزارة المالية ، الخرطوم ، فبراير ٢٠٠٦ م ، ص ٢.

(٤) أحمد علي سبيل - هويدا آدم - منال عبد الرحمن ، إنتاج الصمغ العربي بالتركيز على مجتمع المنتجين و دالة الإنتاج ، بحث معد لإدارة البحوث بشركة الصمغ العربي ، الخرطوم ، ٢٠٠١ ، ص ٢٦.

(٥) هالة احمد الأمين ، تطور الصادرات السودانية (١٩٩٥ \_ ٢٠٠٧م)، ص ٥ ، مرجع سابق .

رابعاً : معدلات إنتاج الصمغ العربي في السودان (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م):

الجدول رقم (١)

يوضح إنتاج الصمغ العربي في السودان (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) بالآلاف الأطنان

السنة	إنتاج صمغ الهشاب	إنتاج صمغ الطلح	إجمالي الصمغ المنتج
٢٠٠٠م	١٠	٤	١٦
٢٠٠١م	١٢	٤	١٦
٢٠٠٢م	١٤	٢	١٧
٢٠٠٣م	١٢	٤	١٦
٢٠٠٤م	١٢	٥	١٧
٢٠٠٥م	١٢	٩	٣١
٢٠٠٦م	٨	٦	١٢
٢٠٠٧م	٧	٥	١٢
٢٠٠٨م	٧	٨	٢٠
٢٠٠٩م	١٠	١١	٢٨
٢٠١٠م	٩	١٢	٢٥
٢٠١١م	٨	١٦	٣٠
٢٠١٢م	٧	٢١	٣١
٢٠١٣م	٢٣	٣٩	٧٦
٢٠١٤م	١٩	٢١	٤٢
٢٠١٥م	١٧	١٩	٣٨
٢٠١٦م	٢٩	٥٨	٨٨
٢٠١٧م	٢٦	٣٧	٦٤

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي ، تقارير وزارة الزراعة و الغابات (٢٠٠٠م-٢٠١٧م)

تلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه بأن إنتاج صمغ الهشاب بلغ أعلى معدل له في العام ٢٠١٦م بواقع (٢٩) تسعة و عشرون ألف طن ، بينما شهدت الأعوام

٢٠٠٧م ، ٢٠٠٨م ، ٢٠١٢م أدنى معدل لإنتاج صمغ الهشاب في السودان بواقع (٧) سبعة ألف طن لكل عام .

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن إنتاج صمغ الطلح بلغ أعلى معدل له في ٢٠١٦م بواقع (٥٨) ثمانية وخمسون ألف طن ، بينما شهد العام ٢٠٠٢م أدنى معدل لإنتاج صمغ الطلح بواقع (٢) ألف طن .

## المبحث الثاني

### صادرات السودان الزراعية

#### أولاً : خلفية تاريخية:

منذ الاستعمار والحقبة التي تلتها كانت القطن في صدارة صادرات السودان الزراعية حيث يقدم إلى مصانع النسيج البريطانية بواسطة بعض الشركات الأجنبية التي تولت أمر التصدير ولكن بعد الاستقلال برزت بعض البيوتات السودانية كمصدر لمحاصيل القطن والصمغ العربي والحبوب الزيتية فكانت عملية التصدير يتم تمويلها من البنك الأهلي المصري .

وعلى الرغم من تأسيس بنك السودان المركزي في الستينيات إلا أنه لم يمارس دور الرقابة على أسعار الصادرات ولم يتدخل من أجل توجيه العائدات المتحصل عليها من عملية تصدير المنتجات الزراعية، وكذلك فإن وزارة التجارة لم يكن لديها أي نشاط للتحكم في حركة الصادرات والواردات على الرغم من أن لها مطلق الصلاحيات من حيث إصدار الرخص التجارية وتحديد الكميات المعدة للصادر في الظروف الاقتصادية المواتية ولكنها تتدخل أحياناً عندما يكون هنالك خلل في الميزان التجاري ذلك من أجل معالجة بعض المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد السوداني .

في عام ١٩٦٩م عمل النظام المايوي على مصادرة وتأميم الشركات الأجنبية الأمر الذي أدى إلى حدوث خلل في البنية التحتية للصادرات الزراعية لكن النظام عمل على تلافيه من خلال تكوين بعض شركات الصادرات الزراعية المتمثلة في الآتي<sup>(١)</sup>:

- شركات تصدير الصمغ العربي .
- شركة تصدير القطن .
- شركة تصدير الحبوب الزيتية.
- مؤسسة تصدير المواشي .

بالرغم من الدعم الذي يقدم لهذه الشركات إلا أن بعضها تعرض للفشل (شركة الحبوب الزيتية، مؤسسة تصدير المواشي) واستمرت شركات تصدير القطن والصمغ العربي<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً : معوقات نمو صادرات السودان الزراعية:

تتمثل فيما يلي :

- ضعف السياسات الزراعية .
- صعوبة الحصول على التمويل في التوقيت المناسب .
- تخلف التقنيات المستخدمة في القطاع الزراعي .
- ضعف البنيات التحتية .
- ارتفاع معدل الجبايات على الزراعة .
- انخفاض مستوى القدرة التنافسية في السوق العالمية .
- ضعف الخدمات المساعدة في العملية الإنتاجية .
- انتشار الآفات والأمراض التي تحد من الإنتاج والإنتاجية<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً : الأهمية الاقتصادية للصادرات السودانية :

تتمثل فيما يلي :

(١) إنعام بابكر محمد احمد ، تقييم آثار السياسات التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠٠٥م ، ص ص ٢١-٢٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٣) مصعب معتصم سيد أرباب ، واقع الصادرات السودانية غير البترولية (٢٠٠٥م - ٢٠١٥م) ، ص ٣٥٩ ، مرجع سابق .

- إنها تمثل مورداً للحصول على العملات الصعبة وتساعد في إشباع الحاجات الضرورية .
- تعين على تمويل المشاريع الإنتاجية و تساهم في الدخل القومي .
- معالجة الخلل في الميزان التجاري و المساعدة على سداد الديون الخارجية .
- المساعدة في توفير الطاقات اللازمة لمشاريع التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي<sup>(١)</sup> .

رابعاً : معدلات صادرات السودان الزراعية (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م):

الجدول رقم (٢)

يوضح صادرات السودان الزراعية (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) بآلاف الدولارات

السنة	صادرات السودان الزراعية ألف دولار
٢٠٠٠م	٢١٥٤٢٣
٢٠٠١م	٢١٦٢٢٢
٢٠٠٢م	٢١٤٤٧٢
٢٠٠٣م	٢٥٥٥٦١
٢٠٠٤م	٣٨٦٣٥٨
٢٠٠٥م	٣٦٥٣٢٦
٢٠٠٦م	٣٢٨٣٥٨
٢٠٠٧م	٢٦٥٢١٦
٢٠٠٨م	٣٢٨٩٤٦
٢٠٠٩م	٢٤٠٨٨٧
٢٠١٠م	٢٣٨٩٢٩
٢٠١١م	٣٨٢٩١٧
٢٠١٢م	٣٥١٤٩٠
٢٠١٣م	٩٠٠٦٧١
٢٠١٤م	٧٥٥٢٢٠
٢٠١٥م	٧٥١٣٨٨
٢٠١٦م	٧٥١٣٠٦
٢٠١٧م	١٠٣٥٥٧٣

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي ، تقارير وزارة الزراعة و الغابات (٢٠٠٠م-٢٠١٧م)

تلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن صادرات السودان الزراعية بلغت أعلى معدل لها في العام ٢٠١٧م بواقع (١٠٣٥٥٧٣) ألف دولار ، بينما شهد العام ٢٠٠٢م أدنى معدل لها بواقع (٢١٤٤٧٢) ألف دولار.

### المبحث الثالث

### تحليل البيانات

تشتمل عملية التحليل على اختبار سكون السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ بالإضافة إلى اختبارات مشاكل التحليل القياسي اعتماداً على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) . و من ثم تقييم النموذج كما يلي :

**أولاً : تقدير نموذج منتجات الصمغ العربي وعلاقته بالصادرات الزراعية في السودان:**

بعد استخدام أسلوب التجريب تبين أن الدالة اللوغريتمية تمثل أفضل شكل رياضي للنموذج حيث تم التعبير عنه بالعلاقة التالية :

$$\text{Log}(y) = a_1 + a_2 \log(x_1) + a_3 \log(x_2) + c$$

(y) = حصيلة صادرات السودان الزراعية .

(x<sub>1</sub>) = إنتاج صمغ الهشاب في السودان .

(x<sub>2</sub>) = إنتاج صمغ الطلح في السودان .

C = المتغير العشوائي .

تحديد الإشارات المسبقة للمعالم وفقاً للنظرية الاقتصادية فإنها يتوقع أن تكون على النحو التالي :

a<sub>1</sub> : مقدار الثابت يتوقع أن تكون اشارته موجبة .

$a_2$  : نسبة التغير في حصيله صادرات السودان الزراعيه عند ما يتغير إنتاج صمغ الهشاب بوحده واحده يتوقع أن تكون اشارتها موجبه .

$a_3$  : نسبة التغير في حصيله صادرات السودان الزراعيه عند ما يتغير إنتاج صمغ الطلح بوحده واحده يتوقع أن تكون اشارتها موجبه .

### ثانياً : اختبار سكون السلاسل الزمنية:

يتم الأخذ باختبار ديكي فلر المطور حيث تكون السلسلة مستقرة إذا كانت قيمتها المحسوبة اكبر من الجدولية تحت مستوى معنوية ٥٪ فيمكن توضيح ذلك اعتماداً على برنامج eviews9 حيث إن نتائج التحليل الواردة في الملحق رقم (١) تشير إلى أن السلاسل جميعها مستقرة عند الفرق الأول كما يلي :

- سلسلة الصادرات الزراعيه في السودان ( $y$ ): تشير نتائج الاختبار إلى أن القيمة المحسوبة لهذه السلسلة بلغت (-٥,٠٥) وأن قيمتها الجدولية تساوي (-٣,٠٦) بمستوى معنوية (٠,٠٠١) وهذا يدل على استقرارها .
- سلسلة إنتاج صمغ الهشاب في السودان ( $x_1$ ): تشير نتائج الاختبار إلى أن القيمة المحسوبة لهذه السلسلة بلغت (-٤,١٢) وأن قيمتها الجدولية تساوي (-٣,٠٨) بمستوى معنوية (٠,٠٠٧) وهذا يدل على استقرارها .
- سلسلة إنتاج صمغ الطلح في السودان ( $x_2$ ): تشير نتائج الاختبار إلى أن القيمة المحسوبة لهذه السلسلة بلغت (-٨,٢٤) وأن قيمتها الجدولية تساوي (-٣,٠٨) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠٠) وهذا يدل على استقرارها .
- سلسلة البواقي ( $u$ ) : تشير نتائج الاختبار إلى أن القيمة المحسوبة لهذه السلسلة بلغت (-٣,٤٠) و أن قيمتها الجدولية تساوي (-٣,٠٨) بمستوى معنوية (٠,٠٢٨) وهذا يدل على استقرارها .



### ثالثاً : اختبار التكامل المشترك:

تشير نتائج التحليل الواردة في الملحق رقم (٢) إلى وجود التكامل المشترك لسلسلة متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة وذلك من خلال موافقة إشارات معاملات المتغيرات للنظرية الاقتصادية بالإضافة إلى إن جميع المتغيرات جاءت تحت مستوى المعنوية ٥٪ وبهذا فإن علاقة الانحدار المقدرة بينها لا تكون زائفة.

### رابعاً : نموذج تصحيح الخطأ:

يتضح من الملحق رقم (٢) أن قيمة معامل التكيف بلغت (-٠,٦٥) وهي تمثل المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ وهي معتمدة إحصائياً مع الإشارة السالبة المتوقعة وهذا يدل على تأكيد العلاقة التوازنية طويلة الأجل كما أنها تشير إلى أن معدلات حصيلة صادرات السودان الزراعية عندما تنحرف عن مستوياتها التوازنية في المدى القصير فإنها تُصحح بنسبة (٠,٦٥٪) من هذا الانحراف في المدى الطويل.

### خامساً : تقييم النموذج :

بتعويض القيم التي تم التوصل إليها من برنامج E.Views تصبح معادلة النموذج على النحو التالي :

$$(x_2)٠,٢٤٠ + (x_1)٠,٣٧١ + ٧,٠٠٢ = y$$

### أ. تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

تلاحظ من خلال نتائج التحليل الواردة في الملحق رقم (٣) إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي :

- إن قيمة الثابت بلغت (٧,٠٠٢) وهي قيمة موجبة وتدل على كمية صادرات السودان الزراعية عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة مساوية للصفر.

- قيمة متغير إنتاج صمغ الهشاب بلغت (٠,٣٧١) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين معدل إنتاج صمغ الهشاب وقيمة صادرات السودان الزراعية ، عليه فأن أي زيادة في إنتاج صمغ الهشاب تؤدي إلى زيادة في حصيله صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٧٢٠١م).

- قيمة متغير إنتاج صمغ الطلح بلغت (٠,٢٤٠) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين معدل إنتاج صمغ الطلح وقيمة صادرات السودان الزراعية ، عليه فأن أي زيادة في إنتاج صمغ الطلح تؤدي إلى زيادة في حصيله صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٧٢٠١م).

### ب. تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي .

وفقاً للمعيار الإحصائي و تأسياً على نتائج التحليل الواردة في الملحق رقم (٣)

يمكن تقييم النموذج كما يلي :

### معنوية المعالم المقدرة :

ثبوت معنوية كل من الثابت و معاملات المتغيرات المستقلة حيث جاءت قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية ٥٪ حيث نجد إن قيمة (t) للثابت بلغت (٣,٣٤) بمستوى معنوية (٠,٠٣٥) و إن قيمة (t) لمعامل إنتاج صمغ الهشاب بلغت (٢,٣٣) بمستوى معنوية (٠,٠٣٦) و إن قيمة (t) لمعامل إنتاج صمغ الطلح بلغت (٢,٦٦) بمستوى معنوية (٠,٠١٩) و بالتالي فإن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من ٥٪ وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة ، والمتغير التابع (حصيله صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) .

### معنوية النموذج :

تلاحظ ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية ٥٪ ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة F (٢٤,٦١) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) .

## جودة توفيق المعادلة :

يدل معامل التحديد ( $R^2$  (R-Squared) على جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد المعدل للدالة (٠,٨٥) وهذا يعنى إن ٨٥٪ من التغيرات في المتغير التابع (حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) يتم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة بينما (١٥٪) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

## سادساً : اختبار الحدود:

يعمل هذا الاختبار على توضيح ما إذا كان هناك أثر للمتغيرات المفسرة على المتغير التابع أم لا في الأجل الطويل و ذلك من خلال قيمة F-statistic و مقارنتها بقيم الحدود العليا و الدنيا فإذا كانت أعلى منها يرفض فرض العدم أما إذا كانت أقل من قيم الحدود الدنيا فيقبل فرض العدم و لكن إن كانت بين الحدين هذا يعني عدم وضوح العلاقة في الأجل الطويل . لكن قيمتها من خلال الملحق رقم (٤) تساوي (٦,٣٨) وهي أكبر من قيمة الحدود العليا المناظرة لمستوى المعنوية ٥٪ المقدرة ب (٤,٨٥) و هذا يدل على قبول الفرض البديل الذي يشير إلى أن للمتغيرات المفسرة أثر في المتغير التابع .

## سابعاً : اختبار المشكلات القياسية:

تتمثل المشكلات فيما يلي :

### أ. مشكلة الارتباط الذاتي :

اتضح من خلال نتائج التحليل التي في الملحق رقم (٥) أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لأن قيمة (Prob. F) بلغت (٠,٦٩) وهي أكبر من (٠,٠٥).

### ب. مشكلة اختلاف التباين:

تدل نتائج التحليل التي في الملحق رقم (٦) على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين و ذلك من خلال القيمة الاحتمالية (prob Of F.Statistic) لهذه الاختبار حيث

أنها تساوي (٠,٢٠) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) لذلك فإن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين .

### ج. التوزيع الطبيعي للبواقي:

تشير نتائج التحليل التي في الملحق رقم (٧) إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي و الدليل على ذلك شكل الرسم البياني الموضح في الملحق وكذلك قيمة (prob) التي بلغت (٠,٦٤) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) ما يدل على أن البواقي موزعة طبيعياً .

وعليه نستنتج وفقاً لنتائج التقدير (وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (إنتاج صمغ الطلح ، إنتاج صمغ الهشاب) و المتغير التابع (حصيلة صادرات السودان الزراعية) خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) .

## اختبار الفرضيات والخاتمة

### أولاً : اختبار الفرضيات:

اشتمل البحث على الفرضيات الآتية :

أ. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل إنتاج صمغ الهشاب و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) .

تشير نتائج التحليل إلى أن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية تصل (٠,٨٥) تربط بين معدل إنتاج صمغ الهشاب و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) . لذلك فإن الفرضية الأولى تُعد مقبولة .

ب. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل إنتاج صمغ الطلح و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م) .

تشير نتائج التحليل إلى أن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية تصل (٠,٨٥) تربط بين معدل إنتاج صمغ الطلح و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م). لذلك فإن الفرضية الثانية تُعدُّ مقبولة.

## ثانياً : خاتمة البحث:

تشتمل الخاتمة على النتائج و التوصيات كما يلي :

### أ. نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج التالية :

- إن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية تصل (٠,٨٥) تربط بين معدل إنتاج صمغ الهشاب و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م). هذا يعني إن الزيادة في إنتاج صمغ الهشاب تؤدي إلى زيادة حصيلة صادرات السودان الزراعية . وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة التي تنص على أن الصادر يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الإنتاج إذ أنه لا بد من تلبية الطلب الداخلي أولاً ثم تصدير الفائض .
- إن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية تصل (٠,٨٥) تربط بين معدل إنتاج صمغ الطلح و حصيلة صادرات السودان الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م). هذا يعني إن الزيادة في إنتاج صمغ الطلح تؤدي إلى زيادة حصيلة صادرات السودان الزراعية . وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الصادر يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الإنتاج إذ أنه لا بد من إشباع الرغبات المحلية أولاً ثم تصدير الفائض .

### ب. توصيات البحث:

يوصي البحث بما يلي:

- ضرورة الاهتمام بمشاريع الصمغ العربي وذلك بتقديم التمويل للمنتجين و توفير خدمات الإرشاد الزراعي ومكافحة الآفات وتوفير الخدمات الضرورية التي تعين المزارعين على الاستقرار في مناطق الإنتاج .

- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في محصول الصمغ العربي و ذلك بتخفيض الضرائب أو إلغائها ما أمكن وكذلك توفير الحماية والخدمة الأمنية في مناطق الإنتاج.
- المحافظة على مساحات كافية لصمغ الهشاب ومساحات كافية لصمغ الطلح لأن التنوع في المنتجات قد يقلل من المخاطر الطبيعية تتعرض لها المحاصيل الغابية .

### المصادر و المراجع

- (١) أحمد علي سبيل - هويدا آدم - منال عبد الرحمن ، إنتاج الصمغ العربي بالتركيز على مجتمع المنتجين و دالة الإنتاج ، بحث معد لإدارة البحوث بشركة الصمغ العربي ، الخرطوم ، ٢٠٠١ .
- (٢) الحاج مكي عووضة ، إنتاج و تسويق الصمغ العربي ، ورقة مقدمة في ورشة عمل حول آفاق الإنتاج و التسويق للصمغ العربي ، الخرطوم ، ٣ فبراير ٢٠٠٠م .
- (٣) إنعام بابكر محمد احمد ، تقييم آثار السياسات التمويلية على تنمية الصادرات الزراعية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، ٢٠٠٥م .
- (٤) هالة احمد الأمين ، تطور الصادرات السودانية (١٩٩٥ - ٢٠٠٧م) و فرصها في الأسواق العالمية ، نقطة التجارة السودانية ، إدارة الترويج و الدراسات و الاستثمار، قسم الدراسات ، ٢٠٠٨م .
- (٥) ماجي بوكنان و آخرون ، ترجمة : كمال عوض عثمان ، جذور راسخة تجارة المحاصيل النقدية في دار فور ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، كينيا ، ٢٠١٣م .
- (٦) محمد أحمد فضل ، سياسات تسويق الصمغ العربي بالتطبيق على شركة الصمغ العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أمدردمان الإسلامية، ٢٠٠٣م .

- (٧) محمد عثمان دقنو، إنتاج وتسويق الصمغ العربي المشاكل و الحلول، ورقة مقدمة إلى لجنة معالجات قضايا الصادرات غير البترولية بوزارة المالية، الخرطوم، فبراير ٢٠٠٦م.
- (٨) منصور خالد، أزمة الصمغ العربي وشركة الإسعاف والإصلاح، ورقة معدة لحل مشكلات الصمغ العربي، الخرطوم، ٢٠٠٦م.
- (٩) مصعب معتصم سعيد أرياب، واقع الصادرات السودانية غير البترولية (٢٠٠٥م - ٢٠١٥م)، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد ٢٦، ٢٠١٧م.
- (١٠) عبد الماجد عبد القادر عبد الماجد أبو علي، اقتصاديات إنتاج وتسويق الصمغ العربي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الخرطوم، كلية الزراعة، ٢٠١١م.
- (١١) عبد العظيم ميرغني إبراهيم، ورقة مقدمة في ندوة إنتاج وتسويق الصمغ العربي، المشاكل والمعوقات ومقترحات الحلول، الخرطوم، د/ت.





# عقد السلم وأثره في التنمية اقتصادياً

الدكتور/

محمد بشير محمد الخليفة

أستاذ مساعد بقسم الفقه وأصوله - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم



## مستخلص البحث

تطرق هذا البحث بعنوان ((عقد السلم وأثره في التنمية اقتصادياً)) إلى دراسة عقد السلم وأثره في التنمية الاقتصادية وتناولت فيه مفهوم عقد السلم والحكمة من مشروعيته، ومعرفة أركان وشروطه وبعض الأحكام التي تتعلق به، وأثره الاقتصادي علي المجتمعات. وتهدف الدراسة لتوضيح مدى حاجة الناس لعقد السلم في هذا العصر، وإسهامه في مجال التنمية الاقتصادية، وإمكانية أن يكون عقد السلم بديلاً عن كثير من المعاملات الربوية، وأثره الفعال في تطوير المجتمع الإسلامي وتكافله وتآلفه وتعاون أفرادهِ. وانتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي والمقارن. وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها مفهوم عقد السلم وأركانه وشروطه، والوقوف على إمكانية أن عقد السلم يكون بديلاً شرعياً للمعاملات الربوية البنكية، وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات، الاهتمام بفقهِ المعاملات ومسائله، الوقوف على الوسائل المباحة التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية، محاربة المعاملات الربوية والتحذير عن مخاطرها وإيجاد البدائل لها.

## Abstract

This research handles the study of "Elsalam Contract" Borrowing money and repaying it later in the form of goods after fixed time- and its impact in the economical development. I pointed out to the conception of ELsalam contract and the knowledge of its pillars, conditions. And the Islamic rules that govern it and its economical benefits to the individual and community as whole.. The study aim to indicate clearly and to explain the need and the necessity of this sort of contracts in our

present time and its useful contribution to the economical development and the possibility to replace many of usury transactions. Inductive descriptive and comparative approaches were used0 The study has many useful results that I concluded them in the following, ELsalam contract can be lawful substitute that replace usually bank transactions and it can play an effective role in development economically and morally. Also it recommended to pay more attention and encourage. Other to study deeply the Islamic issues that given.

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن الله تعالى بعث رسوله محمد صلى الله عليه وسلم بشريعة محكمة، صالحة لكل زمان ومكان أساسها التيسير ورفع الحرج، وغايتها تحقيق مصالح العباد، لأن الناس يتفاوتون من حيث الغني والفقير، ومن حيث القدرة على العمل والإنتاج، فيحتاج المؤسر للمعسر والمعسر للمؤسر، لقلّة الخبرة والتجارب للمؤسر وتوفرها عند المعسر. لذا شرع الله تعالى عقد السلم قضاء لحاجة المؤسر لرفع الأرباح ورفع العوز والفاقة عن المعسر، إذ بعقد السلم يحدث التعاون والإخاء والوفاء. ولما كان لهذا البحث أثره في دراسة المباحث الفقهية، أردت أن أوضح مدى أثر عقد السلم في التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على بنك المزارع السوداني، وأكون بذلك مساهماً في عملية البحث العلمي، سائلاً المولى عز وجل التوفيق والسداد.

### مشكلة البحث:

هذا البحث يحاول أن يجيب على الأسئلة الآتية:

١- هل عقد السلم في العقود الشرعية المباحة؟

٢- هل عقد السلم يمكن أن يساهم في تنمية الأفراد والمجتمعات اقتصادياً.

### أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يبحث في جانب من جوانب المعاملات في الفقه الإسلامي، وهو عقد من العقود الشرعية، التي لها أثرها على التنمية الاقتصادية على الفرد والمجتمعات.

### أهداف البحث:

١- معرفة مدى حاجة الناس لعقد السلم في هذا العصر.

٢- إسهام عقد السلم في مجال التنمية الاقتصادية.

٣- إمكانية أن يكون عقد السلم البديل الشرعي لكثير من المعاملات الربوية البنكية.

٤- الأثر الفعال في تطور المجتمع الإسلامي وتكامله وتكافله وتعاون أفرادها.

### منهج البحث:

لقد اتبع الباحث المنهج الاستقرائي، والمنهج المقارن. تم تقسيم البحث إلى ، أربعة مباحث ، مفهوم عقد السلم وحكمة مشروعيته، أحكام عقد السلم أركان عقد السلم وشروط صحته، آثار عقد السلم في التنمية الاقتصادية.

## المبحث الأول

## مفهوم السلم ومثروعيته

## المطلب الأول

## تعريف السلم لغة واصطلاحاً

## أولاً: تعريف السلم لغة:

السلم لغة ، السلف وزناً ومعنى، وذلك المعنى هو بيع الأجل بالعاجل فهما مترادفان، ويشعر بهذا الترادف، قول الماوردي: ((أما السلف والسلم فهما عبارتان عن معنى واحد، فالسلف: لغة عراقية والسلم لغة حجازية))<sup>(١)</sup>.

أي: أنهما لفظان يدلان على معنى واحد، وقد استعمل الحجازيون لفظاً والعراقيون لفظاً للدلالة على هذا المعنى وهذا آية الترادف قال ابن منظور: ((السلم بالتحريك - السلف، وأسلم في الشيء وسلم وأسلف بمعنى واحد، والاسم السلم))<sup>(٢)</sup>. والمعنى الثاني في السلف هو: ( أن يعطى مالاً في سلعه إلى أجل معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف، وذلك منفعة للمسلف، ويقال: سلم دون الأول... )<sup>(٣)</sup>.

ومما تقدم يتضح أن السلم والسلف لفظان مترادفان إلا أن السلف أعم حيث إنه مشترك بين السلم والقرض، ولهذا اشتهر هذا الباب في كتب الفقه بالسلم، لأن هذا الاسم يختص ببيع الأجل بالعاجل فقط، بينما لفظ السلف يطلق على القرض أيضاً.

## ثانياً: تعريف السلم اصطلاحاً:

نجد أن الفقهاء بمختلف مذاهبهم، قد ذكروا للسلم تعريفات نقف عليها ثم نستنتج منها ما اتفق عليه هؤلاء الفقهاء وما اختلفوا فيه وذلك على النحو التالي:

(١) الحاوي الكبير: ج ٥، ص ٣٨٨.

(٢) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور. مصر: دار المعارف، فصل (السين باب الميم).

(٣) المرجع السابق، فصل (السين/ باب الميم).

## ١- مذهب الحنفية:

قال الكمال بن الهمام: البيع ينقسم إلي بيع مطلق ومقايضة وصرف وسلم، ووجه التقسيم: أن البيع أما بيع عين بثمن وهو المطلق، أو قلبه وهو السلم - وقلبه هو: بيع ثمن بعين مؤجلة. لذا يمكن تعريف السلم شرعاً بأنه بيع أجل بعاجل<sup>(١)</sup>.

## ٢- تعريف المالكية:

جاء في شرح مختصر خليل: السلم: هو بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر المثلن لأجل<sup>(٢)</sup>.

فهذا التعريف يعني عندهم إلى أنه بيع فيه تعجيل الثمن وتأخير المثلن وهو تعريف يساوي تعريف الحنفية تماماً.

## ٣- تعريف الشافعية:

عرف بعض علماء الشافعية السلم بأنه: عقد على موصوف في الذمة ببديل يعطى عاجلاً<sup>(٣)</sup>.  
إذن فهذا التعريف كسابقيه<sup>(٤)</sup>.

## ٤- تعريف الحنابلة:

عرف علماء الحنابلة السلم: بأنه عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في المجلس<sup>(٥)</sup>.

وهذا التعريف نص على الأجل كشرط للسلم، ولم يعتد بالتقديم الحكمي حيث شرط قبض الثمن في المجلس وليس بعده بيوم أو يومين كما هو مذهب المالكية.

## تحليل البيانات:

بالنظر في التعريفات السابقة نرى أنها أنفقت في أشياء واختلفت في أشياء أخرى.

(١) فتح القدير: محمد بن عبد الواحد بن الهمام: بيروت: دار الصادر، ج. ٥، ص ٣٢٣.

(٢) الشرح الكبير على مختصر ابن الضياء خليل، أحمد بن محمد أحمد، الدردير، القاهرة، دار أحياء الكتب العربية، ج. ٣، ص ١٩٦.

(٣) التعريفات: للرجزاني: ص ١٣٢، مطبعة البابي الحلبي ١٩٣٨م.

(٤) المغنى مع الشرح الكبير، ج. ٤، ص ٣١٢.

(٥) نفس المرجع والصفحة.

**أولاً: محاور الاتفاق:**

- ١- أن السلم عقد، وبعضها صرح بأنه عقد بيع.
- ٢- يجب وصف المسلم فيه بما يرفع الجهالة عنه.
- ٣- أن يكون المسلم فيه مما يثبت بالذمة.

**ثانياً: محاور الخلاف:**

- ١- يرى الشافعية أن السلم يجوز حالاً ويجوز مؤجلاً، بينما يرى غيرهم أن الأجل شرط في صحته.
- ٢- يرى المالكية أنه يجوز تأخر قبض رأس مال السلم، بينما يرى غيرهم أنه يشترط قبضه في مجلس العقد<sup>(١)</sup>.

**الترجيح:**

بالمقارنة بين التعريفات السابقة فإن الباحث يميل إلى ترجيح تعريف الحنابلة للسلم لأنه الذي يتفق وأحكام السلم المختارة على ما سيأتي - بإذن الله - في هذا البحث، فيكون تعريفاً جامعاً مانعاً على النحو السالف إيضاحه.

**المطلب الثاني****أدلة مشروعية السلم**

السلم عقد جائز شرعاً يستمد مشروعيته من أدلة الأحكام الشرعية وذلك على

التفصيل الآتي:

**أولاً: القرآن الكريم:**

١/ قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وهذه الآية شاملة تدل على مشروعية البيع، وأن السلم من أنواعه فهو إذن مباح وأنه حلال.

(١) السلم والمضاربة: للدكتور زكريا الفالح القضاة: ص ٢١-٢٢.



٢ / قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينِكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].  
وجه الدلالة من الآية: أنها أباحت الدين، وحقيقة الدين عبارة عن كل معاملة يكون فيها أحد العوضين نقداً والآخر في الذمة نسيئته، فإن العين عند العرب ما كان حاضراً والدين ما كان غائباً<sup>(١)</sup>.

جاء في تفسير القرطبي: قال ابن عباس - رضي الله عنهما: ((هذه الآية نزلت في السلم خاصة، ومعناها أن سلم أهل المدينة كان سبب نزول هذه الآية، وهي تتناول بعمومها جميع المداينات أجمعاً))<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: السنة النبوية:

وردت عدة أحاديث تفيد مشروعيه السلم منها:

١- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال قدم النبي صلي الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث، فقال: ((من أسلف في شيء ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم))<sup>(٣)</sup>.

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون التمر السنة والسنتين - وربما قال السنتين والثلاث - فقال: (من أسلف فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، وأجل معلوم)<sup>(٤)</sup>. و في رواية أخرى قال في الأجل: (إلى أجل معلوم)<sup>(٥)</sup>.

وجه الدلالة: إقرار النبي صلي في أحاديث ابن عباس رضي الله عنهما - لهؤلاء الصحابة حينما رأهم يتعاملون بهذا النوع من البيع، وأمرهم بالتقيد بهذه الشروط، وهذا مما يدل على مشروعيه السلم بإباحته وجوازه.

(١) أحكام القرآن لابن العرب، ج ١، ص ٢٤٧، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، القاهرة، دار الكتب، ج ٣، ص ٢٧٧.

(٣) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ج ٣، ص ١١، تحقيق: إبراهيم، الإبيادي، بيروت دار الكتاب العرب، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

(٤) الأم، ج ٣، ص ٩٤.

(٥) المحلى، ج ١٠، ص ٤٦، على بن أحمد بن سعيد بن حزم، ط: القاهرة، ١٣٨٧هـ.

٣- عن عبد الرحمن بن أبزي وعبد الله بن أبي أوفى، قالوا: ((كنا نصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يأتينا من أنباط<sup>(١)</sup> الشام فنسلفهم في الحنطة والشعير والزيت إلى أجل مسمى، قيل: أكان لهم زرع أو لم يكن؟ قال: ما كنا نسألهم عن ذلك))<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن بعض الصحابة كانوا يتعاملون بالسلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم ذلك، وهذا إقرار منه صلى الله عليه وسلم على ذلك.

### ثالثاً: الإجماع:

أجمع الصحابة وعلماء المسلمين - رضوان الله عليهم أجمعين- على جواز السلم ومشروعيته، ويستدل على هذا الإجماع بتعاملهم به من عهد النبي صلى الله عليه وسلم من غير نكير.

وقد اجمع فقهاء المسلمين على جواز السلم، وفيما يلي نذكر طائفة من أقوالهم:

١- قال الزيلعي في ثنایا كلامه عن مشروعية السلم: ((وهو مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة))<sup>(٣)</sup>.

٢- وقال ابن شد- في حديثه عن السلم ومحلّه وشروطه: ((أجمعوا على جوازه في كل ما يكال أو يوزن لما ثبت في حديث ابن عباس المشهور...))<sup>(٤)</sup>.

٣- وقال الخطيب الشربيني- أثناء كلامه عن أدلة مشروعية السلم والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنهما: ((نزلت في السلم))<sup>(٥)</sup>.

(١) هم جبل ينزلون السواد، وسمو نبطا لاستنباطهم ما يخرج من الارضين، لسان العرب.

(٢) فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ٤٣٠-٤٣١.

(٣) تبين الحقائق رح كنز الدقائق، عثمان على بن يحيى بن يونس الزيلعي ج ٤، ص ١١٠.

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد- محمد بن احمد ابن رشد القرطبي، ط: القاهرة مكتبة الكليات الأزهرية ١٠٤٢/١٩٨٣م ج ٢، ص ٢٠١.

(٥) مغني المحتاج الي معرفة معاني الفاظ المنهاج، محمد بن أحمد الشربيني، بيروت: دار الفكر/ج ٢، ص ١٠٢.

## المطلب الثالث

## حكمة مشروعية السلم

مما لا شك فيه أن السلم كان معروفاً قبل الإسلام، وكان أهل الجاهلية يتعاملون به في تجارتهم، وإذا كانت المدينة من ميادين التجارة وفيها أسواقها، فلا ريب أن السلم كان معروفاً فيها. وقد دل على ذلك حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - الذي قال فيه : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين، فقال ((من أسلف فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، الي أجل معلوم))<sup>(١)</sup>. فهذا الحديث يدل على أن السلم كان معروفاً عند أهل المدينة قبل قدوم النبي صلى الله عليه وسلم إليها مهاجراً، وأنهم كانوا يتعاملون به، فهو من العقود التي أقرها الإسلام علي ما كانت عليه في الجاهلية، إلا أن الشارع حد حدوداً وشرع قيوداً لصحة هذا العقد بين المسلمين<sup>(٢)</sup>.

ومما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية مبنية على تحقيق المصالح للعباد ورفع الحرج عنهم، فما من تشريع إلا وله حكمه ظاهرة أو خفية . ولمشروعية السلم حكمة ظاهرة، فإن بالناس أو بطائفة كبيرة منهم حاجة إليه، فرب إنسان يملك المال في الحال، ولكن له حاجة إلي سلعة ما في وقت أجل، وآخر يحتاج المال في الحال وله قدرة على تسليم تلك السلعة في ذلك الوقت المؤجل<sup>(٣)</sup>.

فالسلم يحصل به الارتفاق من الجانبين - البائع والمشتري - فهو مصلحة للطرفين: فالمشتري (المسلم) يحصل له على الأرتفاق بشراء المسلم فيه (المبيع) بأقل من قيمته الحاضرة، والبائع (المسلم إليه) يحصل له الارتفاق بحصوله علي الثمن (رأس المال) الذي يريده مقدماً، لأن أرباب الزروع والثمار يحتاجون النفقة على زرعهم

(١) سبق تخريجه، ص ٣.

(٢) عقد السلم، ناصر حبيبي، رسالة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص ٩.

(٣) السلم والمضاربة من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية، زكريا محمد القضاة، عمان، دار الفكر ١٩٨٤م، ص ٢٩.

وثمارهم، وعلى أنفسهم وأولادهم وقد لا يجدون النفقة فجوز لهم الإسلام السلم ليرتفقوا بالحصول علي ما يريدون من الثمن<sup>(١)</sup>.

وفي مجال التجارة تظهر أهمية عقد السلم بوضوح وجلاء، حيث يقوم عليه الاستيراد وجلب السلع والبضائع من شتى الأقطار ومختلف الأمصار، فيقبل كل من العاقدين برغبة، إذ المشتري يحتاج الي الاسترباح فيحصل عليه حالاً طيباً، والبائع له حاجته في المال فيجد ما يصلح به أمره، سواء كان زارعاً أو صانعاً أو تاجراً<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن تشريع السلم يشتمل على أسرار وحكم بالغة مبنية على أساس من التشريع الحكيم جديرة بالاعتبار، إذ فيه رفع الحرج عن الناس والترفيه عن المحتاجين حتي سمي (بيع المحاويج) تارة (وبيع المفاليس) تارة أخرى، وذلك أحد الأركان التي امتاز بها الدين الإسلامي، فلا نجد أمراً من أموره، ولا تكليفاً من تكاليفه إلا وقد ارتكز على دعامته، واعتمد على هذا الأساس المتين.

وكما تتجلى في مشروعية ( السلم) من روح التعاون والتكافل بين المتعاملين به، والاشترك في المسؤولية، إذ يحرص كل من المتعاقدين على الوفاء بحق صاحبه، ويعمل على تحقيق مصلحته، وبهذا يعم المجتمع التأخي الصادق والمحبة والوئام حتي يصبح أفراده كالبنين يشد بعضه بعضاً .

#### المطلب الرابع

#### تكييف عقد السلم

وقع خلاف بين الفقهاء حول تكييف عقد السلم من عدة نواحي أهمها:

- ١- هل السلم بيع أم نوع منه، أم أن السلم عقد خاص؟.
- ٢- هل السلم شرع رخصة على خلاف القياس، أم جاءت مشروعيته على عزيمة على وفق القياس؟

(١) المغني لابن قدامه، ج٤، ص ٣٠٤، بتصريف.

(٢) السلم في الفقه الإسلامي لمزيان المغربي، رسالة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٣٩٩هـ، ص ٩.

## أولاً: هل السلم بيع أو نوع منه أو عقد خاص له طبيعة خاصة؟

البيع له أنواع أربعة فهو: أما أن يكون مبادلة عين بعين، وهو ما يسمى (بالمقايضة)، أو دين بدين وهو ما يسمى (بالصرف) أو عين بدين وهو ما يسمى (بالبيع المطلق)، أو دين بعين ما يسمى (بالسلم) فالسلم إذاً نوع خاص من أنواع البيع لا بد فيه من بائع ومشتري، وسلعة تباع، وثمان لهذه السلعة، وبهذا قال جمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الأربعة والزيدية<sup>(١)</sup>.

وشذ عن هذا الظاهرية حيث قالوا: بأن السلم ليس بيعاً، واستدلوا على ذلك بأدلة عدة منها:

- ١- أن التسمية في الديانات ليست إلا لله عز وجل وعلى لسان نبيه صلي الله عليه وسلم، وإنما سماه بالسلم أو السلف.
- ٢- أن البيع يجوز بالدرهم والدنانير حالاً، وفي الذمة أي غير أجل مسمي وإلى الميسره، والسلم لا يجوز إلا إلى أجل مسمي.
- ٣- أن البيع يجوز في كل ممتلك لم يأت النص بالنهاي عن بيعه، ولا يجوز السلم إلا في مكيل أو موزون فقط، ولا يجوز في حيوان ولا مزروع، ولا معدود، ولا في شيء غير ما ذكرنا.
- ٤- أن البيع لا يجوز فيما ليس عندك، والسلم يجوز فيما ليس عندك.
- ٥- البيع لا يجوز البتة إلا في شيء بعينه، ولا يجوز السلم في شيء بعينه أصلاً.
- ٦- وأن العلماء يفرقون بين البيع والسلم وفي ذلك يقول ابن حزم رحمه الله: ((وقد فرق الاوزاعي وبعض الحنفيين والمالكين وأصحابنا الظاهريين بين البيع والسلم، وذكر منهم ابن القصار والاوزاعي والقمي....))<sup>(٢)</sup>.

(١) الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير، الحسين بن أحمد بن الحسين السباعي، الطاف، مكتبة المؤيد ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م، ج ٣، ص ٣٢٥.

(٢) المحلى: علي بن احمد بن سعيد بن حزم، القاهرة، مكتبة الجمهورية العربية ١٣٨٧هـ، ج ١٠، ص ٤٧.

## مناقشة الجمهور على حجج الظاهرية:

١- بالنسبة للدليل الأول: نعم، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمي هذا العقد سلماً أو سلفاً أو تسليفاً، ولم يرد أنه سماه بيعاً، ولكن هذا لا يمنع إطلاقاً غير هذه الأسماء على هذه المبادلة، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يورد هذه الأسماء على سبيل لبيان حتى يفيد الحصر فيمتنع إطلاق غيرها عليه، ولو أراد صلى الله عليه وسلم لسماه ديناً لأن الله سماه به، فعدم ذكره منه صلى الله عليه وسلم دليل على أنه لم يرد الحصر<sup>(١)</sup>.

هذا فضلاً عن أن تسميته بالسلم أو السلف لا يخرج عن كونه بيعاً أو نوعاً من البيع، لأن السلم في حقيقته يقتضى الشراء، والشراء لا يكون إلا من بائع، وعليه فالسلم بيع أو نوع منه<sup>(٢)</sup>.

٢- بالنسبة لبقية الأدلة التي أوردها ابن حزم فهي عبارة عن فروق بين البيع والسلم، ومردود على ذلك بأن الفروق التي ذكرت لم تكن فروقاً بين السلم وبين مطلق البيع الذي هو جنس تحته أنواع عدة، وإنما هي فروق بين نوعين لهذا الجنس هما: السلم والبيع المطلق، وذكر فروق بين نوع وآخر من أنواع الجنس لا يقتضي منع إطلاق اسم الجنس عليه، فإن اسم الأعم اسم للأخص<sup>(٣)</sup>.

## الترجيح:

يرى الباحث، إن الرأي الراجح - هو رأي جمهور الفقهاء القائل بأن السلم نوع من أنواع البيع للأسباب الآتية:

- ١- ضعف أدلة الظاهرية على دعواهم أن السلم ليس بيعاً.
- ٢- قاعدة أن العقود إذا اشتركت في موضوع واحد كانت متحدة الجنس ومنها عقد السلم، حيث يشترك مع البيع في أخص خصوصيته كالأسماء والشروط،

(١) السلم، للدكتور عبد العظيم فياض، ص: ٦٢.

(٢) السلم في الفقه الإسلامي لمزيان المغربي، ص ١١.

(٣) السلم للدكتور عبد العظيم فياض: ص ٦٢-٦٣.

ومنها: مبادلة المال بالمال على وجه مخصوص، فقد اتحد موضوع العقد فيهما، غير أنه لما امتاز بشروط خاصة أصبح مختصاً باسم خاص<sup>(١)</sup>.

**ثانياً: السلم رخصة<sup>(٢)</sup> أم عزيمة<sup>(٣)</sup>:**

لقد بينا في بداية هذا المبحث جواز السلم في الكتاب والسنة والإجماع ولكن وقع الخلاف بين الفقهاء حول ما إذا كان السلم قد شرع رخصه على خلاف القياس أم جاء عزيمة على وفق القياس، وذلك على رأيين:

**الأول:** يرى جمهور الفقهاء، الحنفية، المالكية، الشافعية على أن مشروعية السلم جاءت رخصة على خلاف القياس<sup>(٤)</sup>.

**الثاني:** يرى بعض العلماء أن السلم عزيمة على وفق القياس، وليس رخصة على خلاف القياس وهذا رأي شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى، وقد استدل أصحاب هذا الرأي فيما يلي:

أ- أن السلم بيع مضمون في الذمة موصوف مقدور على تسليمه غالباً، فهو كالمعاوضة على المنافع في الإجارة. فكما جازت المعاوضة على المنافع في الإجارة على وفق القياس، لأن قياسها على بيع الثمر بعد بدو صلاحه يقضى بمشروعيتها لانتفاء الغرر في كل، فكذا السلم، لأن كل منهما عقد على مقدور التسليم ولا غرر فيه. ولكن نوقش هذا، لأن موافقة حكم الأصل بالقياس غير مسلم، فإن عقد الإجارة: أنه قد شرع على خلاف القياس، لكونه عقداً معدوماً، فما جرى في السلم من النزاع يجري في مثله.

ب- أن البيع بثمن مؤجل على وفق القياس إجماعاً يلتحق به الابتياح بمبيع مؤجل الذي هو السلم، لأن الكل يرد على أمر مضمون في الذمة.

(١) المرجع السابق نفسه الصفحة.

(٢) الرخصة: هي الحكم الذي مشروع فيه سهولة ويسر لدفع حاجة بعد حكم فيه عسر وضيق، وقيل: ما راع تخفيفاً مع اعتبار دليله قائم الحكم لعذر خوف النفس أو العفو، أنظر: التحرير للكمال بن الهمام، ج ٢، ص ١٤٦.

(٣) العزيمة: هي ما راع ابتدأ غير متعلق بالعوارض، أنظر التحرير، ج ٢، ص ١٤.

(٤) القياس: هو مساواة فرع بأصل في علة حكمه الشرعي، أنظر: مختصر المنتهي لابن الحاجي، ج ٢، ص ٢٠٥.

ويرجح هذا الفهم أن ابن عباس -رضي الله عنهما-، ترجمان القرآن قد فهمه في آية الدين حيث قال: ((أشهد أن السلف المضمون في الذمة حلال في كتاب الله، وقرأ هذه الآية))<sup>(١)</sup>.

ويمكن مناقشة هذا الدليل بأن قياس الابتاع بمبيع مؤجل على الابتاع بثمن مؤجل مباشر مع الفارق، وبين ذلك: أن المبيع هو المقصود من البيع والتمن أيضاً هو المقصود للطرق الآخر لذلك يرى الباحث أن السلم شرع على سبيل الأصالة والقياس، ثم أي قياس هذا نحكم على الشرع أنه يوافقه أو يخالفه بعد أن جاء فيه النص. فلم يقل النبي صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن كذا ورخصت لكم كذا. وأما تأييد هذا النص وأنه موافق لرأي ابن عباس -رضي الله عنهما- ليس فيه دليل على أن السلم جهد علي وقف القياس أو على خلافه وإنما يدل فقط على مشروعية السلم.

### أدلة رأي الجمهور:

أستدل جمهور الفقهاء على مجئ السلم رخصة على خلاف القياس بأن بيع المعدوم منهي عنه شرعاً لقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام: ((لا تبع ما ليس عندك))<sup>(٢)</sup>.

وهذا عام يشمل الموجود الذي ليس في ملك البائع، كما يشمل المعدوم للعجز عن التسليم الذي هو مقتضي عقد البيع، والمعدوم المنهي عنه إنما هو في البيع المنجز، أما المؤجل فلا، للحديث: ((من أسلف في شيء ففى كيل معلوم...)).

وبالنظر في عقد السلم نرى ان المعقود عليه ليس عند البائع إذ هو معدوم حين العقد، لأن الغرض في السلم أنه عقد على ما في الذمة، فتكون علة النهي عن بيع ما ليس عند الإنسان من العجز عن التسليم. وقد وجدت وتحققت في عقد السلم، فلذا كان

(١) مجموع الفتاوى: احمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تیمیة، ج ٢، ص ٥٢٩.

(٢) رواه أصحاب السنن الخمسة وابن حبان في صحيحه وقال الترمذي: حسن صحيح.



القياس في أن يكون منهيًا عنه، فتجويزه بعدئذ بالنصوص الدالة على مشروعيته يكون على خلاف القياس<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

يرى الباحث بعد النظر في كل من الرأيين السابقين، ويتضح أن ما قاله الجمهور هو الأحرى بالقبول، فالسلم شرع رخصة على خلاف القياس وليس عزيمة على وفق القياس، وهو مستثنى من قاعدة عدم جواز بيع المعلوم وما لا يملكه الإنسان ولا يقدر على تسليمه وقت العقد، لما في ذلك من مصلحة لكل من المتبايعين والتيسير عليهما فهو من محاسن هذا الدين وما يعضد هذا الرأي حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - الذي ذكر أنفًا في معرض هذا المبحث

### المبحث الثاني

### أركان عقد السلم وشروط صحته

#### المطلب الأول

#### أركان عقد السلم

أركان عقد السلم عند جمهور العلماء ثلاثة ينقسم كل جزء منها الي جزئين وهذه الأركان هي:

- ١- الصيغة: الإيجاب والقبول.
  - ٢- العاقدان: المسلم، والمسلم إليه.
  - ٣- المعقود عليه: رأس المال، والمسلم فيه.
- أولاً: الركن الأول: الصيغة:

السلم عقد يتم بين طرفين، لذا فلا بد فيه من صيغة يوضح بها المتعاقدان رغبتهما في التعاقد، لأن الرغبة أمر باطن لا يمكن الاطلاع عليه، فلا بد من شيء يبرزه ويظهره،

(١) السلم: للدكتور عبد العظيم فياض، ص ٤٦.

وذلك ما يسمى بالإيجاب والقبول، وهما ركن للسلم باتفاق الفقهاء، كما أنهما ركن لكل عقد ينشأ بين طرفين<sup>(١)</sup>.

ويشترط في الصيغة (الإيجاب والقبول) ثلاثة شروط:

- أ- أن يكون القبول موافقاً للإيجاب ومطابقاً له.
- ب- ألا يفصل بين القبول والإيجاب فاصل يدل علي الأعراض عن البيع عرفاً.
- ت- أسن يكون القبول والإيجاب في مجلس واحد، قبل أن يتفرق الطرفان، فهذه الشروط التي يجب توافرها في صيغة عقد السلم، غير أنه جرى الخلاف بينهم حول ما إذا كان لصيغة عقد السلم لفظ خاص أم تنعقد بما ينعقد به البيع من كل لفظ يدل على التمليك، وذلك بعد اتفاقهم على أن السلم ينعقد سلماً إذا عبر عنه بلفظ السلم أو السلف ومشتقاتها كأسلفك واسلمنك، وأعطيتك كذا سلماً أو سلفاً في كذا واختلفوا في صحة انعقاده بلفظ البيع، ولكن ترجح للباحث قول الجمهور القائل بانعقاده بلفظ البيع، حيث يتفق مع أحكام التشريع الإسلامي، إذ أن الشارع لم يحد لألفاظ العقود حداً بل ذكرها مطلقة، فمتي عرف المتعاقدان المقصود بهذه الألفاظ العربية<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: الركن الثاني: العاقدان:

العاقدان هما: المنشئان للعقد بما يصدر منهما من إيجاب وقبول متوافقين، ولهما في كل عقد اسم خاص، فيسمى أحدهما في عقد البيع بائعاً، والآخر مشترياً، كما يسمى البائع في عقد السلم والمشتري ((مُسلماً)) أو ((رب السلم)).

ولا بد لانعقاد السلم ونفاذه أن يكون عاقداه من أهل العبارة المعبرة في إنشاء العقود والالتزام بأثارها، ويتحقق ذلك بتوافر شرطين فيها:

(١) السلم والمضاربة، ص ٣٩.  
 (٢) إعلام الموقعين عن ربي العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن القيم الجوزية، تحقيق عصام الدين الصباطي، القاهرة، دار الحديث ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ج ٢، ص ٢٣.

١- أن يكون أهلاً للمعاملة والتصرف، بمعنى أن يكون عندهما أهلية أداء.

٢- أن يكون لهما ولاية على العقد.

وفيما يلي بيان هذين الشرطين بشيء من التفصيل:

### الشرط الأول: أهلية الأداء:

الأهلية: هي صلاحية الشخص للإلزام والالتزام، بأن يكون صالحاً حتى تثبت له حقوق قبل غيره، وصالحاً لأن يلتزم لغيره بهذه الحقوق سواء أكان له حق التصرف أم لا. وتنقسم الأهلية إلى قسمين: أهلية وجوب، وأهلية أداء.

**فأهلية الوجوب:** هي صلاحية الشخص لأن تثبت له وعليه الحقوق المشروعة بدون أن يثبت له حق التصرف، ومناطق هذه الأهلية الحياة المجردة من التمييز، فتثبت لكل إنسان حي صغيراً أو كبيراً، عاقلاً أو مجنوناً، ذكراً أو أنثى، حراً أو عبداً.

**أما أهلية الأداء:** عرفها البعض بأنها: ((صلاحية الشخص لصدور الأقوال والأفعال منه على وجه يعتد به شرعاً))<sup>(١)</sup>.

وهذه الأهلية قسمان:

#### أ- أهلية كاملة :

بالنسبة للبالغ العاقل الرشيد غير المحجور عليه باتفاق الفقهاء ومن ثم يكون أهلاً لعقد السلم سواء كان مسلماً أو مسلماً إليه، فينعقد العقد بعبارته وينفذ.

#### ب- أهلية ناقصة:

وهي بالنسبة لمن كان عنده أصل التمييز ولم يكمل عقله إما لعدم بلوغه وهذا هو الصبي المميز، وإما لأنه أصابته كالمعتوه وذوي الغفلة، فهؤلاء هم ناقصو الأهلية عند جمهور الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

(١) التلويح على التوضيح لمن التنقيح في أصول الفقه، مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني - بيروت - دار المكتبة العلمية، ج٣، ص١٥٢.

(٢) باستثناء الشافعية والحنابلة الذين يعتبرونهم من معدومي الأهلية.

## الشرط الثاني: الولاية:

ويشترط لانعقاد السلم ونفاذه أن يكون عاقده ذوي ولاية على العقد، وذلك باتفاق الفقهاء.

والولاية في اللغة: السلطان والنصرة<sup>(١)</sup>.

وأما في الاصطلاح: أن يكون للعاهد سلطة تمكنه من تنفيذ العقد وترتيب آثاره عليه<sup>(٢)</sup>.

وقد تكون الولاية جبرية أو اختيارية، وذلك على التفصيل التالي:

- ١- **الولاية الذاتية:** وهي ولاية الإنسان على نفسه، وتحقق بكمال أهلية الشخص، فتكون له السلطة التامة في مباشرة جميع العقود الخاصة له، وتكون عقود تصرفاته نافذة لا تحتاج إلى إجازة غيره.
- ٢- **الولاية الجبرية:** وهي أن يكون للشخص ولاية على غيره بولاية شرعية يعطيها له الشارع كما في ولاية الأب والجد والأوصياء الذين يقيمهم القاضي على فاقد الأهلية أو قاصرها.
- ٣- **الولاية الاختيارية:** وهي أن تكون ولاية الشخص على العقد بتوكيل من صاحب الشأن فيما يملك فعله بنفسه، فنبت للوكيل الولاية على إبرام ما وكل فيه من عقود.

## ثالثاً: الركن الثالث: المعقود عليه:

المعقود عليه هو ما يظهر فيه أثر العقد وحكمه، وهو البدلان: المبيع والتمن في عقد البيع، والعين المستأجرة والأجرة في عقد الإجارة، والمسلم فيه ورأس المال في عقد السلم وهكذا<sup>(٣)</sup>.

(١) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، للكتاب، ١٩٧٦م، ص ٧٣٦.

(٢) الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، محمد أبو زهرة، بيروت: دار الفكر العربي، ص ٣٧٩.

(٣) هو رأي جمهور الفقهاء، أما الحنفية فيرون أن المعقود عليه هو المبيع، والمنافع في عقدة الإجارة، والمسلم فيه في عقد السلم.

ويشترط في البديلين شرطان، وهما عامان في السلم وغيره من البيوع:

أ- أن يكون مالاً متقوماً.

ب- ألا يتحقق بينها ربا النسبية.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

### الشرط الأول:

أن يكون رأس المال والمسلم فيه مالاً متقوماً ظاهر العين منتفعاً به انتفاعاً شرعياً<sup>(١)</sup>. فلا يجوز أن يكون أحدهما مما لا يعد مالاً مما أهدر الشرع ماليته كالخمر في حق المسلمين، أو مما كان نجساً لا يمكن تطهره كالخنزير، ويجوز فيما عدا ذلك من سائر الأموال المتقومة التي تتعلق بها الرغبات في عقود المعاوضات<sup>(٢)</sup>.

### • مسألة: هل يجوز أن يكون المسلم فيه من النقود؟

اختلف الفقهاء بالنسبة لهذه المسألة على قولين:

**الأول:** يرى جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة في الراجح عندهم والظاهرية والزيدية والإمامية جواز السلم في النقود علي أن يكون رأس المال من غيرها<sup>(٣)</sup>.

**الثاني:** يرى الحنفية والحنابلة- في رواية - عدم جواز السلم في النقود وعللوا لذلك بأن السلم بيع والمسلم فيه هو المبيع، فيجب أن يكون مما يتعين بالتعين، والنقود لا تتعين بالتعين، فلا تكون مبيعاً، ومن ثم لا يجوز السلم فيها.

وهذا التعليل غير مقبول لأنه لا سند له، فليس هناك أي دليل على منع السلم في

النقود.

### أدلة الجمهور:

استدل جمهور الفقهاء على صحة قولهم بجواز السلم في النقود بما يلي:

١. أن السلم جائز في الدنانير والدراهم إذا سلم فيهما عرضاً، لأنهما وزن معلوم، فهو

(١) فتح القدير، محمد بن عبد الواحد بن الهمام، بيروت، دار صادر، ج٦، ص٢٤٨.

(٢) السلم والمضاربة، ص٦٢.

(٣) المحلى، ج١٠، ص٥٥-٦٥، مغني المحتاج، ج٢، ص١١٥، الكافي ج٢، ٦٩٣.

حلال بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((من أسلف فيسلف في كيل معلوم ووزن معلوم...))<sup>(١)</sup>.

٢. يجوز السلم في الدراهم والدنانير لانهما كما ثبت في الذمة صداقاً تثبت سلماً كالعروض، ولأنه لا ربا بينهما من حيث التفاضل والإفساد، فصح إسلام أحدهما في الآخر كالعرض في العرض<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح:

وبهذا يتضح للباحث رجحان رأي الجمهور لقوة أدلته.

### • مسألة : السلم في المنافع:

يرى جمهور الفقهاء جواز أن تكون المنافع رأس مال للسلم أو مسلماً فيه. أما الحنفية فيرون عدم جواز أن تكون المنفعة رأس مال للسلم أو مسلماً فيه، لأنهم لا يعتبرون المنفعة مالاً أصلاً، إذ المال ما يمكن حيازته والانتفاع به علي الوجه المعتاد، والمنفعة لا يمكن حيازتها وإحرازها بذاتها فلا تكون مالاً، ومن ثم لا يجوز أن تكون رأس مال للسلم أو مسلماً فيه.

وأمكن الرد على هذا القول من قبل الجمهور بأن المنافع أموال، لان المنفعة هي المقصودة في الأعيان، والمنفعة تحاز بحيازة أصلها وأنه ثبت جواز أن تكون المنفعة -وهي تعليم القرآن- مهراً في الزواج، والمهر لا يكون إلا مالاً كما في قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَّا وَّرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤]. فدل هذا على أن المنفعة مال، وبالتالي يجوز أن تكون عوضاً في عقد السلم.

### الترجيح:

يرى الباحث - بأن قول جمهور الفقهاء هو الراجح إذ أن المنافع المباحة أموال متقومة تثبت في الذمة كما تثبت الأعيان، فجاز أن تكون رأس مال للسلم، كما جاز أن

(١) حديث صحيح رواه الجماعة عن ابن عباس، أنظر: (منتقى الاخبار بشرح نيل الأوطار)، ج٥، ص٢٢٦، ط. دار العلم، بيروت، الجماع الصغير، ج٢، ص١٦٤.

(٢) المغنى والشرح الكبير، ج٤، ص٣٢٨.

تكون مسلماً فيه ، وهذا ما وافقه كثير من الفقهاء<sup>(١)</sup>.

### الشرط الثاني:

ألا يجمع البدلان احد وصفي علة ربا الفضل<sup>(٢)</sup>، وذلك لأن المسلم فيه مؤجل في الذمة، فإذا جمعه مع رأس المال أحد وصفي علة ربا الفضل ، تحقق ربا النسبية<sup>(٣)</sup>، والعقد الذي فيه ربا فاسد باتفاق<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثاني

### شروط السلم

شروط عقد السلم تنقسم ألي قسمين:

**الأول :** الشروط العامة للبيع وهي :

١- شروط الانعقاد.

٢- شروط اللزوم.

٣- شروط الصحة .

**الثاني :** الشروط الخاصة بالسلم وهي:

١- **شروط تتعلق بالعقد نفسه وهي:**

أ- خيار الشرط من أحد المتعاقدين في عقود المعاوضات المالية بصفه عامة يمنع خروج

العوض عن ملكه، واشتراطه من العاقدين معاً يمنع خروج العوضين من ملكهما .

ب- خيار الرؤية: كما أن عقد السلم يشترط فيه الخلو من خيار الشرط كذلك لا يثبت

فيه خيار الرؤية في المسلم فيه.

ت- خيار العيب: خيار العيب جائز في عقد السلم لأنه لا يمنع تمام القبض الذي هو

شرط صحة العقد.

(١) أنظر: حاشية الدسوقي، ج٣ ص ١٩٦ وجواهر الالكيل ، ج٢ ص ٦٦ وتحفه المحتاج على المنهاج ج٥، ص٦ وغيرها.  
 (٢) ربا الفضل: وهو زيادة أحد البدلين المتجانسين بدون أن تقابل هذه الزيادة بعوض مع التقابض، كأن تباع أردباً من القمح بأردب وربع منه، ويقبض كل واحد من المتابعين ما يخصه بدون تأجيل، أنظر: السلم للدكتور عبد العظيم الفياض، ص ١١٤.  
 (٣) ربا النسبية: وهو تأخير الدين مع الزيادة في أله أو تأخير أحد البدلين في بيع المال الربوي بجنسه، نفس المرجع والصفحة.  
 (٤) بدائع الصنائع، ج٥ ص ٢١٤.

## ٢- شروط رأس المال:

- يشترط لرأس مال السلم شرطان لا بد من تحققها حتى يكون عقد السلم صحيحاً لازماً، وهذا الشرطان هما:
- ١- أن يكون معلوماً.
  - ٢- أن يقبض في مجلس العقد رأس المال.

## المطلب الثالث

## شروط المسلم فيه

وضع الفقهاء - رحمهم الله - شروطاً للمسلم فيه (المبيع)، تميزه عن كل وتبعده عن مواطن الجهالة والغرر الذين يؤديان إلى النزاع والخصام بين الناس، وهو ما تحاربه الشريعة الإسلامية السمحة حتى يعم السلام والوئام بين أفراد المجتمع لاسيما في العقود التي لا تنتهي العلاقة فيها بمجرد الإيجاب والقبول، بل تستمر العلاقة قائمة إلي أن يحل الأجل ويتم التسليم<sup>(١)</sup>.

وفيما يلي نعرض هذه الشروط إجمالاً ونكتفي بذلك:

- ١- أن يكون المسلم فيه ديناً في الذمة.
- ٢- أن يكون مؤجلاً، وأن يكون الأجل معلوماً.
- ٣- أن يكون معلوم القدر والصفات.
- ٤- أن يكون عام الوجود عند حلول الأجل.
- ٥- تعيين مكان الإيفاء (القبض) للمسلم فيه.

(١) السلم، ناصر الحبيب، ص ٤٠.



## المبحث الثالث

## أحكام السلم

بعدها تقدم من بسط الكلام على شروط السلم يتضح أن ما توفرت فيه جميع هذه الشروط كان السلم فيه جائزاً، وما لم تتوفر فيه الشروط يكون السلم فيه غير جائز، وقد اختلفت أنظار الفقهاء بالنسبة لتطبيق شروط السلم.

## المطلب الأول

## ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز

**أولاً:** اتفق الفقهاء على جواز السلم في المكيل والموزون لقول النبي صلى الله عليه وسلم "من أسلف فليسلف في كيل معلوم، و وزن معلوم" ، إلا أنه جرى الخلاف بينهم في جواز السلم في غير المكيل والموزون مما يمكن ضبطه، كالمرزوع والمعدود على رأيين:

## الرأي الأول:

يرى جمهور فقهاء الحنفية، المالكية، الشافعية، والحنابلة<sup>(١)</sup> أنه يجوز السلم في كل ما يمكن ضبطه، سواء بالكيل أم الوزن أم العد أم الزرع، واستدلوا بقياس العد والزرع على الكيل والوزن الواردين في الحديث الجامع بينهما، وهو الضبط ورفع الجهالة بالمقدار.

## الرأي الثاني:

يرى الظاهرية عدم الجواز في غير المكيل والموزون<sup>(٢)</sup>، وقد روي ذلك عن عمر وحذيفة وعبد الرحمن بن سمره -رضي الله عنهم أجمعين- واستدل الظاهرية لرايهم بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((من أسلم فليسلم في كيل معلوم، ووزن معلوم))، وقالوا: ((إنه نص أفاد شرعية السلم في المكيل والموزون فلا يلحق بهما غيرهما، لأن شرعية الأشياء إنما تؤخذ من النص، ولا يوجد نص يدل على خلاف القياس، فغيره

(١) مقدمات ابن رشد، ج٣، ص١٣٥، المغني، ج٤، ص٣٢٤.

(٢) المحلى لابن حزم، ج١٠، ص٤٦.

عليه لا يقاس)).

### الترجيح:

يرى الباحث أن الرأي الراجح هو رأي الجمهور الذي يتفق مع حكمه تشريع السلم، حيث شرع لدفع حاجة المضطرين والتوسع عليهم، ولا يتأتي ذلك مع القول بقصر السلم على المكيل والموزون فقط لما في ذلك من التضييق على الناس وإيقاعهم في الحرج والمشقة، إذا أن شرعية السلم عامه في كل ما يمكن ضبطه ضبطاً يؤدي إلي تحقيق الحكمة به من التيسير على الناس ورفع الحرج عنهم.

### ثانياً : السلم في الحيوان:

اختلفت أنظار العلماء في السلم في الحيوان، كأن يعطي أحدهما ثمنا معلوماً في مجلس العقد ليدفع له الثاني بغيراً معلوماً عند حلول عيد الأضحى مثلاً. فهل يجوز هذا التصرف باعتباره سلماً؟ فهو على النحو التالي:

١- يرى جمهور الفقهاء أن هذا العقد قد توفرت فيه الشروط المتقدمة ومن ثم لا مانع من جواز السلم فيه ومن يروى عنه هذا ابن مسعود وابن عباس، وابن عمر، وسعيد بن المسيب، والشعبي، ومجاهد، والشافعي، وأسحق، وابو ثور رضي الله عنهم أجمعين<sup>(١)</sup>.

٢- ويرى فقهاء الحنفية والظاهرية والزيدية<sup>(٢)</sup>، أن شروط السلم المتقدمة لا يمكن تحققها في العقد على الحيوان، ومن ثم لا يجوز السلم فيه. ومن يروى عنه هذا الرأي عمر، وحذيفة، وزيد بن علي - رضي الله عنهم - واستدل أهل هذا الرأي بالآتي:

١- ما رواه سمره رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه: (( نهى عن بيع الحيوان نسيئة ))<sup>(٣)</sup>.

(١) المغني ج٦، ص ٣٨٨، بداية المجتهد، ج٢، ص ٢٠٠.

(٢) المحلى ج ١٠، ص ٤٩-٥٠، بدائع الصنائع ج٧، ص ٣١٦٦.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند، ج٥، ص ١٢-١٩-٢١-٢٢، في مسند سمره بن جندب رضي الله عنه وابو داؤد وفي سنته: ج٢، ص

**وجه الدلالة:** أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يكون الحيوان مبيعاً مؤجلاً، ونظراً لمشروعية الأجل في السلم فمن ثم لا يجوز أن يكون الحيوان مسلماً فيه.

### مناقشة هذا الدليل:

إن هذا الحديث قال فيه الشافعي -رحمه الله- : إنه غير ثابت، وقال البيهقي : إنه مرسل، وقال ابن حبان: إسحاق بن إبراهيم منكر الحديث جداً<sup>(١)</sup>.  
 ٢- عن الحجاج بن أرطأه عن أبي الزبير عن جابر - رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((الحيوان أثنان بواحد لا يصلح لنساء ولا بأس به يداً بيد))<sup>(٢)</sup>.

**ووجه الدلالة:** أنه نص على منع النسيئة في الحيوان، فلا يصح أن يكون مسلماً فيه لوجود النسيئة في السلم.

### ونوقش هذه الدليل:

بأن هذا الحديث فيه الحجاج ابن أرطأة، وهو لا يحتج بحديثه فلا تقوم به حجة<sup>(٣)</sup>.

٣- ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما-: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن السلف في الحيوان<sup>(٤)</sup>.

### ونوقش هذا الدليل:

بأن الحديث ضعيف جداً لأن في سنده اسحق بن إبراهيم وضعفه ابن معين، وقد سبق قول ابن حبان فيه أنه منكر الحديث جداً<sup>(٥)</sup>. علماً أن ابن حبان متساهل في

٦٥٢، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان.

(١) نصب الرأية تخريج أحاديث الهداية، ج ٤ ص ٤٦.

(٢) سنن الترمذي، ج ٣، ص ٥٣٩، كتاب البيوع حديث ١٢٣٩.

(٣) نصب الرأية تخريج أحاديث الهداية، ج ٤، ص ٤٦.

(٤) سنن الدار قطنى ج ٣، ص ٧١، باب النهي عن السلف في الحيوان.

(٥) نصب الرأية، تخريج أحاديث الهداية، ج ٤، ص ٤٧.

التضعيف .

### أدلة الجمهور:

**أولاً:** أن الحيوان مما يثبت في الذمة والدليل على ذلك: ما روى عن أمير المؤمنين على رضي الله عنه- أنه باع جملاً يدعي عصيفيرا بأربعة أبعره أو بعشرين بغيراً إلى أجل<sup>(١)</sup>.

وروي عن عبد الله بن عمر أنه قال: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبعث جيشاً على إبل كانت عندي، قال: فحملت الناس عليها حتى نفذت الإبل وبقيت بقية في الناس، قال: فقلت: يارسول الله الإبل قد نفذت، وقد بقيت بقية في الناس لا ظهر لهم، فقال لي: ابتع علينا إبلاً بقلائص في إبل الصدقة الي محلها حتى تنفذ هذا البعث، قال: وكنت ابتاع البعير بقلوصين وثلاثة قلائص من أبل الصدقة الي محلها حتى تنفذ هذا البعث، فلما جاءت إبل الصدقة أداها رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.

**ووجه الدلالة فيهما:** أنهما جعلاً الثمن حيواناً مؤجلاً، فدل ذلك على أن الحيوان مما يثبت في الذمة، فيجوز أن يكون مسلماً فيه.

**ثالثاً:** أن الحيوان مما يمكن ضبطه بالوصف، والدليل على ذلك:

١- استيضاف بني إسرائيل للبقرة<sup>(٣)</sup>، فوصفها الله تعالى لهم، فعلموها بالوصف .  
**ووجه الدلالة:** أن الله تعالى لما عرفها لهم بالوصف عرفوها فدل هذا على أن وصف الحيوان مما يضبطه.

٢- ومما يؤيد أن الحيوان يضبط بالوصف ويصبح به معلوماً أن الشرع قد صح الدعوى بالحيوان الموصوف كما صح الشهادة به، وشرط الدعوى والشهادة كون كل من المدعى به والمشهود به معلوماً فيدل ذلك على أن الوصف مما يصير به

(١) رواه مالك في الموطأ والشافعي في مسنده وعزاه صاحب نيل الأوطار ، ج٥، ص ١٧٣ .

(٢) مسند أحمد، ج٢، ص ١٧١ في مسند عبد الله بن عمر .

(٣) انظر سورة البقرة، الآيات ٦٨ - ٧١ .

الحيوان مضبوطاً.

وإذا صح كون الحيوان مما يثبت في الذمة، وكون الوصف مما يضبطه، ويرفع الجهالة عنه، فقد توفرت فيه شروط صحة السلم فيصبح السلم فيه جائزاً.

### الترجيح:

وبالنظر في الرأيين السابقين وأدلة كل منهما والمناقشة، يتضح أن رأي الجمهور القائل بجواز السلم في الحيوان هو الأولي بالترجيح لقوة أدلته، ولأنه يتفق مع الحكمة من مشروعيه السلم لما فيه من التوسيع على الناس ورفع الحرج عنهم. وهذا وما قلناه في الحيوان ينطبق على الطيور والدواجن والأسماك وما شابه ذلك، فيجوز السلم فيها طالما أمكن ضبطها وتحديد نوعها وسنها وصفاتها تحديداً نافياً للجهالة.

### المطلب الثاني

#### أثار عقد السلم

إذا انعقد السلم صحيحاً مستوفياً لكافة أركانه وشروطه ترتبت عليه آثاره، وتتخلص في الآتي:

١- انتقال الملك في العوضين.

٢- وجوب إيفا المسلم فيه عند حلول أجله.

#### أولاً: انتقال الملك في العوضين:

اتفق الفقهاء على أن السلم عند انعقاده يقتضي انتقال ملك رأس المال إلي المسلم إليه وانتقال ملك المسلم فيه إلي المسلم.

ويجب أن يتم تسليم رأس المال في مجلس العقد- عند جمهور الفقهاء- فإذا قبض السلم إليه رأس المال كان له الحق في التصرف فيه بكافة التصرفات المشروعية.

أما المسلم فيه، فعلي الرغم من أنه أصبح ملكاً للمسلم بمقتضى عقد السلم، إلا أن ملكيته له غير تامة لأنه مازال في ذمة المسلم إليه وغير معين<sup>(١)</sup>. وبناء على هذا فقد بحث

(١) السلم والمضاربة للدكتور زكريا القضاة، ص ١٣٢، قال السيوطي: (جميع الدون التي في الذمة بعد لزومها وقبض المقابل لها مستقرة إلا

الفقهاء عدة مسائل تتعلق بتصرفات المسلم بالمسلم فيه قبل استفتاءه وقبضه وأهمها:

أ- التصرف في بيع المسلم فيه قبل قبضه.

ب- ابدال المسلم فيه بشيء آخر.

ج - حكم الحوالة على المسلم فيه.

د - حكم أخذ الرهن والكفيل به.

• مسألة : هل يجوز للمسلم أن يبيع المسلم فيه قبل قبضه من المسلم إليه ؟

اختلف الفقهاء في هذا على رأيين:

١- رأي جمهور الفقهاء:

يرى الحنفية والشافعية والحنابلة والزيدية<sup>(١)</sup>: أنه لا يجوز بيع المسلم فيه قبل

قبضه من المسلم إليه ولو مؤمن عليه.

٢- رأي المالكية:

يرى المالكية أنه لا يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه إن كان طعاماً، أما إن كان

غير طعام، فلا خلاف فيه قبل قبضه إن كان طعاماً، أما إن كان غير طعام، فلا خلاف في

مذهب المالكية في إجازته<sup>(٢)</sup>.

وقد استدل المالكية على منع بيع الطعام قبل قبضه بالآتي:

١- ما رواه جابر رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( إذا

ابتعت طعاماً فلا تبعه حتى تستوفيه ))<sup>(٣)</sup>.

٢- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(( من ابتاع طعاماً فلا يبيعه قبل أن يقبضه ))<sup>(٤)</sup>.

ديناراً واحداً هو دين السلم، فإنه وإن كان لازماً فهو غير مستقر وإنما كان غير مستقر لأنه يصد أن يطرأ انقطاع المسلم فيه فيفسخ العقد.

أنظر : الأشباه والنظائر ، ص ٣٣٦.

(١) بدائع الصنائع، ج ٥ ص ٢١٤، المغني ٤، ص ٣٣٤.

(٢) بداية المجتهد لابن رد، ج ٢، ص ١٢٥.

(٣) مسند الإمام أحمد، ج ٣، ص ٣٩٢.

(٤) صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٢.

## وجه الدلالة من الحديثين:

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل استيفائه وقبضه فيدخل فيه المسلم فيه إن كان طعاماً.

وقد استدلت المالكية على جواز بيع المسلم فيه قبل قبضه إذا كان غير طعاماً -

بالآتي:

١- عن ابن عمر- رضي الله عنهما- قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: ((إني أبيع الإبل بالبيع، فأبيع بالدنانير وأخذ بالدرهم، وأبيع بالدرهم وأخذ الدنانير، فقال: ((لا بأس أن تأخذ بسعر يومها...))<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث: أنه نص على جواز بيع الثمن لمن هو في ذمته قبل

قبضه، فيقاس عليه بيع المسلم فيه قبل قبضه في الجواز.

٢- عن أبي عمر- رضي الله عنهما- قال: ((كنا مع النبي صل الله عليه وسلم في سفر وكنت على بكر صعب لعمر، فكان يغلبني فيتقدم أمام القوم، فيزجره عمر ويرده، ثم يتقدم فيزجره عمر ويرده، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بعينه... فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت))<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تصرف في

المبيع بالهبة قبل القبض، وذلك دليل على جواز التصرف في المبيع قبل قبضه والسلم نوع من أنواع البيع فيجوز التصرف في المسلم فيه قبل قبضه.

أدلة الجمهور:

استدل جمهور الفقهاء لمذهبهم بالآتي:

١- حديث حكم بن حزام قلت: (يا رسول الله أني رجل ابتاع هذه البيوع وأبيعها، فما

(١) أخرجه ابو داؤود برقم (٣٣٤٥، ٣٣٥٥) وفيه سماك بن حرب ضعيف.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج٤، ص ٣٣٤.

يحل لي منها ما يحرم؟ قال: ((لا تبيعن شيئاً حتى تقبضه)) وفي رواية ((إذا ابتعت بيعاً فلا تبعه حتى تقبضه))<sup>(١)</sup>.

٢- ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما- قال: ((ابتعت زيتاً في السوق فلما استوجبته لقيني رجل فأعطاني فيه ربحاً حسناً فأردت أن أضرب علي يده، فأخذ رجل من خلفي بذراعي، فالتفت فإذا زيد بن ثابت، قال لا تبعه حتى تحوزه على رحلك، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم))<sup>(٢)</sup>.

٣- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه- قال: ((نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفي))<sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة من هذه الأحاديث:** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما لم يقبض -سواء أكان طعاماً أم غير طعام. وبالتالي يدخل في النهي بيع المسلم فيه قبل قبضه.

٤- أن المبيع -المسلم فيه- مضمون له على المسلم إليه، فلو جاز بيعه صار مضموناً عليه للمشتري فيتوالي في المبيع ضمانان<sup>(٤)</sup>.

### الترجيح:

بالنظر في الرأيين السابقين وأدلة كل منهما يتضح أن رأي جمهور الفقهاء هو الراجح لقوة أدلته، وذلك أن النهي عن بيع ما لم يقبض جاء عاماً في قوله صلى الله عليه وسلم: ((لا تبيعن شيئاً حتى تقبضه))، فيدخل فيه الطعام وغيره، وكذلك حديث زيد بن ثابت النهي فيه يعم جميع السلع ما كان طعاماً وما كان غير طعام. ومن طريق المعنى أن

(١) مسند الإمام أحمد ج٣، ص ٤٠٢.

(٢) صحيح البخاري ج٢، ص ٢٤.

(٣) أخرجه الإمام أحمد، ج٢، ص ٣٤٩-٣٤٩.

(٤) التهذيب مع عون المعبود، ج٩، ص ٣٥٥.



المسلم فيه لا يدخل في ضمان المسلم قبل قبضه، سواء أكان طعاماً أم غيره<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: إبدال المسلم فيه بغيره:

كما ثار الخلاف بين الفقهاء في مسألة بيع المسلم فيه قبل قبضه ثار الخلاف هنا فيما إذا كان يجوز للمسلم أن يأخذ شيئاً من غير جنس المسلم فيه بدلاً عنه، كأن يسلم في قمح فيأخذ ثوباً، على ثلاثة آراء:

#### الرأي الأول:

يرى جمهور الفقهاء : أنه لا يجوز أن يبدل المسلم فيه بغيره مطلقاً، سواء كان المسلم فيه موجوداً أو معدوماً<sup>(٢)</sup>. لأنه يؤدي إلى بيع الشيء قبل قبضه، وهو منهي عنه لحديث حكيم بن حزام: ((لا تبيعن شيئاً حتى تقبضه))<sup>(٣)</sup> وما في معناه وقد دلل الجمهور لرأيهم بما روى عن أبوسعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره))<sup>(٤)</sup>.  
**ووجه الدلالة من الحديث: النهي عن إبدال المسلم فيه بغيره مطلقاً.**

#### الرأي الثاني:

جواز استبدال المسلم فيه في الجملة، إذا كان بسعر الوقت أو أقل، وهذا هو ما يروى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وهو رواية عن الإمام أحمد، حيث جوز أخذ الشعير عن الحنطة إذا لم يكن أعلى من قيمة الحنطة.  
 وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا هو الأصح حيث لا يعرف له في الصحابة مخالف، فجاز الاعتياض عنه كالعوض الآخر.

وأجاب عن الحديث الذي استدل به القائلون بالمنع أن في اسناده نظر، فإن صح، فالمراد به : أنه لا يجعل دين السلم سلفاً في شيء آخر، ولهذا قال: "فلا يصرفه

(١) السلم والمضاربة للدكتور زكريا القضاة، ص ١٣٤.

(٢) بدائع الصنائع ج ٧، ص ٣١٧٨.

(٣) سبق تخريجه، ص ١٨.

(٤) سنن ابو داؤد، ج ٣، ص ٧٤٤، كتاب البيوع والاجارات ولفظه (إذا أسلف).

إلى غيره " أي : (لا يصرفه الي سلف آخر، وهذا لا يجوز لأنه يتضمن الربح فيما لم يضمن وكذلك إذا اعتاض عن ثمن المبيع والقرض، فإنما يعتاض عنه بسعره لما في السنن عن ابن عمر: أنهم سألوا النبي صلى الله عنه وسلم فقالوا: ((إننا نبيع الإبل بالبيع بالذهب، ونقبض الورق، ونبيع بالورق ونقبض الذهب))، فقال : ((لا بأس إذا كان بسعر يومه إذا اقترفتم وليس بينكما))<sup>(١)</sup>، فيجوز الاعتياض بالسعر لئلا يربح فيما لم يضمن.

فإن قيل : فبائع دين السلم يبيع ذلك، فنهي عن بيع ما لم يقبض. قيل: النهي إنما كان في الأعيان لا في الديون<sup>(٢)</sup>.

### الرأي الثالث:

يرى المالكية التفصيل فلا يجوز استبدال المسلم فيه إن كان طعاماً ، إذ يعتبر بيعاً له قبل القبض، ولا يجوز بيع الطعام قبل قبضه، أما إن كان غير طعام فيجوز إبداله بغيره بشروط ثلاثة:

- أ- أن يعجل البدل ويقبض في مجلس الاستبدال ليسلم من فسخ دين بدين.
- ب- أن يكون البدل مما يجوز بيعه بالمسلم فيه مناجزةً، كأن يكون المسلم فيه ثوباً، فتأخذ بدله إناء من النحاس، فيجوز لأنه يجوز بيع الثوب بالإناء.
- ث- أن يكون البدل مما يجوز إسلام رأس المال فيه، فإن أسلم نقوداً في قمح فأبدل بقطن مثلاً، جاز لأنه يجوز إسلام النقود في القطن.

### الترجيح:

سبق أن رجحنا رأي الجمهور القائل بعدم جواز بيع المسلم فيه قبل قبضه وذلك لوجاهة رأيهم وقوة أدلتهم التي استدلوها بها، وهو ما نرجح به رأي الجمهور هنا أيضاً، بالإضافة إلى حديث أبي سعيد الخدري- رضي الله عنه- المتقدم، والخاص - بهذه

(١) سبق تخريجه، ص ١٨.

(٢) المسائل الماوردية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ١٠٤-١٠٥.

المسألة - مما يزيد رأي الجمهور قوة ورجحاناً<sup>(١)</sup>.

**ثالثاً: حكم الحوالة على المسلم فيه:**

**الحوالة:** هي نقل الدين من ذمة المدين الى ذمة شخص آخر، وركنهما الإيجاب والقبول عند الحنفية، أما الجمهور فأركانها أيضاً المحيل، والمحال، والمحال عليه، والمحال به (دين المحال علي المحيل)، ومن شروطها: أن تكون بدين صحيح معلوم<sup>(٢)</sup>. وذلك كأن يكون إبراهيم دائماً لعل بدينار، في حين أن علياً دائن لأحمد بدينار مثله، فمتي طالب إبراهيم علياً بدينه، أحاله إلي أحمد فهذه هي جواله.

وقد ثار الخلاف بين الفقهاء حول جواز الإحالة على الدين المسلم فيه من عدمه

إلى رأيين:

**الرأي الأول:**

يرى الحنفية وزفر في رواية، وبعض الحنابلة والظاهرية والمالكية- إذا كان المسلم فيه من غير الطعام- جواز الحوالة على الدين المسلم فيه<sup>(٣)</sup>.

**الرأي الثاني:**

عند الشافعية والمشهور من مذهب الحنابلة وزفر في رواية له يرون عدم جواز الحوالة على الدين المسلم فيه<sup>(٤)</sup>.

**أدلة أصحاب هذا الرأي ومناقشتها:**

استدل المانعون للحوالة على الدين المسلم فيه بالآتي:

**أولاً:** إن الحوالة بيع، وبيع المسلم فيه قبل قبضه لا يجوز، واستدلوا بالأحاديث الداله على النهي عن بيع الطعام قبل قبضه. والأحاديث التي تدل على عدم جواز بيع المبيع قبل قبضه<sup>(٥)</sup>.

(١) بدائع الصنائع- ج٦، ص ١٥-١٧، مغني المحتاج ج٢، ص ١٩٣.

(٢) المرجع السابق ج٦، ص ١٥-١٧، مغني المحتاج، ج٢، ص ١٩٣.

(٣) بدائع الصنائع ج٥، ص ٢١٤، المحلى ج٨، ص ٥١٧، بداية المجتهد ج٢، ص ٢٩٩.

(٤) المهذب ج١ ص ٣٣٧، مغني المحتاج ج٢ ص ١٩٢، المغني ج٤ ص ٤٦٩.

(٥) سبق ذكرها في المطلب الثاني، ص ١٨.

ونوقش هذا الدليل بأن الحوالة ليست بيعاً لأمر منها:

- أ- أنها لو كانت بيعاً لما جازت على سائر الديون، لأن هذا من باب بيع الدين بالدين، وهو لا يجوز بإجماع علماء المسلمين<sup>(١)</sup>.
- ت- أنها لو كانت بيعاً لانعدت بلفظ البيع، لكن الأمر، بخلاف ذلك.
- ث- أن لفظ الحوالة يشعر بالتحول، فهي تحويل للحق من ذمة إلى ذمة، وهذا لا يدل على البيع.
- ج- لو كانت بيعاً لثبت لها خيار المجلس- على الأقل- والأمر بخلاف ذلك حيث إنها تلزم بمجرد العقد.

**ثانياً:** قالوا إن دين السلم دين غير مستقر لكونه عرضه للفسخ بسبب احتمال انقطاع المسلم فيه.

ونوقش هذا القول بالآتي:

- أ- قولهم إن المسلم فيه دين غير مستقر، دعوى لا يقوم عليها دليل والدعوى إذا لم يقم عليها دليل فهي غير معتبره، بل إن المسلم فيه دين مستقر معلوم موصوف في الذمة، فهو كسائر الديون الأخرى.
- ب- أما قولهم إنه عرضه للفسخ لاحتمال انقطاع المسلم فيه، فيرد عليه بأن المفروض في المسلم فيه أن يكون عام الوجود مأمون الانقطاع وقت حلول الأجل، هذا على قول الجمهور، أما عند الحنفية فيشترط أن يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد إلى حين المحل<sup>(٢)</sup>. ومن ثم لا يكون هناك احتمال للفسخ بسبب انقطاع المسلم فيه.
- ت- أن قولهم مجرد احتمال، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، كما أن الشريعة لم تبين أحكامها على مجرد الاحتمالات، ولو أخذنا بالاحتمالات لأدب ذلك إلى الضيق والحرج والمشقة في كثير من المعاملات<sup>(٣)</sup>.

(١) سبل السلام، ج٣، ص ١٦.

(٢) تراجع المطب الثاني من هذا البحث، ص ١٧.

(٣) السلم لناصر الحبيب، ص ١٢٩ - ١٣٠.

## أدلة الرأي الأول:

- أستدل أصحاب الرأي الأول - الذين أجازوا الحوالة على الدين المسلم فيه بالآتي:
- أ- أن الحوالة ليست بيعاً بل هي عقد إرفاق مستقل بنفسه غير محمول على غيره، فهي لا تعني أكثر من مجرد استيفاء.
- ب- أن دين السلم دين مضمون في الذمة كسائر الديون فجازت الحوالة عليه.

## الترجيح:

بالنظر في الرأيين السابقين، يظهر لنا رجحان الرأي الأول، القائل بجواز الحوالة على غير المسلم فيه لقوة أدلته ولإمكان مناقشة أدله أصحاب الرأي الثاني.

## ثانياً: أيفاء المسلم فيه:

لا خلاف على أنه إذا حل أجل السلم المتفق عليه في العقد وجب على المسلم إليه إيفاء المسلم فيه.

فإن جاء به على صفاته المشروطة في العقد وجب على المسلم قبوله إبراءً لذمة المسلم إليه.

وإن امتنع المسلم إليه عن الإيفاء مع وجود المسلم فيه في الأسواق، أجبره الحاكم عليه مثلما يجبر سائر المدينين على إيفاء ديونهم عند استحقاقها.

وهناك بعض الأمور تتعلق بموضوع إيفاء المسلم فيه، لعل من المناسب تفصيل القول فيها، ومنها:

١- إذا أحضر المسلم إليه المسلم فيه قبل حلول الأجل، فهل يلزم المسلم بالإستلام إبراءً لذمة المسلم إليه أو لا؟

٢- إذا تعذر إيفاء المسلم فيه فهل يبطل العقد أو لا؟

وقد جرى الخلاف بين الفقهاء حول هاتين المسألتين، لذا نتناولهما بشيء من التفصيل فيما يلي:

## أولاً: إحضار المسلم فيه قبل حلول الأجل:

إذا أحضر المسلم إليه السلم فيه مطابقاً للمواصفات المحدودة بالعقد قبل حلول الأجل المتفق عليه، فهل يجبر المسلم على قبضه إبراءً لذمة المسلم إليه أو لا؟

### فرق الفقهاء بين حالتين:

١- إن كان مما في قبضه قبل وقته ضرراً ما، لكونه مما يتغير كالفاكهة والأطعمة بصفة عامة، أو كان قديمة دون حديثه كالحبوب ونحوها، لم يلزم المسلم قبوله، لأن له غرضاً في تأخيره بأن يحتاج إلى أكله أو إطعامه في ذلك الوقت، وكذلك الحيوان لأنه لا يأمن تلفه ويحتاج للإنفاق عليه إلى ذلك الوقت، وربما يحتاج إليه في ذلك الوقت وليس قبله.

وهكذا أن كان مما يحتاج في حفظه إلى مؤونه كالقطن ونحوه، أو كان الوقت مخوفاً يخشى نهب ما يقبضه، فلا يلزمه الأخذ في هذه الأحوال، لأن عليه ضرراً في قبضه، ولم يأت محل استحقاقه له، فجرى مجرى نقص صفه فيه.

٢- أما أن كان مما لا ضرر في قبضه بأن لا يكون قابلاً للتغير كالحديد والرصاص، والنحاس، فإنه يستوي قديمه وحديثه ونحو ذلك الزيت والعسل، وليس في قبضه ضرر الخوف ولا تحمل مؤونه فعليه قبضه لأن غرضه حاصل مع زيادة تعجل المنفعة فجرى مجرى زيادة الصفة وتعجيل الدين المؤجل<sup>(١)</sup>. كما أن في قبض المسلم فيه إبراءً لذمة المسلم إليه وغلقاً لباب النزاع بينهما.

### ثانياً: تعذر إيفاء المسلم فيه:

إذا تعذر إيفاء المسلم فيه عند حلول الأجل، وذلك إما لغيبه المسلم إليه، وإما لتفريطه حتى عدم المسلم فيه فتعذر عليه إيفاءه، وإما لكون العقد على ثمار تلك السنة فأصابها جائحة فهل يبطل العقد بذلك أو لا؟

(١) المغنى، ج ٣، ص ٣٣٩.

## اختلف الفقهاء في ذلك على رأيين :

### الرأي الأول:

يرى جمهور الفقهاء: (الحنفية إلا زفر ، والمالكية، والشافعية والحنابلة في الراجح عند كل منهم - والظاهرية والزيدية)<sup>(١)</sup> عدم بطلان العقد ولرب السلم الخيار بين أن يصبر إلى أن يوجد المسلم فيه فيطالب به، وبين أن يفسخ العقد ويرجع بالثمن إن كان موجوداً، وبثمنه إن كان مثلياً، وإلا فبقيته.

### الرأي الثاني:

يرى زفر من الحنفية، وأشهب من المالكية، وأحد قولى الشافعية والحنابلة أن السلم يبطل يتعذر إيفاء المسلم فيه عند حلول الأجل<sup>(٢)</sup>.

### أدلة الرأي الثاني ومناقشتها:

١- قاسوا العجز عن إيفاء المسلم فيه على هلاك المبيع قبل القبض في بيع معين فإنه يبطل العقد، لأن المبيع مضمون على بائعه بالثمن حتى يسلم للمشتري، وبالهلاك تعذر التسليم.

ونوقش هذا الدليل بأنه قياس مع الفارق، لأن المعقود عليه في السلم دين موصوف في الذمة، ومحل الدين هو الذمة وهي باقية بقاء صاحبها، فيبقي الدين بقاء محله، ولا يوجد هذا في بيع المعين لأنه بهلاكه يفوت العقد ولا يتحقق المقصود منه فيبطل العقد، فافترق الفرع عن الأصل، فبطل القياس.

٢- أن المتعاقدين حينما عقداً السلم تراضياً على أن المسلم فيه من نتاج وقت معين هو ما يجب تسليم المسلم فيه عنده، فإذا هلك انفسخ العقد لعدم وجود المسلم فيه.

ونوقش هذا بأن دعوى التعيين في وقت مخصوص دعوى مجردة عن الدليل فلا تقبل، وكيف يكون المسلم فيه معيناً وهو دين موصوف في الذمة، ومن شأن الديون

(١) بدائع الصنائع ج٣، ص ٣١٧٢، الشرح الكبير على مختصر خليل ج٣ ص ٢١٤، روضه الطالبين ج٤ ص ١١، المغني لابن قدامة ج٤، ص ٣٢٦.

(٢) بداية المجتهد ج٢، ص ٣٠، المهذب ج١، ص ٣٠٩.

إنها كما تقضي بهذا تقضي بذلك فلا يتعين.

٣- أن المسلم فيه عندما حل أجله وجب على المدين ايفاءه ، وأصبح في هذا الوقت ملكاً للدائن ، فإذا ما تراضيا على تأخيره بعد ذلك فكأن رب السلم باع ما يستحقه في ذمة المدين (المسلم إليه) الآن بشيء من جنسه مؤجل ، فكان ذلك من باب فسخ الدين في الدين ، أو بيع الشيء قبل قبضه ، وكلاهما منهي عنه .  
ونوقش هذا بأن هذا القول غير مقبول ، إذ أن الإبقاء على العقد وعدم فسخه فهو من باب تأخير الدين في ذمة المدين بسبب عسره الذي حث الله عليه بقوله عز وجل : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] ، ومن العسرة فقدان ما يتحقق به الأداء فكان التأخير للميسرة جائزاً .

### أدلة الرأي الأول:

استدل القائلون بعدم بطلان العقد وأن لرب السلم الخيار بما يأتي:

أ- أن السلم وقع صحيحاً لثبوت القدرة على التسليم إلا أنه عجز عن التسليم لسبب عارض ، وهذا العارض على شرف الزوال فمثله مثل ما إذا أبق العبد المبيع قبل القبض ، فكما أن إباق العبد لا يفسد البيع- وهو أمر طارئ قد أفقد القدرة على التسليم فكذا ها هنا .

ب- أن العقد وقع على موصوف في الذمة فهو باق على أصله ، وليس من شرط جوازه أن يكون من ثمار هذه السنة ، وإنما هو شيء شرطه رب السلم لمصلحته ، ومن ثم وجب إثبات الخيار له ، لأن ذلك من حقه ، ولا يعود على السلم بالبطلان .

### الترجيح:

يرى الباحث: رجحان مذهب جمهور الفقهاء الذين يرون عدم بطلان العقد ، وثبوت الخيار لرب السلم بين الانتظار إلى أن يوجد المسلم فيه فيقبضه أو فسخ العقد .



## المبحث الرابع

## أثار عقد السلم في التنمية الاقتصادية

إن لعقد السلم آثار على مستوى الفرد والجماعة ورفع كل المستويات اقتصادياً، كما أنه يبعد أفرادهم عن التعامل بما حرم الله سبحانه.

## المطلب الأول

## الأثر الاقتصادي للسلم على المجتمع

لقد حرم الإسلام الربا بأنواعه كافة، ومنع التعامل بها، وسد جميع الذرائع الموصلة إليها، لما فيه من الضرر العظيم الذي يعود على الأمة الإسلامية جمعاً، ولأنه من الأسباب التي سرعان ما تفتك بالأمم.

وتظهر آثار النظام الربوي في شتى نواحي الحياة الإنسانية من تدمير للاقتصاد، بشل إنتاج المدين الذي أشرف على الإفلاس عجزاً عن سداد فوائد الربا، وبكساد الأسواق، وبوار البضاعة وخسارة التجارة ويتوقف المشروعات وإفلاسها. أما آثاره الاجتماعية فمروعة، حيث يقضي على وحدة المجتمع وتعاونته وتكافله، وعلى إحساس أفرادهم ببعضهم البعض، وكيف لا وهو يدمر المجتمع ويحوّله إلى أشلاء مبعثرة، ففي ظل الأزمات الاقتصادية التي يسببها تغلق المشروعات، ويشرد الألاف من العمال، وتمزق المئات من الأسر التي تفقد مورد رزقها ولا تجد قوت عيالها<sup>(١)</sup>.

وعندما حرم الإسلام الربا بأنواعه، وسد أبواب الذرائع الموصلة إليه، فتح للمسلمين أبواباً مشروعة، وأباح لهم أنواعاً من التعامل تكفل مصالحهم، وتحترم حقوق الضعفاء والمحتاجين، وتسد حاجاتهم، ومن ذلك "عقد السلم" الذي شرع رخصة واستثناء من القواعد العامة، لما فيه من المصلحة للأفراد والمجتمعات ولما فيه من الحث على العمل والإنتاج الذين يؤديان إلي وفرة السلع ولنشاط الأسواق التجارية، ويعم

(١) التكامل الاجتماعي في الشريعة الإسلامية ص ١٥٤، ط ٢، د. محمد أحمد صالح.

الخير والبركة الجميع<sup>(١)</sup>. فيمكننا أن نلمس لعقد السلم آثاراً عديدة، سواء على المستوى الفردي أو المستوي الجماعي.

### أولاً: أثر السلم بالنسبة للأفراد:

لعقد السلم أهمية كبيرة في سداد الاحتياجات الشخصية بطريق مشروع لمن كان محتاجاً للمال بصفة عاجلة، فمن يحتاج إلى المال بصفة عاجلة للنفقة على نفسه وعياله أو للإنفاق على ما يقوم به من عمل، سواء كان عملاً زراعياً، أم صناعياً أم غير ذلك، يستطيع أن يحصل على ما يحتاج من مال عن طريق عقد السلم بوصفه "المسلم إليه" في المقابل أن يلتزم بالوفاء بشيء موصوف ثابت في ذمته في أجل محدد، على أن يكون قادراً على الوفاء به غالباً في ذلك الأجل.

وبذلك تندفع عن طريق عقد السلم حاجته الحالية للمال، وبقدرته المالية على تسليم المسلم فيه، بدلاً من أن يضطر للاقتراض بالربا المحرم، خصوصاً في زمننا الحاضر الذي تفشي فيه هذا النوع من الإقراض، وقل القرض الحسن الذي لا يبتغي به المقرض إلا وجه الله تعالى<sup>(٢)</sup>. ويستفيد المسلم أيضاً أنه أشغل ذمة غيره بالمسلم فيه، وبالوقت الذي تتعلق به حاجته الفعلية إليه، وبالسعر المتفق عليه عند التعاقد فيتجنب مخاطر تقلب الأسعار، ما قد يستفيدة من رخص السعر، إذ بيع السلم أرخص من بيع العين غالباً، ويطمئن على الحصول على (المسلم فيه) في الوقت الذي يريده، بدلاً من أن يشتريه في وقت ل يحتاجه فيه، فيتعرض للتلف أو الفساد، أو يتحمل نفقات مؤونته- إن كانت له مؤونه- وأعباء حفظه وتخزينه الي حين حاجته الفعلية إليه<sup>(٣)</sup>.

فبعد السلم يحصل به الارتفاق من الجانبين- البائع والمشتري- حيث تحقيق مصلحة الطرفين، فرب المال "المسلم" يحصل له الارتفاق بشراء المسلم فيه "بأقل من قيمته الحاضرة، والمسلم إليه- المحتاج الى المال- يحصل له الارتفاق بحصوله على الثمن مقدماً.

(١) السلم لناصر إبراهيم الحبيب، ص ١٨.

(٢) السلم والمضاربة للدكتور زكريا القضاة، ص ١٤٥-١٤٦.

(٣) السلم والمضاربة للدكتور زكريا القضاة، ص ١٤٥-١٤٦.

## ثانياً: أثر السلم على المستوى الاقتصادي:

إذا أحسن استخدام عقد السلم، وروعي في تطبيق أركانه وشروطه وأحكامه، أمكن أن يكون له أثر كبير في القضاء على المعاملات الربوية، ودور مهم في التنمية وتنشيط الحركة الاقتصادية في المجتمع حيث يمكن عن طريقه تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، سواء أكانت تجارية أم زراعية أم صناعية وذلك على النحو التالي:

### ١- التجارة:

يستطيع التاجر فرداً كان أو شركة أن يتعامل بعقد السلم بصفته " مسلماً / وبصفته " مسلماً إليه " وفي كلا الحالتين يحصل له الارتفاق وتحقيق الربح الحلال دون الالتجاء إلى التعامل بالربا، وذلك على التفصيل التالي:

#### أ- التاجر بوصفه مسلماً:

يستطيع التاجر بوصفه " مسلماً " أن يحصل على ما يريد من سلع في الوقت الذي يظن أنها تروج فيه، وبالسعر المحدد عند التعاقد، مما يظهر معه أنه قد يبيعها بربح أوفر مما لو اشتراها بسعر وقت حلول الأجل. فكان إستلامه المال أسلوباً استثمارياً حلالاً، بدلاً من أن يقرض المال بالربا طمعاً في الفائدة.

#### ب- التاجر بوصفه مسلماً إليه:

يستطيع التاجر أيضاً أن يحصل على المال عاجلاً " بوصفه مسلماً إليه " مقابل التزامه بتسليم سلع موصوفة في وقت أجل. ويكون التاجر أن يتصرف فيما تسلم من مال بشراء تلك السلع المطلوبة أو غيرها، أو الوفاء بالتزاماته التجارية، ويكون مطالباً بالوفاء بالمسلم فيه عند حلول الأجل، سوا أكان مما اشتراه بمال السلم أم من غيره.

وبذلك بعد عقد السلم مصدراً لتمويل التجار بما يحتاجونه من مال عاجل لأغراضهم التجارية، بدلاً من اللجوء لاقتراضه بالربا المحرم<sup>(١)</sup>.

(١) السلم الدكتور عبد العظيم، فياض، ص ٣.

## ٢- الزراعة والصناعة:

لاشك أن لعقد السلم أثراً كبيراً ودوراً هاماً في تنمية النشاط الزراعي والصناعي<sup>(١)</sup>. على حد السواء وبإمكان الزراع أو الصناع أن يتعاملون عن طريق عقد السلم بوصفه "مسلماً"، وكذا بوصفه "مسلماً إليه" على التفصيل التالي:

أ- يستطيع أصحاب المصانع والمزارع أن يحصلوا على ما يحتاجونه من مال للنفقة عليها، أو التوسع فيها عن طريق التزامهم يدفع منتجات صناعية أو زراعية موصوفة في أجل معين (بوصف كل منهم مسلماً إليه)، ثم يستثمرون هذه الأموال في مشاريعهم، ويطالبون يدفع تلك المنتجات الثابتة في ذمتهم عند حلول أجل السلم، ولا فرق بين أن يدفعوها من إنتاج مصانعهم ومزارعهم، أو من غيرها طالما أنها موافقة للمواصفات المشروطة في عقد السلم.

ويمكن إتباع الأسلوب نفسه لتمويل إنشاء مشاريع صناعية أو زراعية جديدة بدلاً من تمويلها عن طريق الاقتراض بالربا .

ب- ويستطيع أصحاب المصانع والمزارع أن يسلموا مالا فيما يحتاجون إليه من سلع و مواد ضرورية لصناعاتهم وزراعتهم، بحيث يحصلون عليها في القوت الذي يريدونه، وبما تم الإتفاق في سعر وهو غالباً أقل مما لو اشتروها عند حاجتهم إليها وقت حلول أجل السلم.

وبذلك يستفيدون بفرق السعر، مما يعود عليهم بربح أوفر، بالإضافة إلى ثقتهم في الحصول على المواد التي يريدونها عند حاجتهم إليها<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يمكن للبنوك أن تؤدي دوراً هاماً في تنمية النشاط الصناعي والزراعي عن طريق عقد السلم، وخاصة البنك الزراعي الذي أنشئ خصيصاً لذلك.

(١) قد يعتقد البعض أن عقد السلم يختص، بالتعاقد على المنتجات غير الصناعية في حين أن عقد الاستصناع يختص بالمنتجات الصناعية فقط وما يمنح في التعاقد على الإنتاج الصناعي بطريق عقد السلم وشروطه، بل إن جمهور الفقهاء- عدا الحنفية- يلحقون عقد الاستصناع بالسلم ويطلقون عليه "السلم في الصناعات" ارجع إلى بحث الاستناع للمؤلف: د. محمد بن أحمد الصالح.

(٢) السلم والمضاربة ص ١٤٧-١٤٨.

لذا نرى من المناسب ان نعرض عمل البنك الزراعي - السوداني لبيان مدى إمكانية تطبيقه لعقد السلم في تعامله مع المزارعين.

### المطلب الثاني

## البنك الزراعي السوداني وتطبيقاته لعقد السلم مع المزارعين

أنشئ البنك الزراعي بموجب قرار مجلس الوزراء في عام ١٣٧٦هـ الموافق له

١٩٥٦م.

ومن أهم الأهداف التي أنشئ البنك الزراعي من أجلها تقديم القروض والتسهيلات والمرايحات والمساعدات اللازمة لتنمية وتشجيع الزراعة والمزارعين، وذلك تحقيقاً لهذه الأهداف التالية:

- ١- توفير السيولة النقدية المطلوبة لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني.
- ٢- العمل على زيادة الرقعة الزراعية باستصلاح الأراضي البور، وحفر الآبار، وتوفير المياه اللازمة للزراعة.
- ٣- توفير الوسائل الزراعية من تراكتورات وحاصدات وتبعاتهما.
- ٤- توفير الحبوب الزراعية والأسمدة والمواد الكيميائية.
- ٥- تنمية الدخل الوطني من خلال تشجيع المشاريع الزراعية وتربية المواشي والدواجن، وصيد الأسماك.

ولتحقيق هذه الأهداف يقدم البنك الزراعي ثلاثة أنواع من القروض الزراعية

إلى المزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية وغيرها:

أ- قروض قصيرة الأجل.

ب- قروض متوسطة الأجل.

ت- قروض طويلة الأجل.

وعلى العموم فإن نظام البنك الزراعي يستهدف زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه -

الحيواني والنباتي- ورفع معدلات التنمية الزراعية بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل و المواد الغذائية المختلفة.

وبالإضافة إلى ما يقدمه البنك الزراعي من قروض في هذا المجال فإنه يقوم بدعم المزارعين، وتتمثل في مكائن ومضخات الري والآليات والمعدات الزراعية، ومعدات تربية الدواجن، وإنتاج الأعلاف.

ولا شك أن المتتبع للدور الذي اضطلع به البنك الزراعي من أجل تنمية قطاع الزراعة والنهوض بالمزارعين ورفع مستوي معيشتهم وما حققه في هذا المجال من منجزات، ليتلمس بوضوح مدى الجهد المخلص الذي بذل في هذا السبيل، حتي جعل من البنك ركيزة أساسية يقوم عليها البنيان الزراعي في البلاد، ويعتمد عليها في زيادة الإنتاج.

وإذا استقصينا أعمال البنك والخدمات التي يؤديها للمزارعين وجدناها وبالرغم من أهميتها تنحصر في أمرين لا ثالث لهما:

- ١/ تقديم القروض والمرابحاث عن طريق عقد السلم للمزارعين.
- ٢/ دعم القطاع الزراعي بالآليات والبذور والأسمدة وغيرها وإدخال أسلوب التعامل مع المزارعين عن طريق عقد السلم والمرابحاث قد يحقق عدة أهداف منها :
  - أ- تحقيق مصلحة المزارع بتقديم المال الذي يحتاجه في الإنفاق على المحصول وعلى نفسه وأولاده، واطمئنانه على تسويق محصوله حيث سيسلمه للبنك الذي يتولى عملية التسويق.
  - ب- تحقيق ربح حلال للبنك عن طريق الشراء من المزارع بسعر أقل ثم البيع بعد ذلك بسعر أعلى، الأمر الذي سوف يسهم في زيادة رأس مال البنك ويدعمه، ويمكنه الزيادة من تقديم القروض والخدمات.
  - ج- تحقيق أهداف الخطة الزراعية التي تضعها وزارة الزراعة الاتحادية

والولائية، بتوجيه المزارعين إلى زراعة محاصيل معينة وشرائها منهم بطريق عقد السلم، مما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل كالقمح والذرة بأنواعها، والعدس، والقطن، وال فول السوداني، ونحن على ثقة - بإذن الله تعالى- بأن اختيار البنك الزراعي عقد السلم للتعامل مع المزارعين سوف يؤدي الى حلول البركة وزيادة الثروة وتحقيق النماء.

### الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتنال البركات، فيم يلي أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها البحث من خلاله :

#### أولاً : النتائج:

- أ- تحديد مفهوم عقد السلم ، بأنه مفهوم شرعي .
- ب- أن عقد السلم من أهم الرخص التي أباحتها الشريعة الإسلامية.
- ت- إمكانية عقد السلم أن يكون بديلاً شرعياً للمعاملات الربوية البنكية.
- ث- مساهمة عقد السلم في المجتمع اقتصادياً وأخلاقياً .
- ج- أن عقد السلم يمكن أن يكون في غير الطعام في التجارة والصناعة.

#### ثانياً : التوصيات:

- ١ . ضرورة نشر التوعية الدينية في فقه المعاملات ومسائله .
- ٢ . الوقوف على الوسائل المباحة التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية .
- ٣ . محاربة المعاملات الربوية والتحذير عن مخاطرها وإيجاد البدائل لها .
- ٤ . التوسع في هذا الموضوع وموضوع السلم والوقوف على آثاره الأخرى .

## قائمة المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أبي علي بن محمد الأمدي - الرياض، مؤسسة النور، ١٣٨٧ هـ.
- ٣- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، القاهرة- مطبعة البابي الحلبي، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م.
- ٤- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية، تحقيق: عصام الدين الصبابي، القاهرة، دار الحديث ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
- ٥- الأم، محمد بن إدريس بن العباس، الشافعي، القاهرة: دار المصرية للتأليف.
- ٦- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب أحمد بن حنبل، علي بن سليمان ابن أحمد، المرادوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، القاهرة مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م.
- ٧- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين العابدين بن إبراهيم بن محمد، ابن نجيم المصري، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ط٢، ١٣١١ هـ.
- ٨- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، احمد بن يحيى بن المرتضى، المهدي لدين الله، القاهرة مكتبة الخانجي، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م.
- ٩- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ابوبكر بن مسعود بن احمد الكاساني، القاهرة: مطبعة الجمالية ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م.
- ١٠- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن احمد بن محمد، ابن رشد القرطبي، تحقيق، محمد سالم محيسن وشعبان محمد إسماعيل، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٣ م.
- ١١- بلغة السالك لأقرب المسالك إلي مذهب الإمام مالك، أحمد ابن محمد الخلوتي الصاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٨ م.



- ١٢- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، محمد بن أحمد بن محمد، تحقيق: محمد بن أحمد، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ١٣- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ١٤- الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج بن مسلم، القشيري النيسابوري، تحقيق عبد الصادق صديق، مطبعة الشريف، ١٩٧٨م - ١٩٨٢م.
- ١٥- جواهر الإكليل شرح مختصر الشيخ خليل في مذهب الإمام مالك صالح عبد السميع الأبي الأزهر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية ١٣٣٢هـ.
- ١٦- رسالة في عقد السلم، عبد العظيم فياض، رسالة دكتوراه القاهرة، جامعة الأزهر، كلية الشريعة، ١٩٤٢م.
- ١٧- روضة الطالبين وعمدة المفتين، يحيى بن شرف بن مري النووي، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١٨- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدله الأحكام محمد بن إسماعيل الأمير أبو الصلاح، الكحلاني، تحقيق، فواز احمد زمري، القاهرة، دار الريان للتراث ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ١٩- السلم في الفقه الإسلامي، فريان حدو بن ناصر المغربي، الرياض، جامعة الإمام محمد بن اسحق الإسلامية، المعهد العالي للقضاء ١٣٩٩هـ.
- ٢٠- السلم والمضاربة من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية، زكريا محمد القضاة، عمان: دار الفكر، ١٩٨٤م.
- ٢١- سنن ابن داود، سليمان بن الأشعث بن اسحق، ابو داود، السجستاني - القاهرة، مكتبة الازهر ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

- ٢٢- سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد، ابن ماجه، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٢٣- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الترمذي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت: در الفكر ، ١٤٠٠هـ.
- ٢٤- شرائع التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه مسعود بن عمر بن عبد الله، التفزازاني، بيروت: دار المكتبة العلمية.
- ٢٥- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: احمد بن عبد الغفور، عطار القاهرة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ٢٦- القوانين الفقهية، محمد بن احمد بن محمد بن جزي الكلبي ، طرابلس (ليبيا) الدار العربية للكتاب، ١٩٨٢م.
- ٢٧- لأحكام القرآن محمد بن احمد الأنصاري القرطبي، القاهرة، دار الكتب المصري، ١٣٥١هـ / ١٩٣٣م.
- ٢٨- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور. مصر: دار المعارف
- ٢٩- المبسوط، محمد بن احمد بن سهل السرخسي، بيروت: دار المعرفة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ٣٠- المجموع شرح المهذب، يحي بن شرف النووي، بيروت، دار الفكر.
- ٣١- المحلى / على بن احمد ابن سعيد بن حزم، القاهرة، مكتبة الجمهورية العربية، ١٣٨٧م.
- ٣٢- مسند الامام أحمد بن حنبل ، أحمد بن محمد بن حنبل ، مصر ، دار المعارف ١٣٧١هـ / ١٩٤٨م.

# تطور المعاملات المالية الاللكترونية وأثره على المحاسبة الحكومية «تجربة حزمة الدفع الاللكتروني في السودان ٢٠١٩م»

الدكتور/

مصطفى إسماعيل محجوب

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم



## ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التعريف بالمعاملات الإلكترونية في المالية الحكومية ودراسة اثر هذه المعاملات علي الجوانب التطبيقية في المحاسبة الحكومية وبيان الجوانب المتعلقة بشرعية المعاملات وجوانب المحذورات التي يمكن أن تقع. وتم استخدام المنهجين التاريخي والاستقرائي لدراسة التحول من النظام التقليدي للنظام الإلكتروني واثـر ذلك علي المحاسبة الحكومية ومدى شرعية المعاملات الإلكترونية والمشكلات الحالية والمتوقعة ومقترحات الحلول.

وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها أن العمليات المالية الإلكترونية تؤثر على كافة عناصر النظام المحاسبي.

وتوصلت إلى توصيات أهمها ضرورة تنوير وتدريب واقناع المحاسبين الحكوميون حول جدوى استخدام الأساليب المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة في جميع الأعمال الحكومية .

## Abstract

The study aimed to introduce electronic transactions in government finance and to study the effect of these transactions on the applied aspects in the government accounting and to clarify the aspects related to the legitimacy of transactions and the aspects of the warnings that may occur. The two historical and inductive methods were used to study the shift from the traditional system to the electronic system and the impact on government accounting and the legitimacy of electronic transactions and current and expected problems and proposals solutions.

The study concluded that electronic financial operations affect all elements of the accounting system. The government accounting reports become more accurate, faster and more capable of analyzing and extracting results in the case of the computerized system.

And reached the recommendations of the most important need to enlighten and train and convince the government accountants.

## مقدمة

تطورت العمليات الإلكترونية في مجال المحاسبة وغطت علي جميع العمليات بصورة كاملة في كثير من دول العالم، ولكن المحاسبة الحكومية وخاصة في دول العالم الثالث وعلى مستوى السودان كأحد هذه الدول ظلت المحاسبة الحكومية تحتفظ بكافة المعاملات التقليدية وأول عملية تحول حدثت في العام ٢٠١٦م وذلك بتحويل مستند القبض الورقي الي عملية الإلكترونية يتم من خلالها تسجيل واجازة المعاملة وطباعة مستند قبض من جهاز الحاسوب وستلام النقدية او الشيك بواسطة المتحصل. ثم جاءت المرحلة الحالية بمنظومة الدفع الإلكتروني والذي يعني التحصيل غير النقدي عن طريق تحويل المبالغ الكترونيا من حساب العميل الي حساب الحكومة بواسطة وسائط الدفع الالكتروني ويتم اكمال هذه العملية عن طريق دفع الحكومة للمتعاملين معها الكترونيا. هذه المعاملات في مجملها سيكون لها آثار مختلفة علي المحاسبة الحكومية ابتداء من الدفاتر و السجلات والمستندات الي تأهيل المحاسب وسينعكس ذلك علي اعداد الحسابات الختامية، والمراجعة الداخلية والخارجية.

وهذا البحث يشتمل علي التعريف بعمليات الدفع والقبض الالكترونية ومدى شرعية هذه العمليات وانعكاسها علي المحاسبة الحكومية.

### أهداف البحث:

- التعريف بالمعاملات الإلكترونية في المالية الحكومية.
- دراسة اثر هذه المعاملات علي الجوانب التطبيقية في المحاسبة الحكومية.
- بيان الجوانب المتعلقة بشرعية المعاملات وجوانب المحذورات التي يمكن ان تقع.

## أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كون المعاملات الإلكترونية الحكومية في بداياتها ولا بد من توقعات مسبقة بما يمكن ان تواجهها من مشكلات واقتراح الحلول اللازمة لها. كما ان هذه المعاملات ذات الدفع والقبض غير النقدي تحتاج الي التكيف الشرعي في ظل اختفاء العملات النقدية من المعاملة.

## مشكلة البحث:

- مع تطور العمليات الإلكترونية في كل من القبض والدفع في المعاملات المالية الحكومية ما هو التأثير المتوقع علي النظام المحاسبي الحكومي؟
- ماهي المشكلات المتوقعة لعملية الانتقال من النظام التقليدي الي النظام الإلكتروني؟
- هل للعمليات الإلكترونية تأثير علي شرعية المعاملات المالية الحكومية؟

## حدود البحث:

**الزمانية:** تمثل رهن المعاملات المالية الحكومية وتحولها الحالي نحو المعاملات الإلكترونية وهي الفترة من يونيو ٢٠١٦ - ٢٠١٩م.

**المكانية:** السودان.

## منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: في وصف ودراسة تطور المعاملات المالية الحكومية من العمليات التقليدية الي الإلكترونية.

المنهج الاستنباطي في استنباط نتائج ذات دلالة من النصوص والتطبيقات المالية في الفكر والتطبيق الإسلامي.

## هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الاول: المحاسبة الحكومية.

المبحث الثاني: عمليات الدفع والقبض الإلكتروني.

المبحث الثالث: المشكلات التي تواجه عمليات الدفع والقبض الإلكتروني ومقترحات الحلول.

الخاتمة: وتتكون من:

- النتائج.

- التوصيات.

## المبحث الاول

### المحاسبة الحكومية

#### تعريف المحاسبة الحكومية:

هي أحد فروع المحاسبة و تهتم بدراسة المبادئ التي تحكم عمليات التسجيل و التقرير المحاسبي عن الأنشطة التي تقوم بها الحكومة وهي طريقة من طرق المديرين الحكوميين لغرض الرقابة على الإيرادات و النفقات الخاصة بالوزارات و وحداتها المختلفة<sup>(١)</sup>.  
هي فرع من فروع المحاسبة تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس العلمية الخاصة بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومية بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها والمساعدة في اتخاذ القرار<sup>(٢)</sup>.

(١) د. حسين عامر شرف، نظرية المحاسبة الحكومية، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر، ١٩٧٦م - ص ٩.

(٢) حنا رزوقي الصائغ، الهيكل التنظيمي للنظام المحاسبي الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨١م - ص ١٧.



هي المجال الحاسبي المتخصص بعملية تقدير وقياس وتسجيل وتبويب العمليات المالية في وحدات الجهاز الحكومي، ثم إنتاج المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات وتوصيلها إلى الجهات ذوات العلاقة وفق التشريعات الرسمية والمبادئ والقواعد الخاصة بذلك<sup>(١)</sup>.

وبالنظر للتعريفات السابقة نجد أنها اتفقت على مجال عمل المحاسبة الحكومية والهدف منها.

### اهداف المحاسبة الحكومية<sup>(٢)</sup>:

- أ- إمداد الجهات المعنية بالبيانات المالية الحكومية وهذه الجهات هي:
  - الموظفون الإداريون.
  - السلطة التشريعية.
  - رجال الاعمال والمستثمرون.
  - علماء المالية العامة والعلوم السياسية.
  - افراد الجمهور العام.
- ب- فرض الرقابة المالية والقانونية على مصروفات الدولة وإيراداتها وذلك بتسجيل عمليات الإنفاق والإيرادات أولاً بأول بطريقة تمكن من تتبع الإنفاق بحيث لا تتجاوز المصروفات الإعتمادات المخصصة من قبل السلطة وفقاً للقوانين المعمول بها.
- ج- اعطاء البيانات المالية اللازمة للتخطيط والمتابعة وتقييم النتائج وكذلك التحليل الاقتصادي لأغراض الحسابات الفرعية.
- د- إمداد أفراد المجتمع بطريق مباشر او غير مباشر لمثلي أفراد المجتمع عن طريق السلطة التشريعية العليا في الدولة بما قد يلزم من بيانات لتتبع أنشطة أجهزة

(١) الملامح الرئيسية للمحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٧٤ - ص١٢.

(٢) د. سلطان السلطان، د. وصفي أبو المكارم، المحاسبة في الوحدات الحكومية، دار المريخ السعودية، ١٩٩٠م - ص٢١.

الدولة المختلفة، ذلك لأغراض اقتصادية أو اجتماعية أو علمية، أو لمجرد المشاركة في الحقوق العامة لأفراد المجتمع.

### مبادئ المحاسبة الحكومية<sup>(١)</sup>:

تقوم المحاسبة الحكومية على مجموعة من المبادئ والقواعد العامة التي وضعتها اللجنة القومية للمحاسبة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية.

يوجد عدة مبادئ يقوم عليها النظام المحاسبي للوحدات الحكومية :

- أ- يجب أن يكن النظام قادراً على توضيح التزام المؤسسات بتطبيق القوانين والتعليمات عند تحصيلها للإيرادات وإنفاقها للمصروفات.
- ب- إذا تم التعارض بين القانون و المبادئ المحاسبية فإنه يجب الالتزام بالقوانين.
- ج- يجب أن يقوم نظم حسابات الحكومة على أساس نظرية القيد المزدوج مع استخدام مجموعة دفترية كافية لتحقيق الرقابة الفعالة على المصروفات والإيرادات.
- د- يتم تقسيم الاعتمادات إلى اعتماد عام - اعتماد مخصصة - اعتماد رأس مال عامل - اعتماد إيرادات سندات - اعتماد استهلاك سندات - اعتماد هيئات أو مؤسسات عامة ويجب تقسيم الاعتمادات طبقاً لاحتياجات الوحدة الإدارية.
- هـ- يجب أن يتوفر لكل اعتماد مجموعة متوازنة من الحسابات و يجب أن يراعى أن تكون تلك الحسابات قادرة على إعطاء صورة واضحة بينود الاعتماد و مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات المالية و الإدارية.

### وظائف المحاسبة الحكومية<sup>(٢)</sup>:

يوجد للمحاسبة الحكومية عدة أغراض:

#### • اغراض مركزية:

- أ- على النظام المحاسبي الحكومي ان يلتزم بالقوانين والتعليمات المفصلة.
- ب- ان يكون هناك ربط بين اعتمادات الميزانية وبين الحسابات المفتوحة والدفاتر.

(١) د. محمد المناغي، المحاسبة الحكومية (مدخل معاصر)، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٩٠م - ص ٢٤.  
(٢) د. نعيم دهمش، النظريات والأسس المحاسبية ومدى تطبيقها في المحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٠ - ص ٤٣.

ج- ان يحتوى على اجراءات فعالة للمراجعة الداخلية.

### • أغراض ادارية:

- أ- يجب ان تساعد الحسابات المؤسسات بان تودي الخدمات باقل تكلفة.
- ب- يجب ان تساعد الحسابات المستويات الإدارية على التخطيط السليم وتنفيذه.
- ج- المساعدة في اعطاء البيانات الكاملة والضرورية لأغراض التحليل الاقتصادي.

### النظام المحاسبي الحكومي:

تتبع المحاسبة في الوحدات الحكومية نظاما محاسبيا خاصا يتفق مع أهداف المحاسبة في الحكومة والتي تختلف عن أهدافها فالوحدات الأخرى سواء الهادفة للربح أو غيرها.

### تعريف النظام المحاسبي:

النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس المحاسبية التي تساعد على تسجيل العمليات المالية في الدفاتر الحكومية وفقا لمتطلبات القانون "قانون الحكومة" بهدف تحقيق الرقابة المالية والقانونية على الإيرادات والمصروفات<sup>(١)</sup>.

هو الاطار العام الذي يحتوي علي المبادئ والفروض وطرق القياس والتعليمات التي يجب اتباعها في التسجيل المحاسبي والدفاتر وجميع الاجراءات المحاسبية واستخراج النتائج ومراقبتها بشكل دقيق.

### مواصفات النظام المحاسبي الجيد<sup>(٢)</sup>:

يجب تصميم النظام المحاسبي الحكومي بما يتلاءم مع المتطلبات النظامية والاقتصادية للدول.

(١) د. محمد المناغي مصدر سابق .

(٢) أسعد محمد علي وهاب العواد، أساسيات المحاسبة الحكومية، عمان، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر ٢٠١٢م - ص٦٢.

ضرورة الربط بين النظام المحاسبي ونظام التبويب المتبع في إعداد الموازنة العامة.

من الأهمية بمكان إعداد الحسابات بحيث تظهر بوضوح الأغراض والعناصر التي يتم تخصيص الموارد للإنفاق عليها والأفراد المسؤولين عن حماية هذه الموارد واستخدامها في تنفيذ البرامج والمشروعات المختلف.

يجب أن يهدف التصميم إلى إظهار النتائج المالية والاقتصادية لأوجه نشاط كل برنامج بمعنى قياس الموارد وتحديد التكاليف وإظهار النتائج.

يراعى في التصميم أن يكون ملائماً لإمكانات فرض الرقابة على الاعتمادات ومتابعة تنفيذ العمليات والمشروعات وإدارة البرامج وفرض رقابة داخلية.

إعطاء البيانات المالية اللازمة للتخطيط والمتابعة وتقييم النتائج وكذلك التحليل الاقتصادي لأغراض الحسابات الفرعية.

يجب أن يكون النظام واضحاً بحيث يمكن للعاملين القيد بانتظام وسهولة وبحيث يمكن إجراء مراجعة خارجية سليمة.

### مكونات النظام المحاسبي الحكومي:

يتكون النظام المحاسبي الحكومي من عدة مكونات تعتبر هي الأساس الذي يعمل وفقه النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية وتتمثل أهم المكونات في:

**المجموعة المستندية:**

يعرف المستند بأنه دليل مادي أو موضوعي لاثبات حدوث العملية المالية الداخلية أو الخارجية التي تؤثر على المنشأة وفي المحاسبة تستخدم مجموعة من **المستندات لذات الغرض** (١).

(١) مبروك محمد نصير، الموسوعة المحاسبية، الإسكندرية، الدار الجامعية للكتب، ٢٠١٣م - ص ١٢٢.

## المجموعة الدفترية :

وهي الدفاتر التي تستخدمها الوحدة الحكومية سواء كانت دفاتر مالية أو دفاتر إحصائية ومن أمثلتها دفتر اليومية الأستاذ والعديد من السجلات كسجل الأصول غير المالية وسجلات المخازن وغيرها<sup>(١)</sup>.

## التقارير المالية:

أ- **التقرير الشهري** : ملخص لما تم خلال الشهر ويتضمن إجمالي الإيرادات المحصلة و المصروفات بالإضافة إلى أرصدة حسابات العهد و الأمانات.

ب- **التقرير السنوي**: يشمل إجمالي الإيرادات و المصروفات وأرصدة العهد والأمانات خلال العام ويعرف بالحساب الختامي حيث تستخدم المعلومات التي يتضمنها عند إعداد الموازنة العامة للدولة<sup>(٢)</sup>.

## المراجعة الداخلية:

تعرف بأنها فحص كفاءة وفعالية أنشطة الوحدة الحكومية والتأكد من استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفها على نحو إقتصادي.

ويبرز هذا المفهوم أن المراجعة والتدقيق الحكومي يمتد إلى ما هو أبعد من نطاق الخضوع للقوانين والنظم التي تحكم استخدام الأموال العامة وبقية الموارد الأخرى وإعداد التقارير عن كيفية التنفيذ ومساره حيث أنه يحتوى أيضاً على الإهتمام الثابت والمتزايد بتجنب الإنفاق أو الإستخدام غير الضروري للأموال والممتلكات العامة واستخدامها لجميع المقاييس والمعايير المناسبة لتحقيق الأهداف التي من أجلها تم تدبير وإتاحة هذه الموارد<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر السابق.

(٢) لؤي وديان وزهير الحدر، المحاسبة الحكومية، عمان، دار اليمامة للطباعة والنشر، ٢٠١٨م - ص ١١٢.

(٣) عوض الحاج علي، المراجعة الداخلية في السودان الممارسة العملية والرؤية المستقبلية، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، قاعة الصداقة الخرطوم، ٢٠٠٨م.

وتؤثر العمليات المالية الإلكترونية الحكومية على المراجعة الداخلية في عدة جوانب منها<sup>(١)</sup>.

ان مدخلات النظام المحاسبي ومنها تصديقات الدفع او التحصيل قد تحول بعضها الي النظام الالكتروني وبالتالي لن يستطيع مراجع الحسابات الاطلاع عليها الا عبر النظام، يضاف الي ذلك ان الايصالات وخاصة ايصال التحصيل لم يعد ورقيا كما ان تصديق المراجع علي كافة العمليات المالية الخاصة بالتحصيل والقبض لا يمكن التعامل معها سوى الكترونياً.

وبصورة عامة عند تحول نظم الدفع والقبض الالكترونية بديلاً للتقليدية يتأثر النظام المحاسبي الحكومي وذلك في الآتي:

تتحول المستندات المؤيدة للدفع والصرف من مستندات ورقية موقعة ومختومة إلى مستندات مسجلة على أجهزة حاسوب وتنتفي الحاجة إلى الدفاتر المحاسبية وإلى عمليات التسجيل والترحيل إلى حسابات الاستاذ وميزان المرجعة. يصبح استخراج الحسابات الختامية نتج عن المدخلات الالكترونية والتسويات ويمكن استخراجها مباشرة في نهاية المدة عليه ستتأثر عناصر النظام المحاسبي كلها بما في ذلك التقارير النهائية حيث ستتسم بالدقة والتفصيل الأكثر وإمكانية استخراجها في فترات متقاربة.

(١) عمار بن عبدالله العمار، الإطار العام لوحدة المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية بالمملكة السعودية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١٤م - ص ٣٢.

## المبحث الثاني

### الدفع والقبض الإلكتروني

الدفع الإلكتروني بشكل بسيط هو عبارة عن سداد وتحويل الأموال بشكل إلكتروني بعيداً عن النقود الورقية "الكاش"، وذلك من خلال اعتماد شفرات رقمية سرية بين الشخص والجهة المالية التي يتعامل معها.

ويعرف بأنه منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء<sup>(١)</sup>.

### مميزات الدفع الإلكتروني:

بصورة عامة يتميز الدفع الإلكتروني بتسهيل عملية الدفع مقارنة بالطريقة التقليدية، زيادة عنصر الأمان، وتجنب مخاطر سرقة النقود الورقية، عدم التقييد بالحدود الجغرافية، فيمكن دفع الأموال لجهة خارج الدولة بكل سهولة، البنوك تستفيد بقوة من الدفع الإلكتروني من خلال الحصول على عمولة تحويل الأموال، بجانب إجبار التجار على فتح حسابات بنكية لاستقبال الأموال عليها، وبالتالي يزداد عدد عملاء البنوك وتزداد أرباحهم<sup>(٢)</sup>.

مميزات نظام الدفع الإلكتروني في السودان أنه يدار بشكل مركزي من خلال شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، إلا أنه يعتقد أن الوزارات الحكومية لم تكمل بعد الجاهزية الفنية المطلوبة لتقديم خدماتها بشكل إلكتروني متكامل للجمهور، كما لا يعتقد أن الفترة التي حددتها الحكومية كافية، لأن الوصول لتكاملة الأنظمة الحكومية بشكل كامل يحتاج لفترة أطول من ذلك؛ ولكن الفترة كافية لتقديم خدمات الدفع إلكترونياً بدل

(١) موقع الراجحون على الإنترنت، [www.alrabvon.com](http://www.alrabvon.com).

(٢) حسين كحيطان الخفاجي، رنا خضير عباس أحمد نظم الدفع في التجارة الإلكترونية وملائمتها للعراق، ٢٠١١م بحث منشور على الإنترنت.

النقد ستحدد بناء على توفر البنيات والآليات اللازمة للعملية<sup>(١)</sup>.

## أهداف الدفع الإلكتروني:

إن تطبيق الدفع الإلكتروني يجب أن يصبو إلى أهداف تصب في مجملها في تحسين الاقتصاد الوطني وحسن إدارة الأموال والموارد، ويمكن إجمال أهداف الدفع الإلكتروني في التالي<sup>(٢)</sup>:

- تداول الأموال داخل النظام المصرفي وزيادة سرعة تداول الأموال داخل الاقتصاد الكلي.
- تقليل تكلفة طباعة النقد وتسهيل التعامل مع الأموال وإدارتها.
- تقليل الزمن والعبء الإداري في تقديم الخدمات المصرفية.
- المساهمة في تحقيق الشمول المالي وزيادة الودائع لدى المصارف.
- تحسين الأداء المالي للحكومة في عملية تحصيل الرسوم إلكترونياً.
- تعزيز الاتجاه نحو الحكومة الإلكترونية بتوفير البنية التحتية للتحويل إلكترونياً.
- تسهيل تقديم الخدمات للمواطنين وتشجيع التجارة الإلكترونية.
- التقليل من الإجراءات المستندية ووسائل الدفع الورقية.

## وسائل الدفع الإلكترونية:

أولاً: عن طريق البطاقات مسبقة الدفع:

### تعريفها :

أداة دفع وسحب نقدي ، يصدرها بنك تجاري أو مؤسسة مالية ، تمكن حاملها من الشراء بالأجل على ذمة مصدرها ، ومن الحصول على النقد اقتراضاً من مصدرها أو من غيره بضمانه ، وتمكنه من الحصول على خدمات خاصة.

(١) منى إدريس رمضان مهدي، اثر التحصيل الإلكتروني علي الإيرادات العامة بالسودان، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٧م.

(٢) المصدر السابق.



البطاقة مسبقة الدفع هي بطاقة ابتدائية تقوم فكرتها على أساس أن تُودع أنت مبلغ محدد في حساب بطاقتك الائتمانية مسبقة الدفع، وكلما قمت بعملية الشراء باستخدام البطاقة مسبقة الدفع يتم الخصم من الرصيد الائتماني المتوفر بها، هذا يعني أنه عندما تحصل على بطاقة ائتمان مسبقة الدفع و جديدة فإن الرصيد المتوفر بها هو صفر و يحتاج الأمر أن تقوم بتعبئتها من حسابك الخاص.

### الخصائص والمميزات:

بطاقات الائتمان المدفوعة مسبقاً أكثر أمناً من حمل المال لأن الرصيد الذي تودعه بها عادة ما يكون قليلاً، فإذا تعرضت لعملية احتيال على الانترنت أو أثناء سفرك جراء استخدمك للبطاقة فإن المبلغ الذي قد يضيع عليك سيكون قليل.

بطاقة الائتمان المسبقة الدفع تحصل منها على معظم مزايا بطاقة الائتمان العادية مثل التأمين على المشتريات و التأمين أثناء السفر وحجز الفنادق وتأجير الانتقالات، والحالات الطارئة، و الدفع الإلكتروني والسحب من أجهزة الصرف الآلي و تنفيذ كافة تعاملات الشراء، لأن شركة بطاقة الائتمان و البنك يستفيدان من عمليات الشراء التي تقوم بها بأن يحصلوا على عمولة من الجهة التي باعك نظير تقديمهم لتسهيلات الدفع. يمكن للوالدين الاشتراك لأولادهما في سن المراهقة في هذه البطاقات عن طريق تحميل البطاقة بمبلغ معين من المال، ومراقبة طرق وأساليب إنفاق أولادهما، وبالتالي يساعد الأبناء في تطوير سلوكهم المالي والإنفاقي.

استخدام بطاقة الائتمان مسبقة الدفع تجنبك إلي حد كبير من الوقوع في فخ التسهيلات المبالغ فيها التي تقدمها بعض البنوك للعميل، مما قد يغرقك في عملية الشراء دون ضوابط، لدرجة أن البعض يعجز عن السداد وتتراكم عليه الفوائد وتتضاعف وتصبح أكبر من قيمة القرض.

## ثانيا: عن طريق المواقع الإلكترونية او الحسابات:

تعد من اهم وسائل الدفع الإلكتروني وهي عبارة عن خدمة لنقل الاموال عن طريق الانترنت من طرف لطرف اخر و يتم استخدامها بشكل رئيسي للتسوق الإلكتروني و الشراء الأمن عن طريق الانترنت.

## ثالثا: عن طريق الحوالات المصرفية

التحويلات المصرفية هي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني وهي نوع من الخدمات التي تقوم بها البنوك في العصر الحاضر. ويقصد بها العملية التي تتم بناء على طلب العميل لنقل مبلغ معين إلى شخص أو جهة أخرى تسمى المستفيد، وذلك سواء تم النقل من حساب إلى حساب داخل نفس البنك أو فروعه، أو النقل بين بنكين مختلفين كلاهما من نفس البلد أو حصل بين بنكين في دولتين مختلفتين. وفي هذه الحالة الأخيرة يترتب على العملية صرف العملة المحلية بالأجنبية المراد تسليمها للمستفيد.

## عيوب الدفع الإلكتروني:

يرى البعض من خلال البحث أو الملاحظات العملية أن نظام الدفع الإلكتروني قد يواجه بعض التحديات التي تعيق انتشاره، مثل إمكانية تعرض البطاقات للسرقة أو الاختراق، وخلق حالة من الإسراف لدى العميل بسبب سهولة توفير الأموال من خلال بطاقات الدفع.

وأيضا ضعف البنية التحتية للاتصالات مما قد يعرضك لعدم القدرة على إتمام عمليات الدفع الإلكتروني في حالة سقوط الشبكة بالبنوك ومثلها الوحدات الحكومية<sup>(١)</sup>.

وما ذكرناه او نقلناه عن الدفع الإلكتروني هو بالطبع يشمل الدفع والتحويل الإلكتروني لأنه لا يوجد فرق بين العمليتين من الناحية الفنية ولكن الاختلاف من حيث الاطراف المستفيدة من العملية.

(١) د. فاطمة الزهرة خبازي، جرائم الدفع الإلكتروني وسبل مكافحتها، كتاب أعمال ملتقى أليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري، الجزائر، ٢٠١٧م - ص٧٢.

### المبحث الثالث

## المشكلات التي تواجه عمليات الدفع والقبض الإلكتروني

### ومقترحات الحلول

#### أولاً: شرعية المعاملات الإلكترونية:

تعتبر العمليات التجارية الإلكترونية التي تعرف بأنها عمليات البيع والشراء وتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات وما في حكم ذلك مما ينفع الناس من خلال أساليب تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات الإلكترونية و أجهزة المحمول المتقدمة ونحو ذلك من أساليب الإلكترونيات تعتبر هي التجارة الإلكترونية وهي في نفس الوقت وصف وتعريف لعمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي.

وبما أن هذه العمليات تقوم علي مبادلة سلعة أو خدمة بقيمة نقدية وهذه القيمة لا تظهر ولا تقبض عينا في التعامل فقد يري البعض أن كل أو بعض العمليات قد ينطوي علي ربا أو بيع محرم<sup>(١)</sup>.

ولاثبات شرعية عمليات الدفع والقبض الإلكتروني في المعاملات المالية الحكومية نجد ان هناك اتجاهين الاول مأخوذ من النظر في القواعد الفقهية الاصولية العامة التي تخاطب كافة معاملات الحياة التي منه دون شك المعاملات المالية ومن هذه القواعد:

#### القاعدة الأولى:

الأعمال بالنيات والأمر بمقاصدها يقصد بهذه القاعدة أن صحة الحكم على عمل أو فعل أو تصرف معين مرتبط بنية فاعله ، بمعنى أن النيات هي الفاصلة بين ما يصح منها وما لا يصح ، ويقول ابن القيم : " النية روح العمل ، والعمل تابع لها يصح بصحتها و يفسد بفسادها "<sup>(٢)</sup>.

(١) حسين حسن شحاتة، التجارة الإلكترونية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، مصر، مكتبة دار الكلمة، ٢٠١٦م - ص ٩٧.

(٢) بن قيم الجوزية، زاد المعاد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢٠١٧م - ص ٢١٠.

و تأسيسا على ما سبق ، يجب تحديد النية والهدف والمقصد من أي معاملة مالية، وأن تكون صالحة ، و في ضوء ذلك يكون العمل الصالح التابع لهذه النية و لا تحايل على شرع الله ، لأن المعاملات عبادة ، و يجب أن تكون خالصة لله، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ وبالنظر الي هذه القاعدة نجد ان المعاملات الإلكترونية قصد منها تجويد العمليات المالية الحكومية وزيادة الضبط وتبسيط المعاملات وتقليل الجهد والوقت في عمليات الدفع والقبض الإلكتروني وذلك بالاستفادة من التقنيات الحديثة<sup>(١)</sup>.

### القاعدة الثانية:

الأصل في المعاملات الإباحة يقصد بهذه القاعدة أن الأصل في الأشياء أنه مباح الانتفاع منها في تحقيق الحاجات الأصلية للإنسان والمخلوقات و بطريقة مشروعة ما لم يرد نص بالتحريم من الكتاب أو السنة أو الإجماع .

فعلى سبيل المثال تعتبر البيوع مباحة ما عدا المحرم منها بنص صريح مثل: بيع العينة وبيع المدوم ، وبيع الكالئ بالكالئ وهكذا ، وكذلك تعتبر معاملات البنوك حلالا إلا المحرم منها والذي يتضمن ربا ، وأيضا يكون التعامل مع غير المسلمين مباحا إلا ما حرم بنص مثل التعامل مع المحاربين منهم ، أو إذا كانت هناك ضرورة أو حاجة معتبرة شرعا مثل شراء الأدوية إذ لم يوجد البديل عليه فالمعاملات الإلكترونية تكون مباحة ما لم يظهر ما يبرر التحريم أو غيره .

### القاعدة الثالثة:

الحاجة تنزل منزلة الضرورة يقصد بذلك أنه إذا تحققت الحاجة وأصبحت واقعة وملحقة ولا يمكن تحقيق المقاصد الشرعية إلا بها ، ففي هذه الحالة تأخذ منزلة

(١) محمد بكر إسماعيل، القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، دار المنار للنشر، نسخة الكترونية موقع مكتبته نور لتحميل الكتب، ٢٠١٥م .

الضرورة التي تبيح المحرم ، يقول الفقهاء : " الحاجة يمكن أن تنزل منزلة الضرورة في تجويز المنوع شرعا " .

فعلى سبيل المثال ، جُوز الفقهاء بيع عقد السلم مع العلم بأن موضوع العقد وهو البضاعة غير ثابتة و موجودة عند إبرام العقد ، وكذلك جوزوا الغرر اليسير في البيوع التي لا تخلوا منه ، وأجازوا التعامل مع فروع المعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية في حالة عدم وجود مصارف إسلامية، ومن المعروف ان هذه المعاملات المالية الحكومية تدعو إليها الحاجة علي الرغم من انها لا تتضمن مايمكن أن نسميه تجويز بسبب الحاجة ولكن احتاطا ذكرنا هذه القاعدة لازالة أي شك أو يلبس قد يتضمنه موضوع استخدام التقنية الالكترونية في المعاملات المالية.

اما الاتجاه الثاني فمن ناحية القبض والدفع والتزامن مع المعاملة أو عدمه فغالب المعاملات الحكومية هي شراء سلع وخدمات أو تقديم سلع وخدمات للغير ويحقق التعامل الالكتروني معاملات خالية من الشبهات حسب صيغ التعامل التي تشمل الصيغ الآتية:  
**القبض الحقيقي بالخصم من الحساب :**

يكون للمتعامل حساب معتمد وموثق متصل بشبكات الانترنت ، فمجرد إتمام صفقة الشراء واستكمال أركانها ، يتم أليا الخصم من حسابه وإضافة القيمة إلى حساب البائع ، ومن وسائل ذلك البطاقة المصرفية .  
وهذا جائز شرعا ، وملزم في حالة التجارة في الذهب والفضة والعملات .

### **القبض الحكمي بالتسوية المحاسبية :**

يكون للمتعامل حساب معتمد وموثق متصل بشبكات الانترنت ، فمجرد إتمام صفقة الشراء واستكمال أركانها ، يتم أليا الخصم من حسابه وإضافة القيمة إلى حساب البائع ، ومن وسائل ذلك البطاقة الذكية .

وهذا جائز شرعا فالمؤمنون عند شروطهم ولا يجوز كما سبق الإشارة التعامل في الذهب والفضة والعملات بالأجل .

### القبض من خلال الحوالات والتحويلات :

أحيانا تتم المعاملات بين طرف عقود التجارة العالمية من خلال نظام الاعتمادات المستنديه التي تقوم بها البنوك ويتم القبض من خلال الحوالات والتحويلات وفق الشروط الواردة في العقود .

وهذا جائز شرعا ما لم يتضمن أى صورة من صور الربا مثل الفوائد المصرفية والفوائد على منح الائتمان الواقع أن المعاملات الحكومية لا تخرج عن هذه الصيغ الثلاث قبضا أو دفعا في الوقت الحالي .

وبناء على ما سبق فالمعاملات الإلكترونية الحكومية في الدفع والقبض هي عمليات جائزة ولا تتضمن شبهات تحتاج الي تحليل لمعرفة الحكم الشرعي لها مضافا الي انها وسيلة لتحقيق مقاصد مهمة تجعلها من مطلوبات الشرع لأنها تحقق مصالح للحكومات وللمواطنين .

### ثانياً: المشكلات التي واجهت عمليات التحصيل الإلكتروني:

قبل بداية النظام المشترك للدفع والقبض الإلكتروني (منظومة الدفع الإلكتروني) فقد واجه نظام التحصيل الإلكتروني (سداد) الذي بدأ فعليا في العام ٢٠١٦م في كافة عمليات التحصيل الحكوم في السودان واجه بعض المشكلات منها ما جاء في تقارير الجهات الرقابية بالدولة .

ورغم النجاحات البائنة التي حققها مشروع التحصيل الإلكتروني، إلا أن الشكاوى لم تتوقف من بعض التعقيدات التي ظلت تلازمه مثل ضعف وتذبذب الشبكة خاصة في المناطق الطرفية والأرياف على مشكلات تقنية وفنية.

ففي تقرير المراجع العام الذي ألقاه بالمجلس الوطني ، كشف عن وجود عدد من الملاحظات، وأشار لبعضها حيث تتمثل في عدم ظهور الضمانات والاعتمادات المدفوعة من الحساب الوسيط في حسابات البنوك بالوحدات وصعوبة إلغاء التحاويل عند حدوث أخطاء وعدم إمكانية استخراج التقارير المالية الخاصة بالوحدات، ولا توجد مطابقة بين حسابات البنوك وكشوفاتها.

لعل أبرز إخفاقات ومعوقات تجربة التحصيل الإلكتروني التي أعلن عنها المراجع العام هي إشارته لوجود خلل كبير في تنفيذ مشروع الإيصال الإلكتروني للعام ٢٠١٦م، وأكد وجود حالات كثيرة لإلغاء الإيصالات من قبل عدد من المتحصلين مع إمكانية استخدام الإيصال الإلكتروني مرة أخرى لتحصيل مبالغ تحول للمصلحة الشخصية وتأخير توريد المتحصلات وإخفاء بيانات الإيصال بعد فترة من الزمن، مشيراً إلى أن هذا الخلل في الإيصال الإلكتروني أدى لحدوث عدد من حالات الاعتداء على المال العام.

تنبيهات المراجع العام وعلى كونها أبرزت إخفاقات المشروع، لكنها لم تغفل الأثر الإيجابي الذي أحدثته حيث أعلن تأكيد المراجعة على أهمية المشروعين في تعزيز إيرادات الدولة وضبط المصروفات وتحديد الأولويات وأوصى بتنفيذ التوصيات وسد الثغرات ونقاط الضعف وتوفير التدريب وبناء القدرات وتمكين الوزارة من الإشراف الكامل على النظام وستسهم المراجعة بإيجابية في الدفع بالمشروع للأمام<sup>(١)</sup>.

وكذلك ديوان الحسابات المسؤول عن التنفيذ.

الثابت أن نعوقات المشروع ليست جديدة، حيث أقر بها ديوان الحسابات التابع لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وأكد سعيه لتطوير المشروع بإطلاق التحديث الأول لنظام التحصيل الإلكتروني، قال مدير إدارة التحصيل الإلكتروني إن التحديث

(١) تقرير المراجع العام للعام ٢٠١٧م اغسطس ٢٠١٨م بالمجلس الوطني.

يتضمن استبدال الطابعات العادية بطابعات حرارية مما يقلل تكلفة تشغيل النظام ويضمن تحقيق المزيد من الدقة بجانب اهتمام التحديث بتفعيل دور المراجعة الداخلية في النظام بغرض المزيد من شفافية الأداء والانضباط المالي، وأكد الاهتمام بتحديث تطوير التقارير لإصدار تقارير نقدية والتحصيـل بالشيكات والتحصيـل بالعمـلات الأجنبيـة، كما يشمل التحديث تطوير صلاحيات المشرف ليتعرف على التحصيل قبل رفعه من المتحصل بما يزيد معدلات الشفافية والإفصاح في عمليات التحصيل.

وأكد الديوان أن تحديث النظام يضمن تحسين النظام من حيث وظائف البرنامج وكفاءة التشغيل وتحديث الأجهزة وتطبيق السداد الإلكتروني الكامل للوحدات والأنظمة العاملة وربطها بنظام التحصيل الإلكتروني في العام ٢٠١٦م، بحيث يتم التعامل عبر نظام السداد الإلكتروني فقط<sup>(١)</sup>.

**ثالثاً: المشكلات المتوقعة عند تطبيق حزمة الدفع الإلكتروني في النظام الحكومي في السودان:**

من خلال ما تم رصده وإيراده من مشكلات وعقبات واجهت نظام التحصيل الإلكتروني في السودان ومن خلال ملاحظة ومعايشة حالات الانتقال في النظم وخاصة التحول من النظم التقليدية الراسخة والمجربة الي النظم الإلكترونية الحديثة فإن أهم اتجاهات المشاكل المتوقعة تتمثل في الآتي:

#### **مشكلات تتعلق بالعاملين:**

- عدم أو ضعف أو ضعف المعرفة بالتعامل مع أجهزة الحاسوب.
- عدم الرغبة في التغيير ومقاومته.
- خوف المشرفين والمدراء من عدم قدرتهم على السيطرة على العمليات ونتائجها والخوف من وقوع أخطاء وغش والتصديق عليها دون معرفة.

(١) محمد طاهر أحمد، تطوير التحصيل الإلكتروني، ورقة مقدمة للملتقى الوليات ديوان الحسابات وزارة المالية الاتحادية ٢٠١٤م.



## مشكلات تتعلق بالأنظمة والبرامج والأجهزة:

تعتمد الوحدات الحكومية حالياً على أنواع مختلفة من الأنظمة المحاسبية الإلكترونية بعضها أنظمة معروفة ومجربة وبعضها أنظمة مأخوذة من وحدات أخرى وبعضها أنظمة يتم تصميمها داخل الوحدة لذلك عندما يتم محاولة ربطها بنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني يجب أن تكون قادرة على هذا الربط أو أن يتم تعديلها لهذا الغرض فمثلاً إذا كانت إحدى الوحدات الحكومية قد صممت برنامج محلي لعملية الدفع ستكون خيارين نقداً أو بشيك وذلك وفقاً للمجموعة المستنديه التقليدية التي تحصر الدفع على هذين النوعين لذا عند محاولة ربط برنامج الدفع الإلكتروني بهذا النوع من البرامج نجد أن الدفع بالوسائط الإلكترونية كالبطاقات أو عبر الهاتف بتطبيقات المصارف لا يظهر وهذا النوع يتطلب التعديل أو تغيير البرنامج إذا لم يكن قابل لهذا التعديل.

وقد تواجه بعض الوحدات الحكومية مشكلة التعديل فبعضها تم تصميمها بواسطة مبرمجين تركوا العمل في هذه الوحدات ولم يملكوا الوحدة أو زملائهم خرائط البرنامج مما يصبح معه عملية التعديل غير ممكنه.

أما بالنسبة للأجهزة فالملاحظ أن بعض الوحدات قامت بشراء أجهزة حاسوب منذ سنوات ماضية ويتم استخدامها في عمليات الحفظ المستندي أو اجراءات العمليات الحسابية عبر برنامج (إكسل) أو برنامج آخر وعندما يراد استخدامها نجد أنها غير قابلة لبعض البرامج التي صممت على أجهزة أكثر تطوراً مما يستوجب استبدالها وهي عملية مكلفة قد لا ترغب إدارة المنشأة فيها أو لا تستطيع أو لا تشتمل موازنتها حالياً على إعتمادات لهذا الغرض.

## مشكلات تتعلق بالربط الشبكي:

فمن الملاحظ أن النظام المحاسبي الحكومي هو نظام شامل لا بد أن يشمل جميع الوحدات الحكومية ولا بد أن يتم تنفيذه باستمرار كتعليمات تأخذ صفة الاستدامة لذلك نجد أن ضعف الشبكة العنكبوتية أو عدم شمول الشبكات المعمول عليها يفرز وضع معقد ففي حين أن الخدمات الحكومية للمواطنين لا تحتمل التوقف أو التأجيل كالخدمات الصحية والأوراق الثبوتية وخدمات الطرق وغيرها إلا أن انقطاع خدمات شبكة الاتصالات تعني إما توقف الخدمة الذي أشرنا إلى أنه لا يمكن أن يحدث أو تديم خدمات حكومية من غير مقابل وهو يؤدي إلى إضعاف الإيرادات ويمكن أن يمثل مدخل لمن يريد تقديم هذه الخدمات إلى جماعات أو أفراد مجاناً ، أو حتى أخذ مقابل أقل من الرسوم لصالح فرد أو أفراد . والملاحظ أن لائحة التحصيل الإلكتروني التي صدرت في العام ٢٠١٦م نصت على أنه في حالة عدم القدرة على استخراج الإيصال الإلكتروني يتم تقديم الخدمة مجاناً حتى لا يكون هناك فرصة للتلاعب ، ولكن في المقابل إذا أخذنا الدفع الإلكتروني فهل هناك من يقبل تقديم سلعة أو خدمة لوحدة حكومية بدون مقابل لعدم القدرة على استقبال الدفع الإلكتروني ؟ وسيتسبب ذلك في ضيق فرص الحكومة في شراء السلع أو الخدمات وقد يتسبب ذلك في ارتفاع أسعار هذه السلع أو الخدمات أو هبوط جودتها لقلة المنافسة أو احتكارها لصالح جهات بعينها .

## الخاتمة

### النتائج :

١. إن عمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي تؤثر على كافة عناصر النظام المحاسبي .
٢. إن أهداف النظام المحاسبي الحكومي لا تتغير في حالة تطبيق حزمة الدفع الإلكتروني في التحصيل والدفع.
٣. إن مكونات النظام المحاسبي تختلف عن النظام التقليدي استجابة لتطور طرق التحصيل والدفع.
٤. إن إجراءات أهداف وإجراءات نظام المراجعة الداخلية لا تختلف في حالة النظام التقليدي عن النظام المحوسب المعتمد علي نظم الدفع الإلكتروني.
٥. إن تقارير المحاسبة الحكومية تصبح أكثر دقة وسرعة وإمكانية للتحليل واستخلاص النتائج في حالة النظام المحوسب عنها في حالة النظام التقليدي .
٦. تعتبر أنظمة الدفع والقبض الإلكتروني وسائل أكثر أماناً وأفضل في إجراءات الرقابة .
٧. قد يقاوم العاملين بالوحدات الحسابية الحكومية أنظمة الدفع والقبض الإلكتروني إما لعدم المعرفة أو عدم الثقة في النظام الجديد أو الإحساس بخطورة التعامل مع أنظمة جديدة .
٨. إن منظومة الدفع والقبض الإلكتروني مقصود منها تيسير أعمال وخدمات الحكومة للمواطن وهي تحقق ذلك .
٩. إن ضعف شبكات الاتصال تعتبر معوق لأداء العمليات الإلكترونية المحاسبية.
١٠. من معوقات تقديم خدمات القبض والدفع الإلكتروني قلة الأجهزة والمعدات الحديثة .

١١. يتوقع باكتمال عمليات الدفع والقبض الإلكتروني بصورة شاملة أن يتم تأمين للأموال العامة وخاصة الجزء النقدي أو ما في حكمه.
١٢. استمرار تجربة التحصيل الإلكتروني ومعالجة المشكلات التي واجهته تعتبر تجربة مفيدة لتطبيق حزمة الدفع الإلكتروني.

### التوصيات:

١. ضرورة تنوير وتدريب واقناع المحاسبين الحكوميين حول جدوي استخدام الاساليب المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة في جميع الاعمال الحكومية.
٢. ضرورة تدريب العاملين علي عمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني قبل وقت كافي وبطريقة متقنة لتنفيذ مختلف العمليات.
٣. علي الوحدات الحكومية ان تعد الاجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ حزمة الدفع الإلكتروني.
٤. لا بد من تهيئة المتعاملين مع السلع والخدمات الحكومية بكل وسائل الدفع الإلكتروني وثقافة جدوي وافضلية المعاملات الإلكترونية.
٥. علي الجهات الحكومية المسؤولة عن الاتصالات بالتأكد التام ان شبكات الاتصالات العاملة قادرة علي تشغيل البرنامج المقترح دون خلل أو توقف.
٦. علي وزارة المالية والجهات المنفذة لحزمة الدفع الإلكتروني التأكد من كفاية كل من:

- وسائل الحماية والتأمين.

- التشريعات والقوانين التي تحافظ علي حقوق الدولة والمتعاملين.

٧. علي وزارة المالية والجهات المنفذة لحزمة الدفع الإلكتروني التأكد من ان كلفة تشغيل البرامج الإلكترونية اقتصادية وتساوي أو تنقص عن تكلفة التقليدية.

## المراجع

١. القرآن الكريم.
٢. د. حسين عامر شرف، نظرية المحاسبة الحكومية، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر، ١٩٧٦م.
٣. حنا رزوقي الصائغ، الهيكل التنظيمي للنظام المحاسبي الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٨١م.
٤. د. سلطان السلطان، د. وصفي أبو المكارم، المحاسبة في الوحدات الحكومية، دار المريخ السعودية، ١٩٩٠م.
٥. د. محمد المناغي، المحاسبة الحكومية (مدخل معاصر)، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٩٠م.
٦. د. نعيم دهمش، النظريات والأسس المحاسبية ومدى تطبيقها في المحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٠.
٧. أسعد محمد علي وهاب العواد، أساسيات المحاسبة الحكومية، عمان، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر ٢٠١٢م.
٨. مبروك محمد نصير، الموسوعة المحاسبية، الاسكندرية، الدار الجامعية للكتب، ٢٠١٣.
٩. لؤي وديان وزهير الحدرب، المحاسبة الحكومية، عمان، دار اليمامة للطباعة والنشر، ٢٠١٨م.
١٠. عوض الحاج علي، المراجعة الداخلية في السودان الممارسة العملية والرؤية المستقبلية، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، قاعة الصداقة الخرطوم، ٢٠٠٨م.

١١. عمار بن عبدالله العمار، الاطار العام لوحدات المراجعة الداخلية في الاجهزة الحكومية بالمملكة السعودية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١٤م.
١٢. حسين حسن شحاتة، التجارة الالكترونية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، مصر، مكتبة دار الكلمة، ٢٠١٦م.
١٣. ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢٠١٧م.

### اوراق علمية:

١٤. بابكر حسين أحمد وآخرون الدفع الالكتروني في السودان الواقع والمستقبل، ورقة مقدمة في ورشة الدفع الالكتروني لنظام التقديم الالكتروني، ٢٠١٧م.
١٥. د. فاطمة الزهرة خبازي، جرائم الدفع الالكتروني وسبل مكافحتها، كتاب أعمال ملتقى آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري، الجزائر، ٢٠١٧م.
١٦. عوض الحاج علي، المراجعة الداخلية في السودان الممارسة العملية والرؤية المستقبلية، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، قاعة الصداقة الخرطوم، ٢٠٠٨م.
- ١٧- حسين كحيطان الخفاجي، رنا خضير عباس أحمد، نظم الدفع في التجارة الالكترونية وملائمتها للعراق، ٢٠١١م بحث منشور على الانترنت.
١٨. منى إدريس رمضان مهدي، اثر التحصيل الالكتروني علي الايرادات العامة بالسودان، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٧م.
١٩. محمد طاهر أحمد، تطوير التحصيل الالكتروني، ورقة مقدمة للملتقى الولايات ديوان الحسابات وزارة المالية الاتحادية.
٢٠. محمد بكر إسماعيل، القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، دار المنار للنشر، نسخة الكترونية موقع مكتبة نور لتحميل الكتب، ٢٠١٥.

٢١. صالح بن سعد القحطاني، أثر تقديم الخدمات الإلكترونية المصرفية في تفضيلات عملاء البنوك في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد ١، العدد: ٢، ٢٠١٥م.





# دور الإعلام في التأثير على القرار السياسي في دول العالم الثالث

الدكتور/

محمد خالد محمد عبد الله

أستاذ مشارك - جامعة القضايف

دكتورة/

أمني صلاح محمد شريف شاطر

أستاذ مساعد - جامعة القضايف



## المستخلص

التطورات التقنية الهائلة التي شهدتها مجال الإعلام والمعلومات في العقود الأخيرة جعلته محل اهتمام من قبل الحكومات ودوائر صنع القرار السياسي، وهدف الدراسة إبراز دور الإعلام ليصبح سلطة رابعة فاعلة في تشكيل وصنع القرار السياسي بدلا من كونه أداة تستخدمها الأنظمة في دول العالم الثالث لتوطيد السلطة وتفويض الأخر المعارض. المشكلة التي تناقشها الدراسة، هل يؤثر الإعلام في اتخاذ القرار السياسي في دول العالم الثالث، وتم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي، ومنهج دراسة الحالة، ونتاج الدراسة أن الإعلام ليس له المقدرة على التأثير السياسي وذلك للإمكانيات المحدودة للنظم الإعلامية الفرعية في دول النامية.

## Abstract

Enormous technical developments witnessed by the media and information area in recent decades, which made him the concern by governments and political decision-making, and the goal of the study highlight the role of the media to become the fourth active power in the formation of a political decision-making rather than being a tool used by regimes in the Third World countries to consolidate power and delegating other exhibitions. The problem discussed in the paper, do the media influence the political decision-making in the countries of the Third World, Inductive descriptive and case study approaches were used, and the result of the study that the media does not have the ability to political influence and that of the limited possibilities for media sub-systems in developing countries.

## مقدمة

الاتصال هو عملية لتبادل الحقائق والآراء والوسائل بين طرفين أو أكثر من خلال التفاعل بين المرسل والمستقبل بفضل المعلومات والأفكار والاتجاهات وتحدد عناصر العملية الاتصالية من خلال (القائم بالاتصال - مضمون الرسالة ووسائل الاتصال - المستقبل - الأثر والفاعلية) والمنتج من الاتصال هو الإعلام .

الإعلام كمنتج لعملية الاتصال الشاملة المجتمعات اكتسب قوة تأثير اجتماعية - ثقافية - سياسية واقتصادية وبالتالي أصبح محل اهتمام معظم محلي قضايا السياسية والمجتمع . وأن وسائل الإعلام بأنواعها ( المرئية والمسموعة والمقروءة) يتمكن أن تستخدم بطرق تختلف باختلاف مناطق العالم والعوامل التي تؤثر في هذه الاختلافات تشمل العوامل الاقتصادية ، الجغرافية ، الدينية ، القيم ، الإنسانية ، الفلسفة السياسية والتطور التاريخي للمجتمعات .

تقع معظم دول العالم الثالث في القارات الثلاثة (إفريقيا ، آسيا ، أمريكا اللاتينية). يرجع أسباب التخلف إلى تأثير العامل الاقتصادي على حياة الشعوب ومرد ذلك إلى الاستعمار الاقتصادي تم العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية المؤثرة في حياة شعوب هذا العالم والمتمثلة بفكرة التكوين الاجتماعي والثقافي وجموده. وأن معيار التخلف السياسي والاجتماعي المقصود به ضعف المشاركة للجماهير في عملية صنع القرار السياسي لغياب الوحدة الوطنية التي تؤثر في تقوية الجهود والهادفة بتعجيل عملية التطور .

وفي دول العالم الثالث نجد الحكومات هي التي تملك السلطة وتضع خطوات التنمية من خلال التحكم المباشر (الملكية) وغير المباشر (الرقابة) أو أيهما معا ، ثم نجد الهيمنة على وسائل الإعلام ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد ونوع الحكم القائم في الدولة (شمولي أو تعددي ديمقراطي) .

ومن هنا تأتي المشكلة حيث تهيمن الحكومات في دول العالم الثالث على الإعلام والتأثير على الرأي العام وتستخدم الإعلام لتشكيل الرأي العام بما يخدم مصالحه وخطته الإستراتيجية الخاصة. وخص في هذه الدراسة التحليلية تأثير الإعلام في اتخاذ القرار السياسي بشي من التخصص في الأنظمة الشمولية والتعددية في السودان. حتى أتمكن من الخروج بنتائج تفيد حيثيات الدراسة، في ظل التطورات التقنية الهائلة التي شهدتها مجال الإعلام والمعلومات في العقود الأخيرة جعلته محل اهتمام من قبل الحكومات ودوائر صنع القرار، ذلك للدور المحوري الذي اكتسبه الإعلام في تحقيق التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي فالإعلام يقود عمليات التفاعل (interaction Processes) بين المجتمع والدولة والمجتمعات والدولة ويسهم بشكل مباشر في تشكيل الرأي العام، لذلك أصبحت الدول والمجتمعات تولي عناية خاصة لمؤسسات الإعلام وتوفر لها المعينات اللازمة حتى يكون مردود النشاط الإعلامي في صالح توسيع المشاركة السياسية. وإكساب النظم السياسية الشرعية والتأييد الشعبي. كما يمكن للإعلام من الناحية العملية، إذا وظف التوظيف السليم في اتجاه دعم مشاريع الاندماج الاجتماعي والوحدة القومية.

### مشكلة الدراسة :

بنظرة عميقة في مجريات الحياة السياسية لدول العالم الثالث، هل يؤثر الإعلام في اتخاذ القرار السياسي في دول العالم الثالث أم أن التعارض والتضارب في المصالح بين سياسات وتخطيط الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث أدى بدوره لعدم الفاعلية في التأثير على اتخاذ القرار السياسي.

### فرضيات الدراسة :

تنطلق هذا الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الإعلام يؤثر في اتخاذ القرار السياسي إلا أن هذا الدور يتضاءل في معظم دول العالم الثالث، ويتعدى الإعلام دور البعد السياسي ليشمل كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## أهمية الدراسة:

عمق تأثير الإعلام في اتخاذ القرار السياسي وانعكاسها على مسائل الاستقرار السياسي والتنمية السياسية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث بصورة عامة والسودان على وجه الخصوص.

## أهداف الدراسة:

إبراز دور الإعلام ليصبح سلطة رابعة فاعلة في تشكيل وصنع القرار السياسي بدلا من كونه أداة تستخدمها الأنظمة في دول العالم الثالث لتوطيد السلطة وتفويض الأخر المعارض.

## منهجية الدراسة:

يتم تحليل الإعلام وتأثيراته في هذا الورقة بوصفه شبكة معقدة من الجماعات التي بينها تفاعل مستمر ، وحجم التغير في النظام الكلي ، والاتجاه الذي يمضي فيه ضمن السياق الاجتماعي - السياسي للعملية السياسية ، وتم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي ، ومنهج دراسة الحالة عن أوضاع الإعلام في الدول النامية . وتناولت الورقة حل المشكلة من خلال مبحثين ، بنية ودور الإعلام في التأثير علي القرار السياسي في دول العالم الثالث ، و النظم الإعلامية الحاكمة في دول العالم الثالث.

## المبحث الأول

## بنية ودور الإعلام في التأثير على القرار السياسي في دول العالم الثالث

أدى الإعلام بوسائله وأدواته وقوالبه وأشكاله وأساليبه المختلفة عبر العصور أدواراً محورية ومهمة في الكثير من القضايا والشئون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وأسهم في الإطار ذاته في بلورة فكرة لم تشمل العائلة والتكامل الأسري في عملية البناء المجتمعي وإرساء دعائم المجتمع والدولة بكل مكوناتها<sup>(١)</sup>، فلقد تغير المشهد الاجتماعي تماماً في داخل كل بلد وفي العالم كله مع توسع الإعلام ففي الوقت الذي سميت فيه التقنيات الحديثة النقل الفوري للبناء، محققة بذلك النبوءة التي ترى تحويل العالم إلى قرية، دعمت هذه التقنيات تفوق البلدان الأكثر تطوراً صناعياً وبالتالي قام بحكم الواقع نظام إعلامي عالمي جديد وأخذت الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة وبين العالم المتطور والعالم السائر في طريق التطور تزداد عمقاً<sup>(٢)</sup>.

وقد أخذت المؤسسات الإعلامية تحظى باهتمام الحكومة و(العامة) وذلك باعتبارها مؤسسة متشعبة وتكلفة نشاطها كبيره ولأنها مهمة من الناحية السياسية وأن الطريقة التي تتعامل بها الحكومة والمجتمع مع هذه المؤسسة مهمة من خلال فهم الحكومة والمجتمع . وكذلك فهم عجلة العملية الإعلامية فالمؤسسة الإعلامية لا تستطيع البقاء مستقلة عن البيئة المحيطة بها ولكن تأخذ لحد ما شكل ولون الهيكل الاجتماعي والسياسي الذي تعمل من أجله وهناك علاقة صحيحة وعفوية بين المؤسسات الإعلامية والمجتمع من الطريقة التي يتم بها تنظيم هذه المؤسسات ومراقبتها<sup>(٣)</sup> ويلاحظ وجود علاقة بين التغيير الإعلامي والتغيير السياسي فالدور الجديد للإعلام وما يرتبط به من وسائل ومضمون وأدوات يؤثر في التغيير السياسي ، وذلك بالتطور في القيم والقنوات

(١) ماجي الحلواني - الإعلام وقضايا المجتمع - القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠٦م صفحة (٢٥).  
 (٢) فرنسيس بال - ترجمة حسين العودان - مراجعة وإشراف زكي الجابر و فريا متولي - وسائل الإعلام و الدول النامية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - إدارة الإعلام - ١٩٨٢م ص(٤٤).  
 (٣) وليم إيه رو - الصحافة العربية - الإعلام الإخباري و عجلة السياسة في العالم العربي - ترجمة د. موسى الكيلاني - مركز الكتاب الأردني - عمان ١٩٨٩م ١٨.

السياسية في إطار الاتجاه نحو المجتمع الحديث ، أي أن أنماط الإعلام المتقدمة تؤثر في التغيير السياسي<sup>(١)</sup>. يمكن القول أن لكل المجتمعات سياسات اتصال قائمة سواء كانت واضحة في الدساتير والنظم القانونية وغيرها من القواعد والإجراءات أو متضمنة من الممارسات الشائعة ومع ذلك غالباً ما تكون هذه السياسات مستترة أو غير معلنة ومجزأة ولا تشكل كياناً واحداً ، وليست العبرة بالتشريعات والقواعد القانونية في كل الأحوال ولكن العبرة بالممارسات الفعلية التي تعكس روح التشريعات لصالح النظام الاتصالي ولكن يصح القول أيضاً أن النظام الاتصالي هو الذي يقوم في بعض الحالات بتحديد الاحتياجات الاتصالية للمجتمع في ضوء تصوره لمصالحة وبالتالي تحديد الوظائف والقيم الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تشبع تلك الاحتياجات .

بنية الإعلام في دول العالم الثالث : يقوم بالنشاط الإعلامي والاتصال في أي دولة العديد من الهياكل الإعلامية كالمؤسسات الصحفية والإذاعية وأجهزة الخدمات المختلفة (زراعية - صحية - اجتماعية - ثقافية - سياسية - تعليمية - توعية - إرشادية) الأمر الذي يقتضي بالضرورة وجود سياسة اتصالية تضمن التنسيق أو تكرارها وبالتالي إصدار الموارد الوطنية خاصة في الدول النامية ، كما لم يعد من الممكن ترك الإعلام ، بلا تخطيط ، أو سياسة واضحة لأن هذا سيؤدي ، إلى عرقلة قضايا التنمية ، والتحول ، ويضع عقبات في طريقها<sup>(٢)</sup>.

فالسياسات الاتصالية قد تكون ع امة أو متخصصة ولا بد من توفير الجو الصحي لها وهي الحرية في التعبير . ولا بد كذلك من التخطيط الإعلامي من خلال توظيف الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة خلال سنوات السعي من أجل تحقيق أهداف معينه مع الاستخدام الأمثل لها والتي تقوم على (المدى الزمني - معرفة الواقع - تحديد الأهداف والوسائل) وأن كأن على المدى الطويل أو القصير ولا بد أن لا يكون هناك

(١) محمد علي العويني - الإعلام السياسي العربي المعاصر - الطبعة الأولى - مكتبة الانجلو مصرية - القاهرة - ١٩٨٥م - ص(٢٥) .  
(٢) ليلي عبد المجيد - سياسات الاتصال وتشريعاته في العالم الثالث تقديم خليل صابات - أطبايعي - العربي للطبع - والنشر والتوزيع - القاهرة - دت ص ٩٨ .



تعارض وتضارب بين السياسات والتخطيط إلا أن التخطيط الإعلامي في الدول النامية يواجه العديد من الصعوبات منها:

١. عدم الاستعانة بالمخططين الإعلاميين في وضع السياسات العامة للدولة والسياسات الإعلامية في الخطط التي توضح لوسائل الإعلام تأتي في مرحلة متأخرة وتهدف فقط إلى نشر معلومات أو أفكار محددة .
٢. قد لا يعرف المخططون تماماً احتياجات الجماهير المستهدفة واتجاهاتها بسبب نقص في البحوث<sup>(١)</sup>.
٣. وجود اختلاف بين ما يريده الناس على مختلف المستويات وما يحتاجون إليه فعلاً.
٤. عدم وجود قنوات اتصال محلية في غالبية الدول النامية تهتم بإشباع الاحتياجات المحلية بسبب مركزية وسائل الإعلام وعدم الاستعانة بالوسائل المحلية مثل خطب الجمعة.
٥. خضوع بعض وسائل الإعلام مثل السينما والصحافة في العديد من الدول لسيطرة القطاع الخاص وعدم اهتمام تلك الوسائل في كثير من الأحيان بقضايا التعبير الاجتماعي والتحول الاقتصادي وتركيزها (السينما) على الترفية أو الاهتمامات المحدودة لأصحابها أو المسيطرة عليها .
٦. اتسام وسائل الاتصال التي تسيطر عليها الدولة مثل الراديو والتلفزيون في غالبية الدول النامية بطابع دعائي الأمر الذي يفقدها فاعليتها.
٧. ضعف الصلة بين الباحثين والإعلاميين والمهنيين الممارسين في هذا المجال.
٨. من الصعوبات التي تواجه الخطط الإستراتيجية طويلة المدى التغيرات السريعة في التكنولوجيا والاتجاهات المستقبلية.

(١) محمد مصالحة - السياسية الإعلامية الاتصالية في الوطن العربي - لندن - دار الشروق - ١٩٨٦م - ص ٣٥ ، أنظر ليلي عبد المجيد - المصدر السابق ص ١٤، ١٣.

٩. الحاجة لتعديل الأهداف والأغراض والوظائف الاجتماعية للاتصال وفقا لما يحدث من تغيرات مستمرة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

١٠. محاولة التوفيق بين الغرض الاقتصادي لوسائل الإعلام (محاولة لإيجاد مصدر تميل ذاتي لها أو تحقيق ربح) والغرض الاجتماعي لهذه الوسائل الساعي لتشجيع وأحداث تغيرات حقيقية في الاتجاه أو السلوك.

١١. مشكلة اختلاف اتجاهات وخلفيات العاملين المشتركين في مختلف مراحل العملية الاتصالية الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى سوء فهم .

١٢. ينبغي عدم إغفال أثر العوامل السياسية عند تخطيط الاتصال أو عند تنفيذه<sup>(١)</sup>. إلى جانب ذلك مشكلة التفاوت الجسيم بين القدرة الاتصالية للدول الصناعية والنامية والتي ترجع إلى أسباب كثيرة بعضها تاريخي وبعضها خاص بضعف الإمكانيات الاقتصادية والمهنية والتجاهل الدولي والعزلة الجغرافية والاجتماعية والثقافية بين الدول بعضها البعض<sup>(٢)</sup>.

إن الجمهور كعنصر مهم في عناصر العملية الاتصالية ، وهو ليس حاصل جمع عدد من الأفراد ولكنه يعني جماعة ما تجمع بين أفرادها خبرات مشتركة وظروف حياة معينة ، وأن كانت هناك اختلافات كبيرة بين أفراد الجمهور سواء من حيث الفروق الشخصية (السن -الجنس - المستوى التعليمي - المهنة) أو الفروق الاجتماعية (الانتماءات الطبقية والسياسية والأيدولوجيات والمعتقدات الدينية) وديمقراطية الاتصال تعني :

- أ. أن يصبح الفرد شريكاً فعالاً في العملية الاتصالية .
- ب. التنوع في مضمون الاتصال بما ينتج فرصة الاختيار ويجعل الفرد قادراً على تكوين آرائه ، واتخاذ قراراته بناء على معلومات كافية .

(١) يحي أبوبكر وآخرون - تطوير الإعلام في الدول العربية - الاحتياجات والأولويات - تقارير ودراسات في مجال الاتصال الجماهيري - رقم ٩٠ باريس اليونسكو ١٩٨٣م ص ١١ - انظر شون ماكبيرد وآخرون - أصوات متعددة وعالم واحد - الاتصال والمجتمع اليوم وغدا - الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٩٨١م ص ١٥٦ .

(٢) ليلي عبدالمجيد ، سياسات الاتصال وتشريعاته في العالم الثالث ، مصدر سابق -ص(١٠٧) .

- ت. تصحيح اتجاه الاتصال المتدفق من أعلى لأسفل لا التدفق الرأسي بالجمع بينه وبين الأفقي بحيث يصبح التدفق حراً متوازناً .
- ث. تعدد قنوات الاتصال ووسائله وأدواته .
- ج. أن تكسب وسائل الاتصال شرعيتها بتعبيرها عن جماهيرها الحقيقية و استجابتها لاحتياجاتهم .
- ح. أن تزداد المشاركة الاجتماعية في إدارة وسائل الاتصال واتخاذ القرارات الخاصة بها كماً وكيفاً .
- خ. تشجيع الجمهور على إبداء وجهات نظر نقدية .
- د. إتاحة حق المشاركة في الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري لكل الناس دون حدود أو قيود ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية .
- إلا أن هناك معوقات لتحقيق الديمقراطية في الاتصال منها :
- سيطرة بعض الجماعات من خلال مصالح خاصة و سعيها للربح أو سيطرة دول العالم لهذه الوسائل
  - احتكار المهنيين للاتصال .
  - الظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة بكل دولة من دول العالم الثالث .
  - عدم كفاية قنوات الاتصال ووسائله وأدواته .
  - عدم توفر المرافق الأساسية للاتصال أو نقصها .
  - البيروقراطية أو المركزية في رسم خطط الاتصال وتنفيذها تؤثر على النظام الاتصالي وتقلل فعاليته التي تؤدي إلى الجمود ورفض التجديد والابتكار والتدرج الهرمي في السلطات وعدم الاهتمام باستجابات الجمهور .
  - الايدولوجيا الخاصة بكل دولة .

- اعتبارات التقييد العملي للمشاركة في الاتصال في إطار السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع .

و في الواقع هناك بعض المشاكل الأخرى مثل :

١ . إمكانية الاحتفاظ بالنظام المفتوح في الاتصال ، أي أشراك الجمهور في العملية الاتصالية .

٢ . كيف يمكن التنبؤ أو التحذير من النتائج الاجتماعية والاقتصادية لنشاط مشروع الاتصالات التي تمليها التوقعات وآمال جمهور هذه الوسائل .

٣ . كيف يمكن تلبية الاحتياجات المتنوعة أو المختلفة أو ربما المتناقضة إلى جانب الديمقراطية لا بد أن تراعي الجمهور في :

أ . حق الفرد عن التعبير .

ب . حقه في الحصول على المعلومات .

ت . حق المواطن في تكوين آرائه بصورة موضوعية<sup>(١)</sup> .

٤ . توفير الحماية للفرد .

٥ . نشر وجهات نظر الأفراد .

٦ . تشجيع الفرد على النقد .

٧ . ضمان حصول الجمهور على المعلومات .

٨ . ضمان حق الفرد في الخصوصية<sup>(٢)</sup> .

### أسباب التخلف الإعلامي:

وعن أسباب التخلف الإعلامي يختلط أحيانا في البحث عن أسباب التخلف بصورة عامة ، أضف إلى ذلك أنه ليس من السهل دائماً التمييز بين أسباب التخلف الإعلامي وأوجه التخلف الأخرى و يلقي الإعلام ثلاثة معوقات أساسية في هذه الظاهرة هي :

(١) مصطفى المعموري - النظام الإعلامي الجديد سلسلة عالم المعرفة - ٩٤م الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٨٥م ص(٧٩) - انظر حسن محمد طوالبه - تحقيق الديمقراطية في مجال الاتصال - وزارة الثقافة والإعلام دائرة الشؤون الثقافية - حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد سبتمبر ١٩٨١م ص(١٨١) .

(٢) ليلي عبد المجيد، سياسات الاتصال وتشريعاته في العالم الثالث - مصدر سابق - ص(٨٧-٨١) .

## أ. الأمية :

وفي بعض الدول تشكل الأمية عقبة في الاستماع إلى الإذاعة (الكونغو - تشاد) كما أن للمتعلمين حظاً أكبر في الحصول على مذياع .

## ب. التنوع الاجتماعي :

بالرغم من أنه أقل أهمية من الأمية إلا أنه يشكل عائقاً في سبيل إقامة نظام إعلامي كثيف ويرتدي هذا المعوق وجهين الأول يتعلق بتوزيع الطبقات الاجتماعية والثاني بعدم التجانس الثقافي والاجتماعي .

## ج. ما فوق السلطة :

وهي الحزب الوحيد - السلطوية - السلطة الشخصية.

نلاحظ أن البناء الإعلامي في دول العالم الثالث تجاهل لأغلب المعوقات التي تقدمها وسائل الإعلام، وبرامج التعليم واحتياجات السكان في الريف واحتياجات الفقراء في المناطق الحضرية كما أهملت تلك البرامج في العديد من الدول الاتصال كسند وعون للتنمية ولم تستعد بما يسمى بالاتصال التنموي. ومن حيث الاندماج العرقي وتداخل اللغات من خلال التزاوج المتواصل بينهم والتشابه الثقافي في نسق المعتقدات، والعلاقات الطبيعية وغير العادية وأعراف المجتمع الأساسية<sup>(١)</sup> إذاً بشكل عام الإعلام متحيز للمدينة وقريب من السلطة .

إذا نتفق على أن جوانب الضعف في البناء الحالي لوسائل الإعلام في الدول

النامية هي :

١ . عدم كفاية قنوات الاتصال (التلفزيون - الصحافة) .

٢ . عدم وجود رجع الصدى (من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة).

(١) إسماعيل صبري عبدالله - نحو نظام اقتصادي عالمي جديد - القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٦م ص(٥) ، انظر محمد نبيل نوفل - التعليم والتنمية الاقتصادية - القاهرة - الانجلو مصرية - ١٩٧٩م ص(٨٧-٨٨) - انظر صالح أبو إصبع الإعلام والتنمية - نموذج مقترح للاتصال التنموي في الاطار العربي الإفريقي - مؤسسة البيبي للصحافة للطباعة و النشر - دبي - الطبعة الأولى - ١٩٨٥م ص(١١-١٢).

٣. عدم وجود تنسيق متكامل بين الإعلام ومختلف المؤسسات والبرامج التنموية المعنية بالتنمية .
٤. عدم الاهتمام بالتدريب الإعلامي للقائمين بالاتصال<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني

### النظم الإعلامية الحاكمة في دول العالم الثالث

ف نجد أن النظم الإعلامية تتباين تبعاً للمجتمعات السائدة وأساليب نظرياتها الإعلامية المنبثقة وطرق تأثيرها ويمكن تقسيم النظم الإعلامية وطبيعة تلك المجتمعات إلى :

#### أولاً : نظم الإعلام في المجتمعات الشمولية :

تنطلق علاقة حكومات الأنظمة السياسية الشمولية والنظم الإعلامية السائدة فيها على محورين أساسيين :

أ. موقف الأنظمة السياسية الشمولية في حق المواطن في إنشاء وتملك الوسيلة الإعلامية .

ب. موقف هذه الأنظمة في طبيعة الممارسة الإعلامية والرقابة عليها في المجتمعات التي تحكمها الأنظمة الشمولية وغالبها مجتمعات (دول العالم الثالث) تتفاوت نظرتها إلى هذين المحورين ولكنها لا تخرج عن المواقف الثلاثة الآتية :

(١) عدم السماح للمواطنين بتملك الوسيلة الإعلامية والمشتغلون في وسائل الإعلام الحكومية خاضعون لسياسات رقابية لخدمة النظام السياسي ولا تتيح مجالاً للنقد أو مساحة للمشاركة السياسية وهذه فلسفة ذلك النوع من الأنظمة الشمولية التي ترى أن وسائل الإعلام يجب أن تكون لسان حال الدولة وخاضعة لسيطرتها .

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الإعلام العربي - دورية الدراسة الإعلامية والعربية - السنة الثانية - العدد الأول - تونس - ١٩٨١م ص(١٦٩-١٧٣) لجيهان رشدي - مقال.

(٢) السماح للمواطنين بتملك وسائل الإعلام المطبوعة مثل الصحف والمجلات على أن تبقى الإذاعة والتلفزيون مملوكة للنظام السياسي وتحت إدارته ورقابته الذاتية باعتبار أنهما جهازان رسميان ما يبيث فيهما يعبر عن سياسة الدولة ولا يعني ذلك حرية ممارسة العمل الإعلامي في الوسائل المطبوعة بعيداً عن رقابة الدولة، بل أن العاملين أيضاً يخضعون لأنظمة وقوانين تضبط العمل وتفرض الرقابة عليه، وهذه القوانين تخدم النظام السياسي، وأن أعطت مساحة نسبية في حرية الرأي والتعبير فهي تعاني من الرقابة السياسية، وهذه الرقابة هي من بعث المشكلات التي تعاني منها وسائل الاتصال وتتمثل في تعطيل المطبوعات بعدم نشرها أو توزيعها وبدلاً من أن تكون وسائل الاتصال هذه أدوات وقنوات للتعبير عن مشاركة الجمهور في الحياة العامة فأنها تصبح (صوتاً) رسمياً معبراً عن ما تريده السلطة السياسية فحسب وهذا النوع هو الغالب.

(٣) السماح للمواطنين بتملك وسائل الإعلام المطبوعة مع بقاء الإذاعة والتلفزيون تحت سيطرة النظام، وهذا النوع شبيه بالذي قبله إلا أن الفارق الجوهرى بينهما هو مساحة الحرية المعطاة للصحفيين إذ تتمتع وسائل الإعلام المطبوعة في هذا النوع من النظم بقدر من الحرية أو ممارسة المهنة بعيداً عن الرقابة الصارمة التي تمنع الرأي الآخر وتحول دون المشاركة الحقيقية للمواطن في العميلة السياسية من خلال وسائل الإعلام.

**ثانياً : نظم الإعلام في المجتمعات الديمقراطية :**

و تقوم على :

١. مجتمع السوق MARKET SOCIETY .

٢. مبدأ المشاركة PARTICIPATION .

يعني مجتمع السوق حرية الأفكار وأسس لهذا المفهوم الفلاسفة الليبراليون وينطلق المفهوم من فرضية أن المواطنين أعضاء قادرون على التمييز بين هذين النوعين وتعني المشاركة أن المواطنين أعضاء مشاركون في العملية الديمقراطية من خلال ضمان حريتهم في التعبير عن كل ما له علاقة بحياتهم الخاصة أو بشؤون المجتمع الذي يعيشون فيه وبالوسائل التي يريدونها ومن هذين المصطلحين اشتقت كثير من المفاهيم الإعلامية فلقد تبنت السياسات الليبرالية نظاماً إعلامية تكفل حرية توفير المعلومات لهذا السوق (المجتمع) ومن أبرزها رفع القيود الحكومية عن حرية تملك الأفراد أو لوسائل التعبير المختلفة، فكانت الملكية الشخصية والملكية المختلفة وغيرها من أنواع الملكية التي منحت المواطن حق التعبير وحرية الكلمة ورفع الرقابة عن النشر إلا في الحدود الضيقة.

### ثالثاً: النظام الإعلامي في المجتمع المسلم :

يعتمد على منهج واحد ينطلق من قواعد الشريعة الإسلامية من مصادرها الرئيسية مهما تنوعت هذه المجتمعات في جنسها ولغتها وتباعدت في جغرافيتها، فالإعلام يكشف عن نفسه من خلال نشرات الأخبار وسوق الإحداث عن فلسفته ومذهبه وتقديره الخاص لما يكون وهو في مواد الثقافة والترفيه<sup>(١)</sup> فالإعلام الإسلامي يتجه نحو غرس العقائد والعبادات التي يتبناها<sup>(٢)</sup> والنظام الإعلامي للمجتمع المسلم هو جزء مكمل أيضاً لأنظمة الدولة الإسلامية ومؤسساتها التي هي جهاز من أجهزة الدولة نخلص لأن التملك لوسائل الإعلام محاط بقيود من الهيمنة والرقابة في الملكية وحق الملكية تحدد بالتالي معايير الممارسة وأن من يقوم بتقديم الدعم المالي لوسائل الإعلام أياً كان أو من له سلطة اقتصادية فله القدرة على السيطرة على الجهاز الإعلامي وملكية الحكومة لوسائل

(١) محمد الغزالي - النظرة الإسلامية في الإعلام والعلاقات الإنسانية - بحث مقدم إلى مؤتمر الثالث لمنظمة الندوة العالمية للشباب الإسلامي ١٩٧٩م .

(٢) د.سيد محمد سادات الشنقيطي - العلام الإسلامي المفهوم والخصائص - المسلم للتوزيع والنشر - الرياض - ب ت - ص (٧٦) - إبراهيم الدق دقي - نظرة في إعلام العالم الثالث من خلال الأنظمة الإذاعية في الدول النامية - مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي - دون دار - ١٩٨٦م - ص (٩٥) - و انظر محمد الخدعان - وسائل الإعلام وعلاقتها بالوظائف الإعلامية في ضوء الإسلام - رسالة مقدمة لكلية الدعوة والإعلام بالرياض - ١٩٩٦م ص (٤).



الإعلام هو النموذج السائد في الدول التي تهتم بالتكامل الأيدلوجي أو السياسي<sup>(١)</sup>. نخلص إلى أن الإعلام من خلال وسائله وتأثيره لا بد وأن يكون إيجابياً يصب في اتجاه خدمة الدولة على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي ولا بد أن يكون تكريس الجهد منصباً نحو خلق قوة داخلية للدولة من خلال التنمية والتطور على المستوى الداخلي وتحقيق الرفاهية ومن ثم الاستقرار السياسي داخل حدود الدولة حتى تكون عضو فعال في المنظومة الإقليمية أو الدولية إلا أننا نلاحظ ضعف أو انعدام هذا الدور على مستوى بعض دول العالم الثالث بشكل عام من خلال الجوانب والأبعاد التي تحكم أركان الدولة.

ففي البعد الاجتماعي لا بد أن يحقق الإعلام دورة خاصة بعد التقدم العلمي والاجتماعي والتكنولوجي السريع في المجتمعات الحديثة والذي أبرز أهمية الإعلام في هذا التطور من خلال إحاطة أفراد المجتمع بما يجري من أحداث وتطورات وضرورة أيضاً تحقيق تماسك البنيان الاجتماعي وتوثيق الصلات بين الحاكم والشعب وضرورة تحقيق ذلك عن طريق وسائل الإعلام يتم التعبير عن رغبات الجمهور وتطلعاتهم وتعزيز التقارب الدولي بين الشعوب وما تنقله من قيم عبر الحدود إلى الأمم وبذلك تسعى وسائل الإعلام في اتجاهين :

**الأول :** أنه قوة إيجابية في المجتمع يعمل على دعم وتماسك بنائه والتعبير عن قضاياها وتكشف عن الفساد والمحاباة والانحراف وتسهم في دفع عجلة التنمية .

**الثاني :** قد تكون سلبية أن لم يحسن استخدامها إذ تعمل على تخريب المجتمع وتفتيته وتحطيم معنوياته وتشويه شخصيته الوطنية بغرس قيم غريبة ، إذا فهم وسائل الإعلام واستخدامها يصبح ضرورة للتعامل معها ، والتي

(١) د.جون مارتن - مصدر سابق - ص(٣٧-٣٨) وانظر عبدا لقادر طاش - الإعلام وقضايا الواقع الإسلامي - مكتبة العبيكان - الرياض - ١٩٩٥م ص ١٠٢ .

يمكن أن تكون قوة خير لصالح المجتمع أو شر تسهم في تعطيل قواه<sup>(1)</sup>. فلا بد للإعلام أن يقوم بنشر المعلومات والحقائق واضحة والأخبار والوقائع والموضوعات المحددة والأفكار المنطقية والآراء الراجعة مع ذكر مصادرها لخدمة المصالح العامة، ولا بد أن يخاطب عقول الجماهير وعواطفهم وأن يقدم المناقشة والحوار والإقناع وينزع نزعة ديمقراطية وعلى هذا لا بد أن تتسم العملية الإعلامية بالأمانة والموضوعية وهنا تكمن مشاكل دول العالم الثالث .

### المشاكل الاجتماعية:

إن رغبة الشعوب الجديدة في التقدم السريع خطر أن تأثير وسائل الإعلام سيزيد في المطالب والرغبات الشعبية بسرعة أكبر مما تستطيع الإمكانيات الاقتصادية والنمو الاقتصادي أن يشبع تلك الرغبات، فتحسين الظروف الصحية والاجتماعية والتعليمية قد يصبح قصير العمر وبدون تطوير للمؤسسات الضرورية والتي تجعل تلك التطورات تعيش وتتطور. علاوة على ذلك فعملية التطور في المجتمعات الانفعالية تحطم البناء الاقتصادي والاجتماعي بصورة غير منظمة<sup>(2)</sup>.

### المشاكل الاقتصادية :

لا يستطيع أحد أن يجادل في أن التنمية الاقتصادية أساسية في الدول النامية والظروف الاجتماعية للحياة واستقرار الحكومة وفعاليتها كلها عوامل هامة في تحديد احتمالات النمو الاقتصادي ويجب أن لا ننسى أن هذه الظروف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاجتماعية والسياسية وزيادة تعداد السكان يولد ضغط اجتماعي على حكوماتها لمقابلة المطالب الاجتماعية كالتعليم والإسكان والرعاية الصحية وغيرها من

(1) Harold lass well (The structure & Function of Communication In Perspectives Or Mass Communications -Ed warren Aqee- PH AUT and E. Emery (New York- Harped. Raw . P 9 1982 .

(2) Nile J.Snelser- Mechanism Of Change And Adjustment To Change Industrialization and Society , In Bert F , Hoselitz and Wilbert E.Moor (ed) Mouton . UNICCO, 1966-P.P( 43-44).

الخدمات التي تحتاج إلى أموال ضخمة كان يمكن الاستفادة منها في رفع معدلات التنمية. أيضاً قلة مصادر الثروة ورأس المال ومعدلات الادخار وقلة نسبة المهنيين والخبراء يجعل مهمة التطوير الاقتصادي أكثر صعوبة ذلك فضلاً عن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في المجتمعات النامية سوف يخلق عدة تناقضات بالرغم من أنها سوف تساعد على المدى الطويل على حل مشكلات المجتمعات النامية وهناك علاقة قوية بين التغيير الاقتصادي وعناصر التحول الأخرى في أغلب المجتمعات فمن الواضح أن التغيير الاقتصادي يتولد عنه تغيير اجتماعي وسياسي .

### المشاكل السياسية:

وجدنا في القرن العشرين أن العناصر الضرورية اللازمة لقيام الديمقراطية في المجتمعات النامية ينقصها نسبة عالية من المتعلمين و درجة عالية من التصنيع ونظام زراعي قائم والتوزيع العادل وطبقة متوسطة متحررة من المهنيين والعمال، نظام سياسي مستقر . لذلك حينما زرعت بذور الديمقراطية في ارض الدول النامية لم تثمر، هذا الفشل جعل علماء السياسة في النصف الثاني من القرن العشرين يعيدون النظر في تطبيقات النظرية الديمقراطية، وكانت نتيجة ذلك أن خرجوا بالنتائج التالية :

- ١ . أن الديمقراطية ليس من الضروري أن تناسب كل دولة .
- ٢ . أنه إذا لم يتوافر الاتفاق على الأساسيات في المجتمع في النظام السياسي القائم على تعدد الأحزاب سيؤدي إلى زيادة الانقسام والفرقة .
- ٣ . أن عملية التغيير والتطوير قد تتأخر إذا لم تحدد أهداف السياسيين وإذا لم يسعوا كجبهة واحدة تدفع نفس الاتجاه لتطوير البلاد ونشر القيم الجديدة .

النظرية الجديدة تنادي بتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لقيام الديمقراطية أن تم ذلك بطرق غير ديمقراطية فما أن وجود واجهات للديمقراطية لا يعني أن دافع الديمقراطية كله يكمن وراءها كذلك اختفاء الواجهات لا يعني أن الاحتمالات

البعيدة للديمقراطية معدومة<sup>(١)</sup>. فتلك الدول تبدأ تطورها من مستوى مرتفع جداً من التعقيد وصل إليه الغرب في قرون عديدة والثمن الذي تدفعه تلك الدول للتقدم التكنولوجي هو تقييد تطبيق النظام الديمقراطي، تلك هي الأزمة التي تواجه قادة المستقبل في الدول النامية، فالقادة لا يستطيعون تطوير بلادهم من دون التأييد الشعبي المستمر و لكن التطوير يجب أن يتم بمساعدة الخبراء و بطرق استبدادية ، فالأنماط التقليدية للديمقراطية الغربية لا تناسب الدول النامية ولا يمكن تطبيقها والتطلع لنقل أنماط الديمقراطية الغربية للدول النامية قدر لها الفشل الأكيد ، ذلك لأن الدول النامية لن تمر أبداً بالظروف التي سببت نجاح الديمقراطية في الغرب وأي محاولة لفرض الديمقراطية الغربية في مرحلة مبكرة على الدول الجديدة هي محاولة غبية ومقدر لها الفشل ، مما يعني أن أهداف الدول النامية أولاً وأساساً اقتصادية ثم اجتماعية وأخيراً وليس بالضرورة سياسية<sup>(٢)</sup>.

ولكن هناك خطورة في أن القادة حينما يعجزون عن تحقيق الأهداف قد ينتشر الشعور باليأس بين المواطنين الذين لديهم القدرات والمهارات اللازمة لتحضير المجتمع وتطويره . فحينما يتحدث القادة عن برامج جذرية للتغيير ويفشلون في تحقيق نتائج ملموسة سيؤدي ذلك إلى انخفاض عام للمستويات في جميع أنحاء المجتمع يمكن النظر إليها على أنها مشاكل اتصال<sup>(٣)</sup>.

فمشكلة التطور الاجتماعي السياسي يمكن أن نفكر فيه على أنها مشكلة من مشاكل نشر الثقافة . وتكييف أنماط الحياة القديمة و إدماجها مع المطالب الجديدة، ومن الناحية التاريخية يمكن أن ننظر الى تطور نظام الدولة القومية على أنه العنصر الأساسي الذي يقوم على الانتشار التدريجي لما يمكن أن نسميه بثقافة العالم في جميع

(١) برهان غليون - تكوين الجماعة الوطنية - او حول الوحدة الوطنية - المستقبل العربي (٦) ١٩٩٦م - الوحدة بيروت .  
 (٢) جيهان رشني - نظم الاتصال و الإعلام في الدول النامية - مصدر سابق -ص(٧٤-٧٩) .  
 (٣) فرنسيس بال - ترجمة حسين العودان -مراجعة و إشراف زكي جابر - وسائل الإعلام و الدول النامية - المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم - إدارة الإعلام-١٩٨٢م ص(٩) .

أنحاء المجتمعات<sup>(١)</sup>.

ويمكن النظر إلى التطور السياسي من وجهة النظر على أنها تتضمن تغييراً اجتماعياً وثقافياً سريعاً مع الاحتفاظ في نفس الوقت بالإحساس القومي أو الأنماط المحلية ولتحقيق التكيف بين مطالب ما هو عالمي وما هو محلي يجب أن يعمل النظام السياسي باستمرار على أن يوفر للناس ما سقبلونه على أنه توازن مقبول بين المستويات العالمية للمجتمع الحديث والاهتمامات الخاصة لعناصر معينة في المجتمع<sup>(٢)</sup>.

## الأوضاع الإعلامية :

لقد كأن ضغط الاتصال هو الذي أدى إلى انهيار المجتمعات التقليدية ، وفي المستقبل سيقدر خلق وسائل جديدة للاتصال وقبول أنواع جديدة من المضمون الإعلامي، بشكل حاسم احتمالات بناء الأمم . ففي جميع أنحاء العالم نشط الاتصال القادم من الخارج الآمال والمخاوف من أنواع الحياة الجديدة التي أصبحت بدورها مختلطة بذكريات التقاليد القديمة . عملية إعادة خلق مجتمع جديد تعتمد على الطرق التي أصبح الناس يقبلون بمقتضاها استخدام أنواع وأبعاد جديدة من الاتصال الاجتماعي<sup>(٣)</sup>.

والنظم الإعلامية أو نظم الاتصال في أي مجتمع تعكس البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يعمل فيه. فهذه الظروف تؤثر مباشرة على وسائل الإعلام وانتشارها ، ذلك لأن وسائل الإعلام تتطور وتنمو بنفس النسبة التي يسير بها التطور الاقتصادي والاجتماعي . ففي كل مرحلة تطور تظهر في المجتمع وسائل إعلام تناسب هذا التطور . معنى هذا أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تتطور بحيث تسبق نواحي التطور الأخرى المتصلة بها . في وقت من الأوقات قد تتطور إحدى عناصر المجتمع

(١) جيهان رشتي - مصدر سابق - ص (٨٠).

(٢) جيهان رشتي، المصدر أعلاه - ص (٨٣-٨٤).

(٣) جيهان رشتي، المصدر أعلاه، ص ٨٥.

بسرعة أكبر من العناصر الأخرى و لكن على المدى الطويل تتساوى التطورات<sup>(١)</sup>.  
فبناء الاتصال الاجتماعي يعكس بناء و تطور المجتمع؛ وحجم النشاط الاتصالي - أي تطور وسائل الإعلام وجماهيرها- وانتقال أدوار الاتصال الفردية الموجودة في المجتمع التقليدي الى مؤسسات، و اتساع وتعدد سلاسل الاتصالات يعكس التطور الاقتصادي في المجتمع، وملكية إمكانيات الاتصال والاستخدام الهادف للاتصال، والسيطرة على الاتصال كل هذا يعكس التطور السياسي وفلسفة المجتمع ومضمون الاتصال في أي وقت معين يعكس نمط القيم في المجتمع والأنماط التي تسير عليها شبكات الاتصال التي تحدد أين ستذهب المعلومات؟ ومن سيشاركها مع من؟ ، وتعكس تألف الثقافة والجغرافيا في داخل المجتمع .

### دور الجماعات في المجتمعات الانتقالية :

تواجه وسائل الإعلام في دول العالم الثالث مشكلة هامة وهي عدم وجود جماعات منظمة تقوم بمعاونة ومساندة وسائل الإعلام فوسائل الاتصال الشخصية التقليدية تقوم بخدمة العائلة والقبيلة والجماعة المحلية ، وهذه الجماعات تعمل أساساً على تكوين رأي عام قومي لا نجدهم مرتبطين أو منتسبين في هيئات رسمية أو غير رسمية ولكنها منعزلة وليس هناك صلات أو روابط بينها والجماهير التي اعتادت أن يتولى الغير اتخاذ القرار نيابة عنها ، لا تشعر بالحاجة إلى المساهمة في تكوين رأي عام عن الموضوعات القومية ، لهذه الأسباب جميعها نجد أن دول العالم الثالث تنقصها العناصر الأساسية الأزمنة لتكوين مؤسسات او تنظيمات اختيارية أساسية وهو الذي يميز الديمقراطيات الصناعية .

لذلك نجد أنه من الصعب بناء وسائل قوية وتأخر وسائل الإعلام يؤخر بدوره المحاولات التي تبذل لتكوين رأي عام وتكوين تنظيمات أو مؤسسات تجعل الجماهير على

(١) المصدر سابق نفسه . ص ٩٣ .

صلة ببعضها، وبالرغم من هذا تعتبر الجماعات غير التقليدية التي نجحت في أن تظهر ذات أهمية كبيرة للصحافة الموجودة أياً كان نوعها. فحينما لا تتوافر جماعات خاصة حضرية، تلعب الحكومات دوراً كبيراً في تطوير وسائل الإعلام الحديثة وتمويلها. ويرجع السبب إلى حد ما إلى مشكلة التكاليف في أغلب المجتمعات النامية تتطلع إلى إنشاء وسائل إعلام حديثة تقوم بالمعاونة في نشر التعليم والتطوير الاقتصادي. بالإضافة إلى هذا، تعتبر بعض الحكومات الخدمات الإعلامية أدوات لتقوية سلطاتها ولذلك قد تعمل على تقييد المشروعات الخاصة في هذا المجال. لذلك ينتهي الحال في أغلب الأحوال في دول العالم الثالث بقيام الحكومات بإدارة وسائل الإعلام الأساسية<sup>(1)</sup>.

فكيف إذا كان الأنفاق الحكومي على الصحافة سيحل ضعف مشاكل تأخر تلك الصحافة في الدول النامية إلا أنه لن يحل مشكلة احتمال تطور صحافة مستقلة وغير حزبية في تلك الدول. ومن أهم مشاكل الإعلام في المجتمع التقليدي يرجع إلى عدم وجود قائمين بالاتصال متخصصين. فعملية الاتصال في المجتمعات التقليدية تعتمد على أفراد يؤدون أعمالاً اجتماعية أخرى على العكس من ذلك فوسائل الإعلام الجماهيرية في النظام الحديث ليست فقط منفصلة و مستقلة إلى حد ما عن العمليات الاجتماعية والسياسية الأخرى ولكنها تشكل صناعة متميزة بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي.

نخلص إلى أن انفصال نظام الإعلام الحديث عن التقليدي في الدول النامية، فأن هناك اختلافات أخرى في قدر المعلومات الموجودة في مختلف المجتمعات، وفي السرعة التي تنتقل بها الوسائل الإعلامية، وفي الدقة التي يتم بها نقل المعلومات. وفي نظم الإعلام الحديثة والتقليدية والانتقالية فنظام الإعلام الحديث قادر على إرسال قدر هائل من الرسائل الإعلامية المتماثلة لجمهور كبير، وعلى العكس النظام التقليدي يستطيع أن ينقل فقط قدرًا محدودًا جدًا من المعلومات كذلك نسبة انتقال المعلومات والأخبار.

(1) فتحي الابياري - نحو أعلام دولي جديد - دراسات إعلامية معاصرة - الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة - ١٩٨٨م ص(٢٧).

## خاتمة

تأتي خاتمة الدراسة إلى أن الإعلام من خلال وسائله وتأثيره لا بد وأن يكون إيجابياً يصب في اتجاه خدمة الدولة على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي ولا بد أن يكون تكريس الجهد منصباً نحو خلق قوة داخلية للدولة من خلال التنمية والتطور على المستوى الداخلي وتحقيق الرفاهية ومن ثم الاستقرار السياسي داخل حدود الدولة حتى تكون عضو فعال في المنظومة الإقليمية أو الدولية إلا أننا نلاحظ ضعف أو انعدام هذا الدور على مستوى بعض دول العالم الثالث بشكل عام من خلال الجوانب والأبعاد التي تحكم أركان الدولة .

فمن خلال البعد السياسي نجد أن قادة الدول داخلياً ولخلق وضع مستقر لهم داخل السلطة يتم حجب جزء كبير من المعلومات والبيانات والمعلومات عن المواطن أو أبعاد الناس عن ما يدور بالتركيز على الجوانب الترفيهية لاتلهائهم عن الحقائق وعدم إشراكهم ونجد أن الإعلام من خلال وسائل الاتصال يقوم بالدور الديناميكي في تحقيق التطور واستمرار المجتمع الحديث .

أن تعرض الأفراد لوسائل الإعلام له بعض التأثيرات المباشرة كما أن وجود نظام الاتصال نفسه له بعض التأثيرات الأساسية فمن التغييرات المباشرة للتعرض التأثير على الاهتمام والمعلومات والأذواق والصور الذهنية في حين التغييرات التي تطرأ على المهارات والاتجاهات لا ينتظر أن تحققها وسائل الإعلام وهي تعمل وحدها كذلك لا ينتظر أن تنجح وسائل الإعلام في تغيير السلوك وحدها ، بل يتوقف ذلك ضمن أشياء أخرى على فاعلية التنظيم السياسي الموجود في المجتمع ، ولكن بعض التغييرات التي تساعد عملية التحضر ستحدث بتطور وسائل الإعلام ، سواء وجد في المجتمع تنظيم سياسي قوي أم لم يوجد والتغييرات التي ستحدثها وسائل الإعلام في هذه الحالة هي تغييرات في درجة الاهتمام .



من خلال هذه الدراسة نستنتج الآتي :

١. أن انفصال نظام الإعلام الحديث عن التقليدي في الدول النامية ، فإن هناك اختلافات أخرى في قدر المعلومات الموجودة في مختلف المجتمعات ، وفي السرعة التي تنتقل بها الوسائل الإعلامية ، وفي الدقة التي يتم بها نقل المعلومات .
٢. و في نظم الإعلام الحديثة والتقليدية والانتقالية فنظام الإعلام الحديث قادر على إرسال قدر هائل من الرسائل الإعلامية المتماثلة لجمهور كبير مما يسهل معها المشاركة الحقيقية للمواطنين.
٣. وعلى العكس في النظام التقليدي يستطيع أن ينقل فقط قدرًا محدودًا جدًا من المعلومات كذلك نسبة انتقال المعلومات والأخبار مما يؤدي بدوره إلى نشر الشائعات مما يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي و المجتمعي وخاصة وأن دول العالم الثالث تعاني من تدني مستويات التعليم وتفشي الجهل والامية .
٤. وأن الإعلام لا يؤثر بشكل كبير في القرارات السياسية في دول العالم الثالث ، كما هو الحال في الدول المتقدمة وذات الأنظمة المدنية الراسخة .
٥. ومن أهم مشاكل الإعلام في المجتمع التقليدي يرجع إلى عدم وجود قائمين بالاتصال متخصصين . فعملية الاتصال في المجتمعات التقليدية تعتمد على أفراد يؤدون أعمالاً اجتماعية أخرى على العكس من ذلك فوسائل الإعلام الجماهيرية في النظام الحديث ليست فقط منفصلة ومستقلة إلى حد ما عن العمليات الاجتماعية والسياسية الأخرى ولكنها تشكل صناعة متميزة بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي.
٦. الإمكانيات المحدودة للنظم الإعلامية الفرعية في دول النامية وعدم قدرتها على منح أو تقديم المعلومات الملائمة في المعلومات الكثيرة التي تنشرها وسائل الإعلام يخلق عدم توازن في المجتمعات الانتقالية وينشأ عدم التوازن هذا بسبب أنها تعاني من مشكلة ربط أو إدماج عناصر الثقافة العالمية بالمشاعر والأساليب المحلية ، لكن

الآن عليها أن تعمل أيضاً وهي تعتنق فكرة غير دقيقة أو صورة غير كاملة إلى حد ما عن الأساليب والمشاعر المحلية .

### التوصيات :

وتوصي الدراسة من خلال النتائج التي توصلت بالاتي :

١. إصلاح العلاقات القائمة بين المؤسسات وبين وسائل الإعلام فيتعدد الذين يتشاركون وسائل الإعلام بانتظام بسيط وتعم فائدة نشر الخبر وتصح المشاركة السياسية وتقل الشائعات .
٢. تسهيلات الدولة ومؤسساتها السياسية من بناء وسائل إعلام قوية يؤدي بدوره إلى محاولات التي تبذل لتكوين رأي عام وتكوين تنظيمات أو مؤسسات تجعل الجماهير على صلة ببعضها .
٣. اختيار المواد الإعلامية من وسائل الإعلام الأجنبية بطريقة منتقاة و يراعي هذا الاختيار مدى مناسبة أو ملائمة المواد التي تنتقل لظروف كل بيئة حتى لا يكون تأثيرها سلباً على المجتمعات في مرحلة التشكل أو الانتقال .
٤. إذا كانت الدولة تريد نشر الشعور بالشخصية القومية يجب نشر التعليم وتخفيض نسبة الجهل.
٥. إذا كانت الدولة ترغب في تطوير الاقتصاد وفي تعبئة الجميع سياسياً فيجب أن تجد وسيلة لتضمن أن الأفكار التي تنقلها وسائل الإعلام تستطيع الوسائل التقليدية نقلها .
٦. تكمل الوسائل التقليدية الوسائل الحديثة بدلاً من أن يعمل كل نظام بجانب النظام الآخر ومنفصلاً عنه أي يجب الربط بين النظامين بحيث يكمل كل منهما الآخر .

## المصادر والمراجع

## الكتب العربية :

١. إبراهيم الدققي - نظرة في إعلام العالم الثالث من خلال الأنظمة الإذاعية في الدول النامية - مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي - دون دار - ١٩٨٦م.
٢. إسماعيل صبري عبدا لله - نحو نظام اقتصادي عالمي جديد - القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٦م.
٣. سيد محمد سادات الشنقيطي - العلام الإسلامي المفهوم و الخصائص - المسلم للتوزيع و النشر - الرياض - ب ت .
٤. جيهان احمد رشتي - الأسس النظرية لنظرية الإعلام - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٧٨م.
٥. محمد على العويني - الإعلام السياسي العربي المعاصر - الطبعة الأولى - مكتبة الانجلومصرية - القاهرة - ١٩٨٥م .
٦. محمد مصالحة - السياسية الإعلامية الاتصالية في الوطن العربي - لندن - دار الشروق - ١٩٨٦م .
٧. محمد الخدعان - وسائل الإعلام وعلاقتها بالوظائف الإعلامية في ضوء الإسلام - رسالة مقدمة لكلية الدعوة و الإعلام بالرياض - ١٩٩٦م.
٨. فتحي الابياري - نحو أعلام دولي جديد - دراسات إعلامية معاصرة - الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة - ١٩٨٨م.
٩. ليلي عبد المجيد - سياسات الاتصال وتشريعاته في العالم الثالث تقديم خليل صابات - الطابعي - العربي للطبع - والنشر والتوزيع - القاهرة - د.ت.

### الكتب الانجليزية المترجمة :

١٠. فرسيس بال - ترجمة حسين العودات - مراجعة وإشراف زكي الجابر وثريا متولي - وسائل الإعلام و الدول النامية - المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم - إدارة الإعلام - ١٩٨٢ م .
١١. جون مارتن - نظم الإعلام المقارنة - الدار الدولية للنشر و التوزيع - مصر - الطبعة العربية الأولى - ١٩٩١ م .
١٢. شون ماكبيرد وأخرون - أصوات متعددة وعالم واحد - الاتصال والمجتمع اليوم وغدا - الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٩٨١ م .
١٣. وليم إيه رو- الصحافة العربية - الإعلام الإخباري و عجلة السياسة في العالم العربي - ترجمة د. موسى الكيلاني - مركز الكتاب الأردني - عمان ١٩٨٩ م .

### كتب انجليزية :

- 14 - Harold Lasswell ( The Structure & Function of Communication In Perspectives Or Mass Communications -Ed Warren Aqee- PH AUT and E, Emery (New York- Harper, Row , P 9 1982 .
- 15 - Nile J. Snelser- Mechanism Of Change And Adjustment To Change Industrialization and Society , In Bert F , Hoselitz and Wilbert E. Moor (ed) Mouton . UNICCO, 1966-P.P( 4344- ) .

### محاضرات وندوات وورش علمية :

١٤. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الإعلام العربي - دورية الدراسة الإعلامية و العربية - السنة الثانية - العدد الأول - تونس - ١٩٨١ .
١٥. محمد الغزالي - النظرة الإسلامية في الإعلام والعلاقات الإنسانية - بحث مقدم الى مؤتمر الثالث لمنظمة الندوة العالمية للشباب الإسلامي ١٩٧٩ م .

## المجلات و الدوريات :

١٦. برهان غليون - تكوين الجماعة الوطنية - أو حول الوحدة الوطنية - المستقبل العربي (٦) ١٩٩٦م - الوحدة بيروت.
١٧. محمد على العويني - القرار السياسي واحتمالات الصواب والخطأ - الجمهورية ١٩٧٥/١٠/٥م العمود الثالث.
١٨. مصطفى المعموري - النظام الإعلامي الجديد سلسلة عالم المعرفة - ٩٤م الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٨٥م.
١٩. يحي أبو بكر وآخرون - تطوير الإعلام في الدول العربية - الاحتياجات والأولويات - تقارير ودراسات في مجال الاتصال الجماهيري - رقم ٩٠.